المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة العشرون | 20 | السبت 29 جويلية 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1006

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 1006

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة..... 1006

4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروعي القانونين التاليين:

*مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب..... 1032

* مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع انشاء وتأهيل الطرق المصنفة..... 1060

5- رفع الجلسة..... 1077

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمسة وعشرين دقيقة من صباح يوم السبت 29 جويلية 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

إجراءات سير الجلسة العامة ليوم السبت 29 جويلية 2023.

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا، أرحب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمصيّة وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكّد من توفر النصاب وأطلب منكم التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور 107 إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة العامة التشريعية السادسة لمجلسنا الموقّر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

أجدد لكم التحية،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أعلمكم أنّ جدول أعمال هذه الجلسة العامة يتضمّن ثلاث نقاط أساسية تمّ إقرارها في اجتماع مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 27 جويلية 2023، وتتعلّق بالنظر في مشاريع قوانين طلب فيها استعجال النظر عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي وهي على التوالي:

1-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/22)،

2-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب (عدد 2023/20)،

3-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنّفة (عدد 2023/21).

هذا وسيتمّ النظر في مشاريع هذه القوانين الثلاثة تباعا وفقا لمقتضيات النظام الداخلي وذلك على النحو التالي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،

2) النقاش العام،

3) ردود عضو الحكومة المعني،

4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية أي أغلبيّة الأعضاء الحاضرين على ألا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس (54 عضوا).

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

وفيما يتعلّق بالاتفاقية المتعلّقة بالتعهدات المالية للدولة، فتجدر الإشارة إلى أنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون والموافقة عليه وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور، ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول هذه المشاريع تباعا، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، وعليه يتمّ طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 من النظام الداخلي مثلما جرى العمل به في جلساتنا التشريعية السابقة.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

ننتقل إلى النقطة الأولى من جدول أعمالنا اليوم، النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة، عدد 2023/22.

أجدّد الترحيب بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها، كما أتوّجه إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى احترام الآجال.

نشرع في التداول حول المشروع الأوّل في جدول أعمالنا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

أحيل الكلمة إلى اللجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

ورد علينا استعجال نظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس،

زملائي الأفاضل،

في الحقيقة أريد أن أوضح نقطة كما سبق أن وضحت هذا في القرض السابق، دائما تصلنا نفس التساؤلات التي تتعلق بالقرض وآخر ما سمعت أن لجنة المالية أو أن هذا المجلس الموقر هو مكتب ضبط.

أريد التوضيح بأننا لسنا بمكتب ضبط، وأن زملائي في صلب لجنة المالية وكافة الإداريين الموجودين معنا مشكورين على تفاعلهم، وأي مشروع قرض يصلنا فإننا نستمع للسيدة الوزيرة، وقد كانت موجودة معنا أول أمس واستمعنا إليها بخصوص هذا المشروع.

دائما أضع القرض في إطاره العام، وكما أسلفت الذكر سابقا أن هذا القرض يندرج في إطار دعم تمويل ميزانية الدولة، وقد بنيت ميزانية سنة 2023 على فرضيات ومن جملة الفرضيات تتعلق بالديون الخارجية، ومن جملة الديون الخارجية نجد صندوق النقد الدولي، وعندما تقطع بنا السبل ونضطر لعدم التوجه إلى صندوق النقد الدولي ونجد بديلا، والحكومة هنا والسيدة وزيرة المالية مشكورون على التعامل بهذه الطريقة أنهم لم يرضخوا لإملاءات صندوق النقد الدولي وأن نجد بديلا، والدليل على ذلك أن هذا القرض ليس قرضا جديدا، هذا القرض بدأ التفاوض فيه منذ أكتوبر 2021، أي أن هذا القرض ليس حديث العهد، وهذا القرض لا يخرج عن ميزانية 2023، هو صلب ميزانية 2023، لذا لا أرى مانعا، وهنا لا أدافع عن وزارة المالية ولا على السيدة وزيرة المالية ولكن هنا أنا أدافع عن الحق وأدافع عن تونس، وجهتنا هي تونس لا وزارة المالية ولا لجنة المالية ولا المجلس، تونس قبل كل شيء.

هذا المشروع يتضمن قرضا كانت فيه 500 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي، وكما تعرفون الوديعة في البنك المركزي لا تذهب لدعم الميزانية من الوديعة للبنك المركزي أصبحت 400 مليون دولار التي سيتم تسديدها على سبع سنوات مع سنتين إمهال ونسبة فائدة 5% وهي تعتبر تفاضلية مقارنة بالسوق العالمية بالإضافة لـ 100 مليون دولار التي هي هبة من العربية السعودية.

فما المانع من عدم الذهاب في القرض؟ وأنا بصفتي اقتصادي لا أرى أي مانع لأن هذا القرض تم تفصيله وبرمجته في ميزانية سنة 2023.

لذا فإن التحاليل التي أسمعها بأن هذا المجلس يمرر القروض إلى غير ذلك، أقول نحن لا نعرض قروضا جديدة، هذه القروض تمت برمجتها في سنة 2023، وقد أسلفت الذكر وذكرت ذلك للسيدة الوزيرة، لو كان قرضا جديدا لتمت مناقشته ولم يتم عرضه واستعجال النظر فيه بهذه الطريقة، لتناقشنا فيه ولبحثنا عن سبل أخرى أو نبحث عن طرق أخرى معتمدة أو نبحث عن مشاريع قوانين يمكنها أن تدعم لنا الميزانية.

لذلك فإن هذا المشروع جاء لتدعيم ميزانية سنة 2023 بشروط تفاضلية، بالعمل الذي تقوم به وزارة المالية، بالهبة الموجودة في القرض، لا أرى مانعا من تمرير هذا القرض ومن التعامل مع هذا القرض، هذا من حيث المبدأ.

السيد الرئيس،

زملائي الأفاضل،

نحن كلجنة المالية، وأنا دائما أعيد وأكرر أن أي مشروع قرض وأعلم أنه حول ميزانية الدولة ستصلنا قروضا أخرى. لماذا ستعرض علينا قروض أخرى؟ لأننا لم نصل بعد للسقف المحدد في القروض في دعم ميزانية الدولة، لذلك لن يكون هذا آخر قرض. متى نتفاعل؟ عندما نتجاوز السقف المبرمج لدعم ميزانية الدولة سواء من القروض الداخلية أو الخارجية، في هذا الوقت نتناقش والسيدة الوزيرة عليها أن تبرر لنا لماذا سنذهب في القروض الجديدة، لكن علينا أن نحافظ على السيادة الوطنية، ولا يجب أن نرضخ لضغط صندوق النقد الدولي، وعلينا أن نقترض وتبقى سيادة تونس عالية وهذا القرض مبرمج في سنة 2023.

لذا لا يوجد أي موجب أو أي مانع من عدم المصادقة على هذا القرض، وكل ما يدار خارج المجلس بأننا لجنة المالية جئنا كمكتب ضبط ولا نقوم سوى بالمصادقة وتمرير مشاريع القوانين، لا، لمّا ورد علينا مشروع القانون وفيه استعجال النظر طلبنا من السيدة الوزيرة بأن تكون حاضرة في لجنة المالية والمجال مفتوح لكافة الزملاء للحضور في لجنة المالية، ولم نقم أبدا بجلسة مغلقة في لجنة المالية.

لذلك من يريد الحضور ليناقش معنا يمكنه ذلك، ومن يقول بأننا مكتب ضبط ولديه بديل غير ذلك يتفضل، نحن نرحب بالناس الذين لديهم بديل غير القرض، نرحب بهم وعليهم أن ينوّرونا وقد صرحت عديد المرات سواء في وسائل الإعلام أو في صلب المجلس أن من يمكنه أن ينفع تونس في مجال المالية أو صلب لجنة المالية يتفضل مرحبا به، وأنا دائما أستمع لكل من يتصل بي أو يعرض علينا مشاريع قوانين صلب لجنة المالية، ولكن المزايدات والكلام بأننا نتجه إلى الاقتراض وأننا سنعول على القروض وأننا نأخذ القروض لدفع الأجور وتسديد القروض السابقة، أقول نعم هذا القرض سنسدد منه قسطا من القروض السابقة، والقروض السابقة ليست قروض حكومتنا هذه إنما هي قروض العشرية الفارطة، نحن بصدد تسديدها من هذا القرض وفيه نسبة صغيرة من خلال الدين السابق، هل نحن كمجلس النواب الحالي السبب في القروض السابقة؟ نحن لسنا سببا في الاقتراضات السابقة.

لكن كخلاصة ولنتحدث بعقلانية، فإن هذا القرض يندرج ضمن دعم ميزانية الدولة يضم هبة وفيه شروط تفاضلية، فيه محافظة على السيادة الوطنية، لذا لا يوجد أي موجب لعدم تمرير هذا القرض هذا حسب وجهة نظري وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد المقرر.

السيد عصام البحري الجابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة

I. التقديم

تضمن قانون المالية لسنة 2023 تعبئة موارد بعنوان الاقتراض بمبلغ 23490 م.د منها 14859 م.د اقتراض خارجي منها 13059م.د قروض لدعم ميزانية الدولة، شهدت تعبئة هذه الموارد نسقا بطيئا باعتبار اشتراط جميع الشركاء الماليين التقليديين إبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي لمنح تونس تمويلات جديدة.

ورغم كل هذه العراقيل تمكنت تونس بتاريخ 20 جويلية 2023 من تعبئة قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي ومنحة بمبلغ 100م.دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة وذلك عبر إبرام بين الحكومة التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية على التوالي اتفاقية قرض ومذكرة تفاهم.

علما أن السلطات السعودية عرضت في مرحلة أولى (خلال شهر أكتوبر 2021) منح البنك المركزي التونسي وديعة بمبلغ 500 م.دولار على مدة سنة وبنسبة فائدة 7 % باعتبار الحاجة الملحة لتمويل ميزانية الدولة وبالتنسيق مع مصالح البنك المركزي التونسي اقترحت السلطات التونسية على المملكة العربية السعودية تحويل الوديعة المذكورة إلى قرض لدعم ميزانية الدولة مع العمل على تحسين الشروط المالية.

وافقت السلطات السعودية على تحويل مبلغ الوديعة لفائدة ميزانية الدولة في شكل:

- قرض بمبلغ 400 م.دولار ،
- منحة بمبلغ 100 م.دولار.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- المبلغ: 400 م.دولار أمريكي (ما يعادل 1240 م.د)،
- نسبة الفائدة: 5 % سنويا،
- مدة القرض: 7 سنوات منها سنتين إمهال.

تجدر الإشارة إلى أن تعبئة موارد الاقتراض المخصصة لدعم ميزانية الدولة تتم عبر عدّة أشكال للتعاون المالي والمتمثلة في:

- قروض تسحب عند دخولها حيز النفاذ (القرض السعودي)،
- قروض تسحب عند دخولها حيز النفاذ وتنفيذ مصفوفة الإصلاحات،
- إصدارات بالسوق المالية العالمية سواء بضمان شريك لتونس (أمريكا، اليابان) أو دون ضمان.
- هبات مشروطة بإصلاحات أو من دونها،

وبدراسة مختلف أصناف هذه التمويلات يعتبر التمويل السعودي من التمويلات التفاضلية باعتبار إسناد منحة بمبلغ يعادل 20 % من التمويل الجملي وقرض يوفّر عدّة امتيازات:

- الشروط المالية التفاضلية خاصة إذا ما تمّت مقارنته بالإصدارات بالسوق المالية العالمية حيث تمّ منح القرض بنسبة فائدة 5 % سنويا وفترة 7 سنوات منها سنتين إمهال في حين أنه حسب المعطيات المتوفرة بالسوق المالية العالمية وباعتبار الترقيم السيادي الحالي لتونس فإنه:

من جهة لا يمكن لتونس القيام بإصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية دون ضمان من جهة مانحة ذات ترقيم أ (A)،

ومن جهة أخرى فإن سندات تونس بالدولار بالسوق الثانوية بمدّة سداد مماثلة تتداول بنسبة فائدة 20 % وبالتالي يُمكّن هذا القرض تونس من ربح بعنوان الفوائد بنسبة 15 % كما أن التسديد يكون عامة دفعة واحدة بالنسبة للإصدارات بالسوق المالية العالمية في حين أن هذا القرض يسدّد على 10أقساط نصف سنوية.

- إجراءات التفاوض والتعاقد الميسرة مقارنة بقروض دعم الميزانية لبقية المقرضين سواء متعددي الأطراف أو الثنائية حيث يتوقّف سحب مبلغ القرض السعودي على دخوله حيز النفاذ في حين أن بقية القروض تستوجب لسحب مبلغ القرض بالإضافة للمصادقة القانونية تنفيذ الإصلاحات المدرجة بمصفوفة تستغرق الكثير من الوقت للاتفاق بشأنها وتنفيذها.

II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بطلب اللجنة المتعلق بالعمل على عدم إكساء صبغة استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على القروض والتعهدات المالية للدولة لإعطاء الحيز الزمي اللازم لمجلس نواب الشعب وللجنة المالية والميزانية للتعمق في دراسة هذه المشاريع والاطلاع على الوثائق المصاحبة وخاصة الاتفاقيات.

ووضّحت السيدة وزيرة المالية في هذا الإطار، أن الصبغة الاستعجالية للنظر في مشروع هذا القانون يعود إلى اقتراب العطلة البرلمانية من ناحية وللتمكّن من الإيفاء بتعهداتنا المالية في الآجال المحددة.

ثم قدّمت معطيات حول مشروع القانون، حيث بيّنت أن هذا القرض يندرج في إطار موارد الميزانية في ما يتعلق بالاقتراض الخارجي المرسّمة بقانون المالية لسنة 2023 والمقدّرة بـ 14859 مليون دينار.

وأوضحت في هذا الخصوص أن تعبئة موارد الاقتراض الخارجي الموجّهة لدعم الميزانية تتضمن شروط مسبقة والاستجابة لمصفوفة من الإصلاحات تفرضها الجهات المانحة التقليدية، كما يشترط بعض المقرضين ضرورة إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ووضحت من جهة أخرى، أن تونس أبرمت اتفاقية هذا القرض مع المملكة العربية السعودية بشروط ميسّرة وتحصلت على منحة بمبلغ 100 م.دولار أمريكي في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق وفي محاولة لإيجاد قروض لا تمسّ من سيادتنا الوطنية ولا تتضمن شروط مسبقة حيث عملت الحكومة للحصول على هذا القرض بهذه الشروط لفترة امتدت على أكثر من سنة ونصف.

وذكّرت في هذا الصدد أن القرض كان في الأول موجها كوديعة بالبنك المركزي التونسي بمبلغ قدره 500 م.دولار على مدة سنة وبنسبة فائدة 7 % حيث لا تستفيد ميزانية الدولة منه. وتظافرت الجهود والعمل على تحويل الوديعة إلى قرض وجزء مهم منها إلى هبة.

وأكدت السيدة الوزيرة أن ما تمّ التوصّل إليه هو نتيجة العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين وخاصة في أعلى مستوى القيادة بين رئيس الجمهورية وملك المملكة العربية السعودية وولي العهد وهو كذلك نتاج التنسيق والعمل المتواصل بين وزارتي المالية التونسية والسعودية، وهذا القرض يعتبر من بين أفضل القروض التي تحصلت عليها تونس باعتبار أن خمس مبلغ القرض هو منحة إضافة إلى أنه سيتم تسديده على 10 أقساط نصف سنوية بنسبة فائدة قارة 5 %.

وخلال النقاش، ثمّن عدد من النواب مجهود الوزارة في الحصول على هذا القرض بهذه الشروط التفاضلية وتوصل الحكومة إلى حلول بديلة لتعبئة موارد الاقتراض تجنبنا القروض المشروطة من الجهات المانحة التقليدية.

ودعا نواب آخرون إلى ضرورة العمل على وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة لتفادي القروض الموجهة للتقليص من عجز الميزانية.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن دور وزارة المالية يتمثل في المحافظة على التوازنات المالية وتوفير التمويلات اللازمة. كما أفادت أن اختيار سنة 2027 كآجال لخلاص بعض القروض هو اختيار مدروس بحكم أن سنة 2027 تتضمن أقل تسديدات علما وأن القرض سيسدد على 10 أقساط خلافا لاتفاقية التمويل مع البنوك المحلية الذي سيسدد دفعة واحدة.

وكما بيّنت أن الأزمة المالية التي تمرّ بها تونس هي نتاج لتراكمات من سوء تصرّف لعديد السنوات أدّت إلى إثقال كاهل الدولة والمواطن بالديون إضافة إلى الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا وعن تداعيات الحرب الروسية الأكرانية التي أدّت إلى اتخاذ إجراءات موجعة في عدّة بلدان التي تعتبر في وضعية اقتصادية مريحة مقارنة بالبلاد التونسية عكس ما تمّ توخّيه من تمشي بالنسبة لبلادنا التي لم تلتجأ إلى أي إجراء من شأنه المسّ من مقدرة المواطن بل تمّ العمل على التدرّج والمرحلية في تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تشهد تأخيرا في تحقيقها.

كما أشارت أن الهيئة العامة للرقابة بوزارة المالية قامت بعملية تدقيق في خصوص استعمال الهبات الممنوحة واقترحت أن يتم استدعاءها من طرف اللجنة لإنارة السادة النواب في هذا الموضوع.

كما أكّدت أن هناك مجهود متواصل وحثيث قصد تحسين مؤشراتنا الاقتصادية في هذا الظرف الحساس بالنظر للأثار الخارجية على قدراتنا المالية.

وأفادت أن النهوض بالاقتصاد ودفع الاستثمار يتطلب تظافر كل الجهود كالنهوض بالتصدير وتطوير قطاعات الفسفاط.

وخلصت إلى أن هناك حرص على الحصول على قروض بشروط تفاضلية لضمان إيفاء الدولة التونسية بتعهداتها المالية من ناحية، ولتجاوز الضغوطات اليومية والمتعلقة أساسا بخلاص الأجور وتأمين المساعدات الاجتماعية واقتناء المواد الأساسية بهدف الحفاظ على الأمن الوطني.

وفي ختام الجلسة أوصى عدد من النواب على الارفاق مستقبلا لجدول سداد أقساط القروض بشرح الأسباب ومدّ اللجنة بجدول في كيفية خلاص هذه القروض والفوائد المثقلة خاصة وأن سنة 2027 تعتبر سنة حلول آجال تسديد عدد من القروض على غرار اتفاقية التمويل مع البنوك المحلية.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة لنائب رئيس اللجنة.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبزملائي النواب،

بالإضافة إلى ما تفضل به السيد رئيس اللجنة من توضيحات بخصوص عمل اللجنة وبخصوص طلب استعجال النظر وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة وللنواب الذين حضروا في يوم الغد حيث كانت الجلسة مطولة مع السيد وزير الداخلية والتي تواصلت إلى وقت متأخر ولكن مع ذلك اللجنة تعرف أهمية القرض وأهمية الحصول عليه في هذه الفترة بالذات، لذلك نشكرهم، والباب مفتوح كما ذكر السيد رئيس اللجنة لكل السادة النواب لحضور أعمال اللجنة والاستفسارات التي يأخذون فيها من الوقت متّسعه حتى أكثر من الجلسة العامة.

كما أود أن أتقدم بالشكر للمجهودات التي بذلتها الوزارة خلال الفترة الأخيرة وللسادة المديرين الذين يبذلون حقيقة جهدا كبيرا في التفاوض، ونتيجة هذه المجهودات تبلورت في هذا القرض الذي بعد سنة ونصف من المفاوضات الماراطونية وكان مطروح في شكل وديعة وبنسبة فائدة أكبر، اليوم أصبح القرض بنسبة ميسرة مقارنة بما هو موجود في السوق المالية العالمية ويتضمن فترة السداد فترة إمهال.

تعاملنا اليوم مع المملكة العربية السعودية التي تربطنا بها علاقات ثنائية متينة، وإن موافقة السعودية اليوم على هذا القرض وبهذه الشروط وفي هذا الظرف بالذات وأمام تعنت صندوق النقد الدولي وتعنت عدة مانحين آخرين إلا أن تونس تبقى سمعتها وعلاقاتها طيبة مع بقية البلدان، وهناك بلدان أخرى مستعدة لمساعدة تونس ومستعدة أن تخالف حتى هذه الموجة من الرفض الموجود في صندوق النقد الدولي، أتمنى أن تتواصل هذه المجهودات وهذه السنة ربما تعد أصعب سنة بالنسبة إلى المالية العمومية.

ما نطلبه من السادة النواب اليوم هو الموافقة على هذا القرض، وباعتبار أن اللجنة اقترحت أن تتم الموافقة عليه إن شاء الله تكون هذه بداية لانفراج المالية العمومية لتخفف الضغط قليلا، وأتمنى أن تكون القروض القادمة وغيرها قروض تنموية ولا تكون القروض موجهة إلى تعبئة موارد الدولة أو الاستهلاك، لكننا مكرهون على ذلك وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمر الآن إلى النقاش العام والمتدخل الأول النائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد نبيل حامدي

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

أولا، سأترحم على كبير مناضلي تونس السيد علي بن سالم رحمه الله وتقبله بمغفرته وهو ابن بنزرت المناضلة.

ثانيا، سأتوجه بهذا الكلام للسيدة الوزيرة بعد لقائها بالسيد رئيس الجمهورية ودفاع السيد الرئيس عن قوت هذا الشعب من سميد وخبز ومن المؤامرات الداخلية والخارجية لتهييج الشارع، وهذا دليل على انتباه سيادته للوضع العام.

السيدة الوزيرة، هذا القرض جاء في وقته من أجل تمويل ميزانية الدولة، من أجل الدفاع على قوت الشعب، من أجل الدفاع عن أجور الفقراء من الشعب التونسي، ولكن لنا نظرة مختلفة.

في ماذا تتمثل هذه النظرة؟ يجب الانتباه خلال السنوات القادمة ويجب بعث نظرة تفاؤلية على المستوى الفلاحي، يجب تشجيع الفلاحين الصغار والكبار، يجب تحقيق الأمن الغذائي ولا يمكن تحقيق أمن غذائي في تونس دون تشجيع الفلاحين ودون نظرة استشرافية من وزارتكم.

تتمثل هذه النظرة في:

أولا، يجب إعفاء القطاع الفلاحي والتحويل الفلاحي من إجراء منع الدفع نقدا، حيث أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين ليست لهم حسابات بنكية أو بريدية مما يتسبب في تعطيل عمل المنشآت التحويلية كمعاصر الزيتون وغيرها. تعلمين السيدة الوزيرة بأن الفلاح اليوم في تونس لا يملك نظرة استشرافية للبنوك أو لمركز البريد، كما يقال يريد أن يضع دائما أمواله تحت رأسه، عندما يتنقل أو يتحول من سوق إلى سوق يريد أن يدفع بالحاضر دائما.

السيدة الوزيرة، يجب النظر لمشاكل الفلاحين من أجل تحقيق النمو الغذائي للشعب التونسي، فلو وجدت اليوم كل المواد الأساسية لما أراد الأشخاص أو الأحزاب الذين يريدون عدم الخير للشعب التونسي.

ثانيا، يجب إعفاء القطاع الفلاحي من إجراءات الخصم من المورد " les retenues a la source" حيث أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين لا يملكون "patente"، فكيف أن الفلاح الذي لا يملك اليوم "patente" وتطالبه بأن تخصم له 1%، لذلك نرجو مراجعة هذا خلال الميزانية القادمة أو في مشروع الميزانية، يجب أن تكون هناك نظرة استشرافية من وزارتكم وتشجيع فلاحي تونس من جنوبها إلى شمالها على هذه المواد.

السيدة الوزيرة، هذا دوركم، تحقيق الأمن الغذائي هو من بين أدوار وزارات السيادة.

وقبل أن أختم، أقول أنني شخصيا أوافق على هذا القرض من أجل الشعب التونسي ومن أجل توفير قوته ومن أجل منع المؤامرات الداخلية والخارجية ومن أجل توفير حياة كريمة ومن أجل رفع راية تونس عاليا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

النائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، نحن كأبناء الشعب، نحن نمثل الشعب، نحن نعيش داخل هذا الشعب، نحن نعلم بكل كبيرة وصغيرة عن هذا الشعب ونعرف ما يقاسيه هذا الشعب، لا يوجد لا زيت ولا سكر ولا فارينة، والمواطن يحصل على الخبز بعد عناء، النقل كارثي، تصوروا قطارا ينطلق من صفاقس على الساعة الثالثة صباحا ليصل إلى تونس على الساعة التاسعة صباحا، يبقى ست ساعات، فلو سافر الإنسان على دراجة نارية لوصل قبل هذا الوقت، وهو ليس بقطار، نحمد الله أنه لم ينقلب في الطريق، الوضع كارثي والمواطن يعاني.

السيدة الوزيرة، هناك قوانين في مجالكم نرجو مراجعتها.

بخصوص الديوانة: أريد أن أعرف كيف أن "contenaire" محملة بالسلع والفواكه تدفع في ميناء صفاقس أو سوسة أو تونس 140 مليون أو 120 مليون، تمر مباشرة لليبيا وتدخل -كما يقال- خفية، كل شاحنة تدفع مليون ونصف، فتصل كلفة "contenaire" لـ 40 مليون، أصبح التونسي يعاني وأصبحنا ندخلها بالتهريب وتمر أحببنا أم كرهنا، تمر وتصل إلى حيث تريد، وتأتي السلع في الليل وتجدها في الغد في سوق المنصف باي، كيف ذلك؟

يمكنك أن تضع عون ديواني بجانب عون ديواني آخر وتمر، وعندما يمر بعد ذلك المواطن الذي اشترى ثلاجة وتلفاز وآلة طبخ تفتك منه، فهل أن هذا المواطن جاء بها من الحدود الأجنبية؟ لقد اشتراها من داخل تونس، فكيف دخلت؟ أقول يجب المراجعة بعض الشيء، تقول هذا صحيح، حتى يرضى الأعوان بالعمل في بن قردان علينا أن نمنحهم امتيازا لكي يعملوا هناك، نعم، ولكن يجب أن يكون الأمر معقولا، فعندما تدخل "contenaire" تخفض قليلا في الميناء في تونس لنقل 90 مليون وتدفع بعد ذلك 80 مليون، عند ذلك يحصل الاعتدال ويكون هناك عمل.

شيء آخر السيدة الوزيرة، أقول إن لم يتم تشجيع المواطن التونسي على التصنيع وعلى الإنتاج فستجعل كل همه في التجارة و"leasing" فقد أضرت البيوت، ستجعل كل همه في التجارة فكل مواطن يشتري سيارة على "leasing" ويشتغل أي عمل ليتحصل في اليوم على 50 دينارا. فإن لم أخلق المعامل وتكون هناك تنمية داخل البلاد فلا يمكنني أن أخرج من هذا المأزق.

السيدة الوزيرة تقول يجب الكثير من القروض للتنمية، أقول لدينا لجنة مصادرة وأملاك الناس تمت مصادرتها، وأشخاص يتم دفع أجورهم ولم نخرج من هذا المأزق، فماذا نفعتنا هذه اللجنة التي ندفع أجورها منذ سنوات وتتمتع بالسيارات؟ هذه اللجنة إن نفعت خزينة الدولة فلا يتجاوز المبلغ 6 أو 7 مليارات، ويجب أن ننظر في حل بخصوص هؤلاء.

أقول إن أملاك الناس المصادرة ضاعت، أرى أنه من الأفضل أن يتم إصدار قانون ونكتبه "noir sur blanc" ونضعه، فسترى كم سيكون المردود. بالإضافة إلى الأملاك المحجوزة تحت المصادرة هناك الكثير من الناس لديهم الكثير من الأموال ولا تعلم كيف تخرج من هذا المأزق، هناك العديد من الدول المجاورة تمكنت من الخروج من هذا المأزق، اكتب له "noir sur blanc"من يريد التصريح بأملاكه ويضعها في البنك يدفع نسبة 10%، لماذا أبحث عن القروض بالفائض؟ لدينا أشخاص لديهم أموال يعيشون داخل تونس ولا يستطيعون إخراج أموالهم، ولكن عندما يتم إصدار قانون ويكون واضحا فالجميع تكون لديهم رغبة للعمل والتصنيع، فمن يريد بعث مشروع تجاري مثلا نقول ليدفع نسبة 10%، مشروع تنمية فلاحي يدفع 0%، وكيد عاملة يدفع 0% بذلك يتشجع الكثير من الناس ويستعدون للعمل وستخرج الكثير من الأموال.

السيدة الوزيرة، هناك مستثمرون أجانب في حالة شلل تام يريدون الحصول على "agrément local" والديوانة لا تمكنه من ذلك إلا بعد الحصول على شهادة الوقاية من قبل الحماية المدنية، وهذا يتطلب الانتظار لأشهر طويلة، والعديد من المستثمرين أخذوا سلعهم ولم يعودوا راغبين في البقاء في تونس، ذهبوا إلى المغرب والجزائر والبعض منهم ذهب إلى تركيا وقام باستثمار هناك.

السيدة الوزيرة، لا يوجد تشجيع على الاستثمار في تونس، هناك العديد من الليبيين يدخلون إلى تونس للقيام باستثمار ويتم افتكاك أموالهم، عليكم بتشجيع المستثمرين على الاستثمار، فتونس ليست كبقية الدول هناك العديد من الدول تشجع على الاستثمار.

السيدة الوزيرة، إن قانون 411، قانون الشيكات أوقف الدورة الاقتصادية في البلاد، هناك العديد من التجار أصبحوا يرفضون التعامل بالشيكات ولهم الحق في ذلك لأنهم يخافون، والعديد من الناس يتعاملون بالشيكات ولا يسددون ديونهم بحجة أنه سيتم إصدار عفو تشريعي، لذلك حسب رأيي يجب التوضيح ويجب التصريح، وأنا من هذا المنبر أقول إن كان سيصدر قانون فإن تفعيله يتم بعد مدة لنشجع الناس على العمل، التاجر أصبح لا يريد أن يبيع، والمواطن الذي أعطى صكا لشخص آخر لا يقوم بتسديد المبلغ الموجود في الصك.

السيدة الوزيرة، هذا ما لدي وشكرا ونرجو الأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التي تم طرحها لأننا تقدمنا بأسئلة عديد المرات ولكن لم نجد الجواب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

صابر الجلاصي عن دائرة المرناقية برج العامري كتلة الأمانة والعمل.

ملاحظتي فيما يخص التقرير الأول بخصوص تمويل الميزانية من قبل المملكة العربية السعودية، لن أتحدث في هذا كثيرا سيدي الرئيس، سيدتي الوزيرة، باعتبار الصيغة التفاضلية التي منحتنا إياها حكومة المملكة العربية السعودية، واليوم أريد أن أقول مكره أخاك لا بطل، نحن اليوم أمام وضع مالي لا يمكننا سوى أن نتقدم ولا نستطيع الرجوع فيه.

ملاحظتي هي نفسها بالنسبة إلى القرضين الأخيرين وهما البنك الإفريقي للتنمية والمساهمة في تمويل دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، هذا كلام كبير السيدة الوزيرة، عندما أسمع هذا الكلام أقول اليوم سنتحدث عن الأمن الغذائي، وأظن أن التونسيين لن يقفوا في الصف أمام المخابز ولن تحرم المخابز من القسط المخصص لها، ولكن عندما أرى اليوم من 87,100 مليون دولار أي بما قيمة 267 مليار دينار يتضمن مبلغ كبيرا ألا وهو 66,12 مليون دينار تذهب إلى منظومة دعم الحبوب وتوريد الحبوب.

عندما نعود لتفاصيل المشروع، نجد تدعيم ديوان الحبوب بأجهزة إعلامية ونجد تهيئة خزانات رادس وخزانات بنزرت وخزانات جبل جلود، تمويل تكوين إطارات بديوان الحبوب، وفي الأخير تحيين النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحوث الزراعية.

هل هذا ما ينتظره الشعب التونسي؟ هذا ما ينتظره المواطن الموجود الآن في الصف أمام المخابز؟ ونجد في المقابل السيدة الوزيرة تمويل توريد شاحنتين من الشعير العلفي بـ 50 ألف دينار، وتمويل توريد أربع شاحنات من القمح الصلب بـ 100 ألف دينار، أي أن المليارات التي نتحدث عنها أرى أنها تذهب كلها لأجهزة الاعلامية وتخصص كلها للدراسة وتحيين النظام الأساسي للزراعات، هذا من ناحية.

أريد أن أقول إن شاء الله بعد أن تتم الموافقة على هذا القرض ألا يبقى التونسي ينتظر في الصف أمام المخابز، هذا من ناحية أولى.

بالنسبة إلى القرض الثاني، وهو القرض الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نعلم بأن هذا الصندوق يمول الطرقات وكل المشاريع الخاصة بوزارة التجهيز، لقد سبق أن قدم هذا الصندوق قرضا لتونس، وسبق أن سألت وزيرة التجهيز وطرحت السؤال بالأمس على وزير الاقتصاد والتخطيط بخصوص القسط الثاني من القرض الموجود في هذا الصندوق الذي أعطته لتونس والذي كان مخصصا للأحياء السكنية بغاية القضاء على التفاوت الجهوي.

عندما سألت أحد المسؤولين السامين في وزارة من الوزارات ولا أريد ذكر اسمه قال لي " l'argent n'a pas de couleur madame" أي نتمنى أن تصرف كل الأموال في تأهيل الطرق المصنفة كما جاء في المشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد نائب رئيس اللجنة طلب نقطة نظام، فليتفضل.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

للتوضيح فقط بعد تدخل الزميل صابر، الموضوع الذي نتولى النظر فيه في جلسة اليوم هو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية بين الحكومة التونسية والمملكة العربية السعودية، بخصوص المواضيع الثانية سوف يتم النظر فيها مع السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بعد المصادقة على مشروع هذا القانون، وتأجيل تدخلات السادة النواب التي تهم المشاريع الأخرى، لنحاول الاختصار في الوقت وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على التوضيح السيد نائب رئيس اللجنة.

النقاش يخص مشروع القانون الأول وبالنسبة إلى مشروع القانون الثاني والثالث سيتم النقاش فيهما فيما بعد، في إجراءات الجلسة بخصوصهم.

شكرا على التوضيح السيد نائب رئيس اللجنة.

النائب المحترم السيد بوبكر يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي، خمس دقائق.

السيد بوبكر يحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

برغم ما تسببه القروض من أعباء على المجموعة الوطنية إلا أنه تجدنا مضطرين للنقاش والمصادقة لتعبئة ميزانية الدولة، ونتمنى ألا يكون هذا قدرنا دائما.

السيدة الوزيرة، سيكون تدخلي بخصوص الاتفاقيات الثلاث، مع الأسف زميلي لقد جهزت مداخلتي على هذا الأساس.

أولا، مشروع عدد 2023/20 المتعلق بالموافقة على اتفاق قرض لتمويل مشروع دعم وتطوير مندمج ومستدام لمنظومة الحبوب ستكون كلفتها عالية، فلا يكفي أن النسبة متحولة فإن الأداءات المصاحبة ترفع من خدمة الدين وتثقل كاهل الميزانية، وإن كانت ستدفع مرة واحدة.

ثانيا، قانون عدد 21 لسنة 2023 المتعلق بتمويل تحسين الطرق المصنفة في بعض الجهات الداخلية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب، نقطة النظام التي ذكرها الآن السيد نائب رئيس اللجنة أننا الآن بصدد مناقشة مشروع القانون الأول ومشروع القانون الثاني والثالث ستتم مناقشتهم بحضور الوزير ذي العلاقة بالمشروعين، لتنظيم هذا النقاش. العفو وشكرا.

السيد بوبكر يحي

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع القانون عدد 22 /2023 المتعلق بالقرض السعودي وندرك جيدا أنه يندرج في إطار تقديرات ميزانية سنة 2023 وقد تأخر نظرا إلى تعثر المفاوضات مع بنك النقد الدولي ويعود حتى لبعض التوازنات الإقليمية، ومع ذلك تعتبر خدمته ليست ميسرة، فضريبة 5% على مدى سبع سنوات دون اعتبار الهبة تعتبر مرتفعة، وكان على الحكومة التفاوض على مدى أطول لأن ضغط دين الخدمة على الميزانية هو ضغط كبير طوال السنوات القادمة.

السيدة الوزيرة، إن ارتفاع نسبة الدين بشكل كبير بالإضافة إلى ضعف نسبة النمو يكلف ميزانية الدولة والمجموعة الوطنية أعباء مرتفعة على حساب التنمية وتحسين حاجات الناس.

ثانيا، إن هيكلة الدين تبين بأن الدين الخارجي بالعملة الصعبة يتجاوز تقريبا 70% من مجموع ديون البلاد، وهذا لا يمكن أن يتجانس مع خطاب السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني من ناحية وعلى ما يمثله من أعباء إضافية كلما تراجع صرف الدينار أمام العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

ثالثا، إلى حد علمي لم تتلق تونس لتمويل الميزانية إلا قرضا وحيدا بـ 300 مليون دولار وهذا القرض السعودي بـ 400 مليون دولار دون اعتبار الهبة، فكيف تستطيع الدولة الإيفاء بالتزاماتها في خلاص الدين والأجور، أم أن هذا سيكون على حساب التنمية وخلاص المقاولين ومسدي الخدمات وندرة المواد الاستهلاكية والطاقية والأدوية وغيرها؟

رابعا، المؤسسات الوطنية تقترض من الداخل والخارج وبضمان الدولة في أغلب الحالات علاوة على تمتعها بالدعم المباشر من الميزانية، وعلى وزارة المالية ضمّ ديون هذه المؤسسات إلى المديونية العامة لنرى بوضوح وشفافية ديون المجموعة الوطنية.

السيدة الوزيرة، بالمناسبة أطلب من سيادتكم مدنا بملحق الميزانية، يمثل تقريرا مفصلا عن الوضع المالي لهذه المؤسسات أو على الأقل المؤسسات الكبرى منها.

السيدة الوزيرة، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وكحركة الشعب نعتقد أن الدولة تقاد وتساس بحكومات وبقيادات سياسية ولم نقل حزبية، حكومات قادرة على تشخيص وتحليل الواقع بكل دقة بالاعتماد على كفاءاتنا الوطنية، وقادرة على استشراف المستقبل بتحديد غايات وأهداف بمستوياتها الثلاث: قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى، مع رسم طريق واضح وجلي للوصول إليها، حكومات قادرة على المناورة والتفاعل الإيجابي وتحيين الفرص السانحة للنهوض داخليا من خلال مؤسساتنا التي يمكن أن تساهم في بناء الثروة الحقيقية وكذلك خارجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل المتغيرات الدولية مع المحافظة على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني وذلك عبر بناء ديبلوماسية قوية سياسية واقتصادية.

سيدتي الوزيرة، إن تونس تزخر بكفاءات شبابية قادرة على إنتاج الثروة والإبداع فيها والنهوض بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة، ما ينقصنا هي الإرادة القوية والجادة من الدولة تتمثل في بعض الإجراءات منها مثلا:

أولا، دعم الاستثمار والإحاطة بالشباب ومتابعته ومن ذلك تفعيل العملة الرقمية.

ثانيا، إعادة النظر في قانون البنك المركزي وقد أودعنا فيه بوصفنا الخط الوطني السيادي مشروع تنقيح لدى مجلس نواب الشعب.

ثالثا، دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة النظر في قانون الصكوك بدون رصيد التي ساهمت في الإطاحة بعديد المؤسسات.

رابعا، إعادة النظر في إسناد تراخيص في مجالات عديدة والتي بقيت حكرا على بعض المتنفذين.

السيدة الوزيرة، تونس تنهض بأبنائها تفاعلا مع العمل التشاركي مع شباب المستقبل للنهوض بالبلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية ولها أربع دقائق، باعتبار تنازل النائب المحترم محمود شلغاف عن حصته في التدخل، تفضلي.

السيدة منال بديدة

السيد الرئيس، لقد طلبت التدخل في القانون عدد 20 وليس في القانون عدد 22، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

طيب، إذن ننتقل للنائب السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

النائب المحترم السيد حسن بوسامة عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن بوسامة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، طوال العقدين الماضيين قمنا بخيارات أثبتت فشلها، فمثلما نرى الشعب جائع يعاني من العطش، ارتفاع نسب الجريمة، انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع الأمراض. اليوم العالم يشهد تغييرا لهذا علينا تحديد أولوياتنا، كلفة الجهل أكبر من كلفة التعليم، كلفة المرض أكبر من كلفة الرياضة والثقافة، كلفة استيراد

المواد الغذائية أكبر بكثير من كلفة دعم الفلاح، اليوم الحرب في العالم هي حرب ماء وقمح.

لذلك إن أردنا أن ننهض وأن نكون فوق الأرض وتحت الشمس علينا مراجعة ميزانية التربية والفلاحة والثقافة والرياضة.

السيدة الوزيرة، هناك رسالة أود أن أوصلها إليك، عمالنا بالخارج أصبحوا يخافون من إدخال أموالهم لتونس، يخافون من الاستثمار في البلاد في علاقة بقرار التوظيف الإجباري الذي يجب مراجعته.

المتقاعدون الذين أعطوا أعمارهم وجهدهم وساهموا في بناء الدولة يتساءلون عن أسباب الخصم الكبير في منحة التقاعد لم يفهموا لماذا، فالمتقاعد يجد أنه يتم قطع مليون ومليونين من أجرته. وهنا سؤال حقيقة يجب طرحه، الناشط يساهم في صندوق التقاعد وما إلى ذلك ولكن المتقاعد الذي دفع كل ما لديه للدولة من جهد ومال ما أسباب تلك الاقتطاعات من أجوره؟

كما أود أن أتساءل عن مآل أمانة المال الجهوية نابل 2 وزارتكم عن طريق لجنة حددتها في منزل تميم وأخذت الأرض وقد مددتكم بالملف خلال المرة الفارطة وأنا أنتظر ردكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الوفد المرافق لها،

أحيي كافة الفريق العامل على هذه الاتفاقية والفريق الذي ناقش واجتمع وتواصل لتمكين الجمهورية التونسية من هذا التمويل، التمويل المقدر بـ 500 مليون دولار، خمس هذا المبلغ هو منحة ونسبة الفائدة بـ 5% وهذا تساؤل موجه لكم السيدة الوزيرة، هل سيتم احتسابها على كافة المبلغ أم على مبلغ القرض فقط بدون احتساب المنحة؟ هذا بخصوص القرض.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى الشأن الوطني، الجميع يعلم كيف يعيش التونسيون اليوم على المستوى المالي، البلد يعيش أزمة، لا توجد أموال في البلاد، لكن عندما تقف خمس دقائق في الطريق تمر أمامك 4 مليارات سيارات في نفس الوقت، اليوم الأموال التي تدور خارج الإطار القانوني هي التي تساهم في إغراق البلاد أكثر. ما هي رؤيتكم حول هذا؟ أريد أن تجيبني على هذا وإن كان في الجلسات القادمة، ما هي رؤيتكم اليوم لتحسين هذه الوضعية حتى يدخل الجميع في "circuit" لن نتحدث عن الاختيارات السابقة للأسف نتحدث اليوم عن الأشياء التي لم يتم القيام بها مثل "régime réel" بالنسبة إلى بائعي الدخان والعطرية إلى غير ذلك، نرى أشياء لا يجب أن تحصل لأن هؤلاء يتم تموينهم من البائعين المتجولين الذين يشترون منهم السلع، كيف سندخل هؤلاء في "régime réel" لا يمكن وضعهم السيدة الوزيرة، فإن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع.

النقطة الموالية، تتمثل في نداء أتوجه به لكم السيدة الوزيرة، الرجاء الإسراع في تعيين قابض للقباضة البلدية في سكرة لأن القباضة معطلة عن العمل، فهي جاهزة وأصحاب المشاريع يتعرضون إلى صعوبات في استخلاص الأموال التابعة للبلدية بدعوى أنه يجب توفير مسكن وظيفي للقابض، هنا نتحدث عن سكرة وهذا غير معمول به في كل الأماكن، اليوم البناية جاهزة وكل شيء جاهز حتى الإطار ستتكفل به البلدية، لمَ لا يكون هناك اليوم قباضة بلدية تعمل في سكرة، أرجو من مصالح وزارتكم التسريع في هذا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدتي الوزيرة، إن فخ المديونية الخارجية بلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فهل ساعدت هذه الأموال على تحقيق التنمية المنشودة؟ وما هي انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أخيرا، نثمن ما قمتم به من عملية تدقيق في استعمال الهبات الممنوحة، لذلك الرجاء إنارتنا في هذا الموضوع في أقرب الآجال عبر تقديم جرد في هذه الهبات ومآلها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

النائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

عبد السلام الحمروني عن حزب حركة الشعب كتلة الخط الوطني السيادي.

السيدة الوزيرة، أمام الوضعية الحالية للمالية العمومية وفي علاقة بمسألة القروض ورغم تحفظاتنا عن بعض القروض نعتبر أن هذا الأمر شر لا بد منه على الأقل في الوقت الحاضر، ولكن هناك قروض لو أحسن توظيفها لأمكن لها أن تساهم في تنمية بعض القطاعات، وهنا سأتحدث عن مشروع قانون أو عن اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في مشروع دعم التطور المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

في العنصر الثاني يتدخل هذا المشروع عبر تهيئة وتحديث مراكز خزن الحبوب وتعزيز نقلها عبر السكك الحديدية وذلك للحد من نسبة المحاصيل المهدورة وتحقيق مخزون استراتيجي عبر تمويل وإنشاء خزان جبل الجلود، تمويل وتهيئة خزان بنزرت، تمويل وتهيئة خزان رادس، اقتناء عربات لنقل الحبوب.

السيدة الوزيرة، إن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والسيادة الوطنية والسبيل الوحيد لتحقيق هذا:

أولا، تشجيع الفلاحين وحثهم على الإنتاج،

ثانيا، حسن استغلال الفوائض في بعض المنتوجات، وهذا ما لمسناه على الأقل في جزء من هذا القرض ويمس أحد المواد الرئيسية وهي الحبوب.

السيدة الوزيرة، تدخل الدولة في هذا القطاع وفي فترة بالذات أكثر من ضروري، وعلى غرار الحبوب لدينا فوائض في منتوجات فلاحية أخرى يتم إتلافها خلال فترات معينة من السنة ويتم استيراد نفس المواد فيما بعد بالعملة الصعبة، وهذا يعود إلى عدم قدرة الدولة على استيعاب هذا الفائض وحسن استغلاله عبر إحداث مخازن تبريد وتخزين لهذه المواد والتدخل فيها لضخها في السوق وتعديل الأسعار. ولدينا أمثلة على الفوائض في الإنتاج في بعض المنتوجات الفلاحية التي يتم إتلافها ويتم فيما بعد استيرادها كما قلنا بالعملة الصعبة، فائض في إنتاج البطاطا والحليب والتمور.

السيدة الوزيرة، إن التبعية الغذائية في بلد بإمكانه تغذية سكانه وزيادة إن دل على شيء فإنه يدل على سياسات أقل ما يقال عنها أنها موسومة بالفشل، وهنا أختم بمقولة للزعيم جمال عبد الناصر "لا يمكن للجائع الجاهل أن يكون حرا ومسؤولا عن خياراته" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، على السادة النواب أن يحصروا تدخلهم في مشروع القانون الذي نحن الآن بصدد مناقشته حتى يمكننا التركيز في مشروع القانون ولتفادي أحاديث ربما يمكننا الحديث فيها في مجالس أخرى وبإمكاننا تحليلها بصورة أفضل.

الآن النائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي وله أربع دقائق باعتبار أن النائب المحترم فوزي الدعاس قد تنازل عن حصته لفائدته.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مع الأسف نحن مرة أخرى أمام إكراهات قرض، قرض جديد مع الخبر الذي سمعناه ونتمنى التأكد منه من سيادتكم أن صندوق النقد الدولي قد أوقف النقاش وقرر عدم منح تونس قرض لسنة 2023 على الأقل.

اليوم نحن مطالبون بتعبئة موارد الدولة بـ 23 مليون دينار، كم تحصلنا من هذا المبلغ؟ وما هي الاتفاقيات المبرمة؟ لأنني في حيرة بخصوص الموارد، وكما ذكرت في المرة الفارطة أتصور أن العجز سيتجاوز 7 مليون دينار. الترقيم السيادي لتونس اليوم في الأسفل، الأموال موجودة في السوق المالية لكن بأي ثمن سنأخذها؟ كيف سنصل إليها؟ وكيف يمكننا تعبئتها؟ فتونس قد غرقت في الديون وبالإضافة إلى هذا نخرج إلى السوق المالية بنسبة مرتفعة أو مرتفعة جدا، أي أننا عندما لا نتحصل على ضمان من صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ترقيم تونس السيادي المنخفض جدا ستكون التكلفة باهضة، لماذا؟ لأننا نبحث عن الحلول السهلة، نبحث عن الاقتراض لم نبحث عن البدائل في الداخل.

السيدة الوزيرة، مرة أخرى وأستغل وجودك لنبلغ تساؤلنا للحكومة، أين مجلة الاستثمار التي تمت مناقشتها خلال مجلس وزاري؟ أين مجلة الصرف؟ أين المرور من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي؟ أين مقاومة التهرب الضريبي؟ الأموال موجودة في تونس، موجودة وبكثرة وأكثر من 23 ألف مليار التي نحن بحاجة إليها ولكن عندما نترك الانكماش في الاستثمار والناس متخوفة لن تخرج الأموال. أين مشروع "les caisses enregistreuses" ؟ لم يتم هذا.

اليوم عندما أخذت لمحكمة المحاسبات لم تقبل الفاتورة لأننا ما زلنا نتعامل بفاتورة في حين أننا سابقا في 2012 و2013 عندما تحدثت مع السادة وزراء المالية وطلبت منهم أن نخرج الفواتير من القباضة وتكون مسجلة حتى يمكننا القيام بـ" confrontation" حتى نقضي على التهرب ويصبح التهرب مستحيلا، قالوا لا، هذا مكلف ويأخذ منا الكثير من الوقت، نحن ندفع هذه الكلفة منذ عشر سنوات.

لذلك إن بقينا نعول على هذه القروض و"شاشية هذا على رأس هذا" نأخذ القرض لنسدد به قرض أخر وبقرض نسبة فائدته مرتفعة أكثر من القرض السابق فلن نصل أبدا، نحن نستمع دائما التعويل على الذات ولكن لا نرى هذا على أرض الواقع، مثلما ذكرت عندما دخلنا إلى هنا كنا نظن أننا سنجد حقيقة ثورة تشريعية لكن إلى حد اليوم لم يصلنا أي شيء، وأقول هذا وأؤكد ما زال لم يصل أي شيء.

لذلك أعول على وطنيتكم وعلى حسن النوايا لكن هذا غير كافي، يجب مدنا بتشاريع يمكنها أن تقضي على "déblocage" لتدور العجلة الاقتصادية، اليوم علينا مقاومة التهرب الضريبي، اليوم علينا تقريب الخدمات من المواطن، هناك قباضات بعيدة، فالعوينة مثلا التي تضم 58 ألف ساكن لا توجد بها قباضة، لذلك فإن هذا يصعب الأمور، يجب تطبيق هذا، عندما نقول المرور من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي فإن هذا ليس بصعب وممكن " les caisses enregistreuses " هذه ستعطيك الحقيقة، تقول لي الصفقة لم تنجح وكذا علينا أن نبحث عن هذه الصفقات.

أعوّل عليكم لإيجاد الحلول، أبلغكم وأقول لكم بأنني والشعب التونسي في حيرة بخصوص الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، ثلاث دقائق مخصصة لها.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة مجددا ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لك.

السيدة الوزيرة، أود توضيحا حول هذا المبلغ الذي سيضخ في ميزانية الدولة في أي برنامج سيمول وفي أي مشروع مبرمج في الميزانية وإلى أين نتجه؟ هل هو استثمار أو استهلاك أو هو سداد ديون؟

في تقديم معطيات لسيادتكم صلب اللجنة السيدة الوزيرة ذكرت أن النهوض بالاقتصاد ودفع الاستثمار يتطلب تظافر كل الجهود كالنهوض بالتصدير وتطوير خاصة قطاعات الفسفاط.

سؤالي الأول السيدة الوزيرة كيف تريد الدولة التشجيع على التصدير في حين أنها فرضت على المصدرين خلاص الأداءات على القيمة المضافة على بضاعتهم الموجهة إلى السوق الخارجية مع إمكانية استرجاع مبلغ هذه القيمة المضافة بعد إجراءات التصدير؟

يعني يدفع "TVA" ثم يسترجعها، أي قم بدفع 19 % "TVA" ثم تحرر مطلبا دون معرفة موعد الاسترجاع ويقومون بالدراسات المعمقة ومن الممكن في الأخير أن تجد نفسك مدان. من أين سيقوم بتمويل مشروعه إذا لم تتوفر لديه السيولة الكافية؟

متأكدة السيدة الوزيرة أن هناك عدة شركات عجزت اليوم عن القيام بهذه العملية وربما فرطت في شركاتها وأوقفت حتى نشاطاتها وخاصة الشركات الصغرى والمتوسطة وهذه الشركات يملكها شبان، نتمنى من الدولة والسيدة الوزيرة إعادة النظر في هذا القرار.

بالنسبة إلى النقطة الثانية هي تطوير قطاع الفسفاط وسؤالي في هذا المجال: ما هي وسائل تطوير قطاع الفسفاط؟ نعرف أن هناك مشاكل اجتماعية اليوم في الحوض المنجمي نتمنى حلها وتفهم المواطنين ولكن السيدة الوزيرة نعرف كذلك إن تطوير قطاع الفسفاط هذا يتطلب عدة استثمارات هامة فيما يتعلق بتجديد التجهيزات خاصة من وسائل النقل ووسائل الرفع وغيرها التي أصبحت مهترئة وهذا السبب الحقيقي اليومي الذي حال دون تطور قطاع الفسفاط في الحوض المنجمي.

البنية التحتية للحوض المنجمي أصبحت مهترئة ولا تفي بحاجيات الشركة في الوقت الحاضر، فهل فكرت الدولة في إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي بالنسبة إلى اقتصاد تونس وإيجاد التمويلات الكافية لتجديد معدات الإنتاج والتحويل؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير لكافة الزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، تحدثنا في المرة السابقة ومشكلتنا في تونس أصبحت تتعلق بسرعة أخذ القرارات وهذا يحيلنا دائما إلى الوضعية التي نحن عليها الآن.

بكل صدق نتحدث عنها وتبث على شاشات التلفزة ويشاهدنا المواطنون، القرار الذي تحدث فيه السيد الرئيس المتعلق بالخبز، اليوم توفر الخبز وبكميات كافية، بكل صدق لا أعرف أين كان يختبئ السميد، هذه نقطة استفهام كبيرة.

من المفروض أن يتابع المسؤولون المحليون الذين يستعرضون عضلاتهم المخابز والقوت اليومي للشعب التونسي والفقراء وأين مآله وذكرتها سابقا مع السيد الوزير يجب أن يمسك السيد الرئيس بمناصب كافة الوزراء، كلما يحدث أي إشكال لا يحل إلا بتدخل السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، تحدثنا في المرة الفارطة حول مسألة عدم تنقل أي فرد يحمل أكثر من 3000 دينار وما زلنا لم نتخذ قرارا في موضوع الشيكات.

تصور أن يقوم شخص بالدخول إلى سوق الحيوانات وعذرا على الكلمة ويقوم بشراء أربعة أو خمسة عصيان أبقار بـ 40 ألف دينار ويقدم له صك وعندما يرغب المنتفع بصرف الصك لا يجد المال متوفرا في الحساب، فيبقى في تتبعات لمدة أربعة أشهر، يعني يقوم ببيع ذهب زوجته وبيع قوت أبنائه لكي يوفر العلف للحيوانات جراء شيك بدون رصيد.

عندما نسن قانونا ونتخذ إجراء لا بد أن نرى تبعاته، فالاقتصاد متوقف اليوم في البلاد. لن أتحدث في أمور القرض لأن من يرغب في المزايدات ويعترض على القروض ليس الرئيس قيس سعيد المتسبب في هذه المسألة بل نحن نقترض منذ عشر سنوات وجميعهم يسافرون بالطائرة ويعودون إلى البلاد في أرقام سرية ومن يدعي الوطنية لم يتحدث عنه أحد.

النقد أصبح سهلا اليوم والفسفاط متوقف ولم يتحدث عنه، وعندما نتخذ هذه القرارات تتحرك حينها حقوق الإنسان ويتوفر لديها الحليب، فكيف ننهض بالبلاد؟ عندما نجد الإدارات مغلقة يوم السبت كيف سننهض بالبلاد؟

نتحدث عن القروض دون إصلاحات وربي في القرآن قال "إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ".

نحن نريد الرفاهية والعمل تحت المكيفات دون بذل مجهود ونريد أن تسير أمورنا على ما يرام. لا بد من مراجعة العديد من الأمور.

السيدة الوزيرة، أريد أن أتحدث عن المؤسسات الصغرى التي تحدثت عنهم الزميلة، هناك مؤسسات صغرى مرت بأوقات صعبة جدا بعد الكورونا وبعد الحرب الأكرانية، يعني هناك خلط يبيع بـ7 % ويدفع 19 % وعندما يطلب نقوم بمراجعة معمقة واليوم أفلسوا وهم في حالة سيئة.

لا بد اليوم من قرارات جريئة ولا بد من اتخاذ قرارا حول ما يحدث بالبلاد، فإلى غاية الآن هناك انقطاع في الماء والكهرباء، ونرى صور مسؤول يضع يده ويقوم العمدة بتصويره في حين أنه يعرف أزمة بيع الخبز ويعرف أن المخابز تعمل بكيسين فقط وتقوم ببيع ثلاثة أكياس خلسة.

ألهذه الدرجة الدولة عاجزة عن منع اللعب بقوت التونسي؟ هناك قرارات تتخذ بطريقة اعتباطية ونحن لسنا في وقت تجارب، اليوم ترون "FMI" وعدم رغبتنا في اقتناء قرض آخر ولكن لا بد من عودة الفسفاط إلى العمل ولو بالقوة. لا مكان لعشرة وعشرين وخمسين شخص يوقفون قوت 12 و13 مليون مواطن.

اليوم لدينا مواردنا ولكن تنقصنا الإرادة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية مرحبا بكم،

سأتحدث عن بعض التجارب المقارنة، تونس وضعها الاقتصادي يشبه مثلا مصر ويشبه باكستان وهي اليوم في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وسأنطلق في الحديث مثلا عن غانا، غانا النجم الساطع في إفريقيا نسبة نمو برقمين. غانا تصنيفها الائتماني B أفضل من تونس في حين أن تونس تصنيفها الائتماني -3C .

تحدثت سابقا عن مسألة التصنيف عندما تحدثت عن أوكرانيا والقصف الذي يسلط عليها من كل الجهات، تصنيفها أفضل من تونس، وهذا فيه البعد والنفس السياسي لوكالات التصنيف الائتماني.

بالنسبة إلى غانا التي لديها اتفاق لديها شهادة صندوق النقد الدولي وتصنيفها B يعني عليها شغف من كل المانحين.

غانا في 19 ديسمبر 2022 تعلن عجزها عن سداد ديونها بالرغم من أنها تتمتع بكل هذا الإغراء، ونعرف انعكاس هذا على الاقتصاد فيما بعد.

نأخذ مثالا آخر يشهنا، الباكستان اليوم لديها اتفاق مع صندوق النقد الدولي وحزمة أخذت منها جزءا وتوقف الاتفاق في الجزء الأخير لأن شروط النقد الدولي معروفة: التقليص من النفقات والرفع من المدخول الجبائي ورفع كل الضغوطات على الواردات.

نفس الشيء اليوم بالنسبة إلى تونس لأن مسألة الواردات يختلط فيها الحابل بالنابل لأن هناك العديد من المؤسسات الصناعية تعيش بالتوريد فقط وباستيراد المواد الأولية، لكن لا يمكن أن نتغافل هنا عن أن صندوق النقد الدولي بشروطه هو نفسه يبحث عن فتح أسواق للدول الكبرى التي تمول هذا الصندوق وبالتالي من بين شروطه على باكستان رفع القيود كاملة على مسألة التوريد.

مع العلم أن هذا المثال منذ 1947 باكستان لا يوجد بها حكومة أتمت فترة حكمها، وهنا نفهم أن مسألة الاستقرار السياسي له دخل كبير بالنسبة إلى المسألة المالية والاقتصادية، حتى وكالات التصنيف الائتماني لها ثلاث عناوين كبرى تصنف من خلالها أولها الاستقرار السياسي، مهم جدا أن تكون البلاد في حالة استقرار سياسي، ثانيا المؤشرات الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والموازنة، ثالثا الأصدقاء، لديك أصدقاء ومانحون من خارج الصندوق أم لا؟ واليوم نرى مانحين من خارج الصندوق رغم أنه هذه السنة يبدو أنه لا يوجد اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفي المقابل هناك بعض المانحين من خارج هذا الصندوق.

كل هذا سيؤدي بنا إلى التساؤل عن موعد إنجاز الإصلاحات؟ أفضل الإصلاحات تكون بتطبيق شروط صندوق النقد الدولي بدون الصندوق، هذا هو لا مفر لنا إلا مراجعة نمط إنفاق الدولة.

منظومة الدعم لا بد من مراجعتها، لا مفر منها والمؤسسات العمومية، النظام الجبائي والتجارة الخارجية هذه أهم العناوين التي لا بد من إصلاحها، هذا هو الحل في تطبيق هذه الشروط بدون انتظار الصندوق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد معز بن يوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الوزيرة، المشكل اليوم لا يكمن في القرض لأن جميع الدول تقترض ونحن نقترض منذ سنة 2011 واليوم هناك أزمة كبيرة في المالية العمومية.

السيدة الوزيرة، المشكل الكبير أن وزارتكم في تشابكها مع بقية الوزارات لا نلاحظ ولو ربع ثورة في الجباية وجميعها حلول ترقيعية.

في تونس البنوك هي الرابحة ولكن لكي نجد حلا للمالية العمومية نتوجه إلى أصحاب "patente" الصغار هذا هو الحل وهذا ما استطعنا فعله أو تسلط الديوانة الضغط على صغار التجار وعلى بعض الدكاكين التي يبيع فيها النساء ملابس من تركيا لتوفير مورد رزقهم.

من أين جاءت الملابس؟ من ميناء رادس أو من المطار؟ بل عن طريق الأراضي التونسية والبحر التونسي، ثم نسلط قضايا على الباعة، هذا هو الحل الذي وجدناه اليوم ونترك الإدارة في معركة مباشرة مع الصغار، وما العمل بشأن الحوت الكبير؟ لا نفعل له شيئا لأنه مرتبط بالإدارة ومرتبط بأشخاص تعمل داخل الدولة وتحافظ على مصالح هؤلاء.

نحن نتحدث ولكن لا جدوى من الحديث لأنه لا وجود لحلول، جاع المواطنون وأبناؤنا اجتازوا الحدود خلسة، هذه ليست شعبوية بل حقيقة فـ 200 ألف تونسي هاجروا من بينهم 7000 أو 8000 ماتوا.

لا توجد حلول، من قام ببيع قصر الرئيس السابق؟ قامت ببيعه الإدارة التونسية بـ 20 مليارا فقط، حتى سعر الأثاث الموجود بالقصر أكثر من 20 مليار ولم يعد باستطاعتنا استرجاعه لأن العملية تمت بالقانون، من قام ببيعه؟ قامت الدولة ببيعه.

نحن في حكومة حرب، كم من معمل تم إغلاقه في سوسة؟ معمل آليات الساحل "AMS" ويعرف المديرون العامون أنه كان فخر لتونس لكن تم إغلاقه.

الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية معمل العجلات بسوسة قامت ببيعه الدولة بـ 5 مليارات في وقت من الأوقات لا يناسب حتى سعر الأرض، والسيد الذي قام بشرائه أغلقه حتى توقف الدولة بيع العجلات بسعر زهيد، قامت ببيعه الدولة.

معمل الحليب سيدي بو علي السيد الذي اشتراه اليوم أظنه تراجع لأننا منذ سنتين ننتظر تغيير صبغة 3 هكتارات، لمَ لا تتمتع به الدولة؟ أليس قطاع الحليب من القطاعات الاستراتيجية؟ لمَ لا تنتفع به الدولة؟ هل ينقصنا كوادر لكي نشغل معمل يضم 600 عامل؟

السيدة الوزيرة، حتى الشركة الوحيدة التي تنتج السيارات في تونس ستذهب إلى المغرب لأنه من غير المعقول أن يصنع سيارة ثم تأتي الدولة وتأخذ 35 % لماذا؟ السيد سيتوجه إلى المغرب وليس هو فقط.

يمكننا المحافظة على مصالح الدول الأخرى ونبقي على "quota" 5000 سيارة في تونس وأتحدث عن فرنسا شركات فرنسية تقوم ببيع السيارات بتونس ولكن لا يمكننا أن نقدم للتونسي إمكانية الربح والتصدير والبيع.

لو يقوم بصنع سيارة بـ 20 ألف دينار الدولة تريده أن يدفع 35 % ويقوم ببيعها للمواطن بـ 70 ألف دينار في حين أن قيمتها الحقيقية 35 ألف دينار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق. المقعد 108.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

بالنظر إلى مكونات المشروع وأهمية القرض المخصص لدعم منظومة الحبوب نرى أن مكونات المشروع صحيح موجه في جزء منه نحو دعم البنية التحتية لقطاع الحبوب تجهيزا وتخزينا ورسكلة الإطار البشري وهو في جزئه الآخر موجه نحو التوريد لتعزيز السوق المحلية وهذا إيجابي، لكن المغيب في هذا القرض هو عدم الاهتمام بالقطاع الفلاحي كليا، هو وعدم الاهتمام بصغار الفلاحين الذين يمثلون المحور الأساسي في حلقات الإنتاج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد بدر الدين القمودي عن الخط الوطني السيادي، له خمسة عشر دقيقة المقعد 111. غير موجود.

الكلمة للسيد رشدي الرويسي غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

أربع دقائق سيادة الرئيس لأن زميلتي تنازلت لي عن توقيتها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عندما يقع التنازل يجب إضافة الورقة إلى كتابة المجلس.

السيد رشدي الرويسي

تمت إضافة الورقة للكتابة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل مرحبا بك. أربع دقائق للسيد رشدي الرويسي.

السيد رشدي الرويسي

للمرة الثالثة في قانون استعجال النظر.

حقيقة أنا سعيد اليوم بوجود السيدة الوزيرة بيننا للمرة الثالثة خاصة وأنني في المرة السابقة توجهت نحوها وقلت يا سيادة الوزيرة لقد أرسلت لكم سؤالا كتابيا بتاريخ 7 جويلية وأرجو الإجابة عنه فأحالتني إلى أحد الإطارات المرافقة لها وأخبرني أن السؤال وصل وسيجيبني عليه لكن الإجابة لم تصل إلى اليوم.

قوانين استعجال النظر بالنسبة إلى الوزارة ليست أهم من أسئلتنا التي هي في ارتباط مباشر بمصالح الشعب والمواطنين سيدتي الوزيرة.

تقول القاعدة الفيزيائية لكل فعل رد. أي رد منا سيكون إن كانت رسائلنا لا تصل إليكم فرسائلكم ستكون بالمثل لا تصل إلينا السيدة الوزيرة.

بالنسبة إلى مشروع استعجال النظر ليس أهم من مواطنين موجودين في الطريشة أو النشم أو أولاد سليط أو أولاد يوسف ينتظرون قباضة منذ ثلاث سنوات، وورد عليكم حتى منشور الرائد الرسمي، ليس أهم من مواطن يقوم باكتراء سيارة بـ 30 دينار لاقتناء طابع جبائي لابنه أو لدفع أداءاته السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، هناك قاعدة في التاريخ تسمى الأسطورة، والأسطورة بالنسبة إلينا تفسر ما لا يمكن تفسيره ونعوضه بالإشاعة والإشاعات أيضا تفسر ما لا تفسره الوزارات.

المواطنون هناك سيدتي الوزيرة يتحدثون عن شبهة فساد، يتحدثون أن القباضة أنشئت وكل شيء متوفر بها والموظفون قاموا بتقديم نقلة من مصالح أخرى، لكنها معطلة لأن مصالحكم ترغب في تعيين فلان كقابض وإذا لم يتم تعيينه فإن القباضة ستبقى مغلقة.

ما دام الرد لم يصل قد يكون للإشاعة نصيب كبير من الصحة السيدة الوزيرة.

نعود إلى هذه القروض، هناك من قال أنه سيشتري عربات لنقل الحبوب فهل ستشرف الوزارة على صفقة شراء هذه العربات أو ستترك لمصالح أخرى اشترت عربات للفسفاط معطلة إلى اليوم ولم تشتغل؟

هل تمت دراسة الفساد في الصفقات الموجودة في بعض الشركات التي نأخذ القروض ونوجهها إليها ولكنها تذهب في غير محلها؟

السيدة الوزيرة، إن كنا سنصادق على القرض يجب أن نعرف مآله والمصالح التي ستشرف على حسن ذهابه إلى مكانه؟

بالنسبة إلي كما لم تتم إجابتي على القباضة، كما لم يتم استعجال النظر في مصالح المواطنين فإنني سأصوت بلا على هذا المشروع وأدعو إلى إعادته للجنة كمعاملة بالمثل بيننا وبين وزارة المالية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بكم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

سأبدأ بالقانون، سيدتي الوزيرة، بعد الاطلاع على القانون أجد أن هذا المال سينفق من ضمن النقاط تجهيز ديوان الحبوب بمعدات إعلامية، تمويل تكوين إطارات ديوان الحبوب، التحسيس حول ترشيد استهلاك الحبوب.

لا أظن ونحن في أزمة خبز وأزمة حبوب أن علينا أن ننفق مثل هذا المال في أشياء أعتبرها ثانوية، هدفنا الأول الآن هو الزراعة وتوفير أكثر ما يمكن من القمح والشعير والعلف حتى نحقق أمننا الغذائي.

بالقيام بالإحصائيات ونحتسب تجهيز ديوان الحبوب والمعدات الإعلامية والتكوين والتحسيس سنجد أن هناك أموالا كبيرة يمكنها بعث مشاريع صغرى لفائدة العاطلين عن العمل.

أتمنى أن يكون هذا القرض فعلا نحو التحرر واستكمال التحرر وتأمين الغذاء للشعب التونسي ولا يكون قرض استهلاك.

سيدتي الوزيرة، كثرة الضرائب تنهك الشعب التونسي ونعرف أنه إرث قديم من عهد الاستعمار لكن لم نر منذ الاستعمار والحكومات المتتالية تراجع على الضرائب بل بالعكس كل سنة وكل حكومة ترفع في الضرائب.

سيدتي الوزيرة، أحدثك عن القصرين الاقتصاد الموازي أكثر بكثير من الاقتصاد والمال الذي يتجول في "فلوس الكنترة" لو تضخ داخل البنوك التونسية ستريحنا من قرض "FMI".

لسائل أن يسأل لماذا توجد كنترة في المناطق الحدودية؟ لأن الدولة لم تستثمر في تلك المناطق بعد عزوف الاستثمار الخاص حتى أن لدينا بعض المشاريع الدولية مثل معمل الحلفاء وهو متوقف ولم تلتفت له الدولة.

تتحدثون عن تمويل السكة في إطار إنتاج الحبوب، القصرين فيها ثلاثة خطوط سكة نفس الشيء متوقفة ولا تشتغل.

القصرين ينقصها مطاحن وعليه ندعوكم إلى الاستثمار في المطاحن في هذه المناطق.

ثم سيدتي الوزيرة لماذا يباع الخبز المستعمل؟ ولماذا التحسيس في الاستهلاك؟ لأن كلفة الخبز المستعمل أقل من العلف بالنسبة إلى الفلاح، لهذا عليكم التفكير في فتح الرخص لعامة الناس.

لماذا بقيت الأعلاف حكرا على لوبي العلف؟ افتحوا الرخص وسترون كيف تتحسن الأمور وينخفض سعر الأعلاف ويصبح الخبز والقمح والشعير موجه إلى المكان المناسب وشكرا لأن ثلاث دقائق لا تكفي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد حسن الجربوعي

صباح الخير السيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق،

أبدأ مداخلتي بالترحم على روح أخي وصديقي وليد البكوش رحمه الله في حادث أليم صحبة عائلته.

السيدة الوزيرة، اليوم سأتحدث عن أصحاب الصناعات التقليدية وصغار الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة. هؤلاء أثرت عليهم جائحة كورونا ثم الحرب الأكرانية الروسية فهل فكرت الوزارة في خطوط تمويل باعتبار أن هؤلاء هم العائلات التونسية بامتياز؟

سأقرب لك الصورة قليلا سأذكر صفاقس كنموذج، كنا سابقا عندما ندخل للبلاد العتيقة في نهج الباي كأننا ندخل خلية نحل تعج بالمواطنين، هناك من يبيع الأحذية والصناعات التقليدية والنجارين.

اليوم عندما تدخل البلاد العتيقة لا تجد إلا لافتات بيضاء عليها أصل تجاري للبيع في البلاد العتيقة التي كانت شريانا أساسيا وأتحدث عن التجار و60 % من اقتصاد التونسيين مبني على هؤلاء وتحدثت سابقا عن عفو جبائي خاص بهم، فإذا كنتم تريدون إيجاد مصدر آخر لميزانية الدولة هناك من لديه "patente" ويريد الاستخلاص ولكن الخطايا تحول دون السماح لهم بالتسديد الآن.

طرحنا العفو الجبائي ولكن أكرر القول أن هناك من لم يعلم به حتى في دائرتي بمنزل شاكر، عندما تتجول بالمناطق الداخلية تجدهم يرغبون في سداد الدولة ولكن الخطايا لا تسمح لهم بذلك، وعندما تكون القباضة بعيدة تقريبا بـ 30 و40 كلم لا يمكنه التنقل لسداد الخطايا. هل قامت الوزارة برؤية لهؤلاء لإنشاء قباضة في منطقة فيها صيدليات ومعاهد وإدارات؟

أعود الآن إلى الحديث عن أصحاب الصناعات التقليدية بالأساس، هذه المؤسسات هل للدولة نظرة في امتياز جبائي وامتياز مالي لهم؟ لأنهم تأثروا وهم أصحاب عائلات، فأنا أعرف صانعي أحذية يشغلون خمس وست عائلات والآن هذه المحلات أغلقت.

السيدة الوزيرة، أنت سيدة العارفين وتعلمين أن جميع البنوك تابعة لوزارة المالية يمكنكم تقديم تسهيلات في القروض لتمكين هؤلاء من الخلاص وإعادة فتح أبواب رزقهم.

الآن سنتحدث عن خطوط تمويل المشاريع الفلاحية، هل هناك قروض موسمية توجه إلى هؤلاء؟ نحن نتحدث عن عجز في الميزان التجاري في الحبوب وأنا أقول لك أن في المناطق الداخلية هناك أراضي شاسعة بآلاف الهكتارات والأفراد مجندون للعمل فقط ينقصهم تمويل من الدولة.

سأذكر لك أماكن مثلا في منزل شاكر وأقرب لك الصورة وهي دائرتي، لا أتحدث عن الجهة ولكن تقريبا للصورة آلاف الهكتارات موجودة، يعني لو تمكن الدولة هؤلاء من قروض موسمية لزراعة القمح والشعير فتونس في حد ذاتها رقعة جغرافية صغيرة، المال موجود وكل شيء متوفر.

هناك رسالة من خلالك السيدة الوزيرة للحكومة، الحكومة تقوم بما في وسعها وهذا ليس رمي ورود ولكن أين يكمن الإشكال؟ نحن كنواب نتنقل في الجهات وندخل الإدارات، الإشكال لا يكمن في الوزارات بل الإشكال في الخط الأول والثاني. هذا الإشكال الذي أراه في شبه وبعض الإداريين الموجودين، البعض منهم وليس أغلبهم لا يرغبون في العمل، بصراحة تراهم عكس المسار.

الأموال موجودة والاعتمادات مرصودة، مثلا في منطقة تشكو من انقطاع الماء لمدة ثلاث سنوات تجد المحرك موجود في "Park" منذ ثلاث سنوات، للقيام بتعديل في توزيع الماء يبقى المواطن شهرا ينتظر رجوع الماء لكي يتم إصلاح عطب في "مضخة Fourage" يبقى ينتظر شهرا أو شهرين في حين أن العطب لا يتطلب إصلاحه أكثر من ساعتين.

من خلالك نظرة للإداريين الموجودين هناك من عمل في العشرية السوداء وهم السبب في "blocage" الموجود وشكرا السيد الرئيس ونتمنى أن يصل الصوت للمعنيين بهذا الأمر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبكافة الإطارات المرافقة،

سأستغل هذه الفرصة للترحم على ابن قلعة الأندلس وهو كفاءة من كفاءات وزارة المالية ورجل دولة بامتياز أستاذنا المرحوم محمد علي بن مالك والذي يشهد الجميع بكفاءته ووطنيته والذي سيبقى خالدا في قلوبنا إلى الأبد.

سيدتي الوزيرة، للأسف اليوم نجد أنفسنا أمام قرض جديد وسنجد أنفسنا أمام قروض أخرى في علاقة بوزارات أخرى، ليس من باب تحميل المسؤولية ولكن نتيجة لسياسات سابقة وفاشلة، إضافة إلى تداعيات الحرب الأكرانية الروسية الأخيرة وغيرها من العوامل، لكن بفضل الله وبفضل كفاءاتنا التونسية سوف نتخطى هذه المرحلة الصعبة.

لكن أصبح من الضروري اليوم خاصة ونحن في هذا الوضع تحديد الأولويات فيما يتعلق بالقروض لتكون تونس في المسار الإصلاحي الصحيح وكذلك بالتوجه نحو المشاريع التنموية الاستراتيجية والموجهة خاصة والتشجيع على الاستثمار وخاصة لدى الباعثين الشبان. على سبيل المثال القطاع الفلاحي والذي أعتبره قطاعا وراثيا تجد فيه الأب والابن والجد، يعني اليد العاملة والكفاءة وحب العمل والمتشبثون بالأرض وفلاحتها خاصة ونحن رافعون شعار العمل ثم العمل ثم العمل.

صحيح نعيش اليوم في عالم متقلب من خلال التغيرات المناخية والتي أثرت على القطاع الفلاحي، لكن الدولة التونسية وللأسف لم تجد حلولا فعلية لهذا القطاع، حتى أن مياه الأمطار المتوجهة نحو البحر لم يتم استغلالها زيادة عن مشاريع تحلية المياه وتصفية المياه المعالجة. كلها مشاريع كبرى وحلول لم تر النور ولم يستفد منها لا الفلاح ولا الفلاحة لأسباب مختلفة منها قلة موارد الدولة والكفاءة وعدم تحمل المسؤولية إن لم أقل الحسابات الجانبية والذاتية.

سيدتي الوزيرة، بصفتك عضوة في الحكومة وإن أردتم النجاح فعليكم مراجعة التعيينات والترقيات، فالترقيات لا تكون بالموالاة ولا بالقرابات بل بالكفاءة والإنجازات وخاصة بسجل الإضافات والدليل نجاح كفاءاتنا التونسية خارج حدود الوطن.

كما أصبح من الضروري أيضا تشديد الرقابة والتدقيق في استعمال الهبات والقروض الممنوحة لتحقيق الأهداف المنشودة.

سيدتي الوزيرة، سأستغل وجودك للتساؤل عن شأن جهوي وهو متى ينطلق نشاط القباضة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نقطة نظام طلبها السيد مقرر اللجنة، تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

أطلب من السادة الزملاء والزميلات النواب أن يحاولوا الالتزام بمشروع هذا القانون، يمكننا برمجة جلسات حوار قادمة مع السيدة الوزيرة، كما تعلمون الجلسات الحالية هي جلسات ماراطونية وقد بلغتني ملاحظات من الزملاء، يجب الالتزام بمشروع القانون. هذا المساء، لدينا جلسة مسائية سننظر فيها في اتفاقيتين، لذلك علينا الالتزام في تدخلاتنا بمشروع هذا القانون وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، وله دقيقتان.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة إطارات وزارة المالية مرحبا بكم،

بالنسبة إلى مشروع قرض اليوم، أعتقد أن الفترة الفارطة كنا نبحث عمن يقرضنا واليوم، ما شاء الله فتحت الأبواب، وهذا لا يمنع أيضا بأن علينا أن نعوّل على أنفسنا وعلينا إصلاح بعض الأشياء.

سيّدتي الوزيرة، أردت أن أتحدّث عن الورقة النقدية من فئة 50 دينار، ما لاحظناه خلال الفترة الفارطة قبل صدور الورقة النقدية الجديدة انقرضت الورقة القديمة من هذه الفئة من السوق وأصبحت غير متداولة تماما، وهذا يبين أنه تم إخفاء هذه الورقة النقدية من التداول، هناك أشخاص يخفون الأموال في أكياس وفي "كراتين" في المنازل.

ماذا حدث؟ كان من المفروض أن يتم إعطاء مهلة لتعود الورقة النقدية القديمة إلى البنك المركزي، ولكن ما لاحظناه أنه عندما نزلت هذه الورقة المالية النقدية الجديدة من فئة 50 دينار إلى السوق حينها نزلت الورقة القديمة، والأشخاص الذين يتسلمون الورقة الجديدة يرجعون لنا الورقة القديمة، وهنا لم نفعل شيئا.

لا أدري لماذا لم يتم إعطاء مهلة لتغييرها حتى يقع القضاء على هذه الورقة في السوق؟ هذا أولا، ثانيا لقد سبق أن تحدثنا السيدة الوزيرة في هذا الموضوع، موضوع 3 آلاف دينار التي خلقت إشكالية كبيرة، نرجو التراجع في هذا ضمن مشروع المالية الجديد، إذا كنا نريد الحد من التهريب ومن التعامل لنبدأ على الأقل بمبلغ كبير لأن 3 آلاف دينار لم يعد مبلغا هاما، حتى من يبيع كمية من الدلاع يجب أن يتوفر لديه مبلغ أكثر من 3 آلاف دينار.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد شفيق زعفوري، عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

النائبة المحترمة السيدة سيرين بوصندل، غير منتمية ولها ثلاث دقائق، مقعد 115.

النائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، مقعد 134.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا من جديد بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

في البداية، سيدتي الوزيرة، نثمن المجهودات المبذولة من أجل التوصل إلى إبرام هذا الاتفاق الذي سيمكن بلادنا من تعبئة موارد مالية بقيمة 400 مليون دولار أمريكي ومنحة بمبلغ يقدر بـ 100 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة من قبل الشقيقة المملكة العربية السعودية وبنسبة فائدة قارة 5 % لمدة سبع سنوات مع إمهال بسنتين وتعتبر هذه الشروط ميسرة مقارنة بقروض دعم الميزانية لبقية المقرضين، سواء من متعددي الأطراف أو الثنائية ومن بينهم الإكراهات المجحفة لصندوق النقد الدولي.

سيدتي الوزيرة، إن استعجال النظر في مشروع هذا القانون لا يمكّننا من معرفة أدق التفاصيل حول مجالات صرفه، لذلك أريد أن أسأل عن الطريقة التي سيتم بها صرف هذا القرض وما هي البرامج التنموية التي تم وضعها من أجل تشغيل الشباب العاطل عن العمل؟ وما هي استراتيجية الدولة تجاه المبادرات الشبابية في المجال الفلاحي والثقافي والتربوي والتكنولوجي والرياضي والتي تنتظر التمويل حتى ترى النور؟

ما هي استراتيجية الدولة تجاه المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي عانت من جائحة الكورونا والحرب الأوكرانية الروسية؟ هل وضعت الدولة استراتيجية واضحة تتسم بالحوكمة والتدقيق في كل

مراحل صرف القرض المذكور تجنبا للوقوع في فخ الفساد الذي ساد العشرية السابقة؟

سيدتي الوزيرة، من بين المشاريع المعطلة والتي تمت دراستها منذ سنتين وبتمويل سعودي هي تثمين سبخة السيجومي، فمتى سيرى هذا المشروع النور؟ وهل سيتم تخصيص جزء من هذا القرض لإنجاز هذا المشروع الذي سيعود بالفائدة على كافة الفئات الاجتماعية الهشة؟ وأؤكد على كلمة الهشة الموجودة والمتمركزة بمحيط سبخة السيجومي وحي الزهور وسيدي حسين والملاسين وحي هلال والمغيرة. هل وضعتم برنامج إصلاح شامل من أجل تجنب نزيف التداين الخارجي المتواصل؟

سيدتي الوزيرة، لا يجب أن يكون الاقتراض هو القاعدة، بل يجب أن يكون استثناء، فالإصلاح شرّ لا بد منه ويجب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله ثلاث دقائق.

السيد ظافر الصغيري

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالفريق المرافق لها،

الصناديق السيادية الخليجية في مارس 2023 الرقم هو 2.66 تريليون دولار الصندوق السيادي في أبو ظبي 97 مليار دولار، الكويتي 57 مليار دولار، السعودي 650 مليار دولار والقطري 475 مليار دولار.

إذا رأينا هذه الصناديق السيادية التي تستثمر في كل العالم لأن الخليجيين يعرفون أن ثروتهم النفطية ستنضب إلى سنة 2050 لذلك هم بصدد الاستثمار، من 2,66 تريليون دولار هذه، نلاحظ أن الإجمالي المالي بين المملكة السعودية وتونس بلغ 2,2 مليار دولار فقط، وهي 29 مشروعا وأذكر أن القرض الذي نحن الآن بصدد مناقشته لا يكفي 6 أيام توريد ولا يكفي حتى شهر لدفع الأجور، هو تقريبا 20 يوم من أجور الوظيفة العمومية.

في نفس الوقت، كان السيد الوزير حاضرا معنا وأمضينا هذا القرض، امتطى الطائرة واتجه إلى المغرب حيث تبلغ استثمارات السعودية هناك 6 مليار دولار، في مصر 30 مليار دولار وآلاف المشاريع، من الواضح أن هناك مشكلا مع المفاوض التونسي، لو نرى الصناديق الخليجية السيادية الاستثمارية وما تقوم به خاصة المملكة العربية السعودية مع بلدان تشبهنا، لماذا نحن نأخذ الفتات؟ ما المشكل؟ هل أن المشكل في المفاوض التونسي؟ لماذا ذهب السيد وزير الخارجية بمفرده إلى السعودية؟ لماذا لم يذهب طاقم حكومي كامل ورجال أعمال و"vision" كاملة تونسية تذهب للاتفاق مع الجانب السعودي ونأتي حقيقة باستثمارات ذات قيمة لتونس؟

مشروع نيوم في السعودية مشروع وحيد من جملة عشرات المشاريع التي تدخل في نظرة السعودية لسنة 2030، مشروع وحيد قيمته 500 مليار دولار، مشاريع فرعونية والكثير من الأموال ونحن نعيش على الهامش في بلد نعتبره حليف استراتيجيا لتونس. يجب أن يتغير كل هذا، لماذا تعزف الصناديق السيادية الخليجية عن القدوم لتونس؟ لأنها تمثل حلا وحلا كبيرا للاقتصاد التونسي وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني، عن كتلة لينتصر الشعب وله سبع دقائق.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

مرحبا بالجميع،

خارج سياق الجلسة، أود أن أشير إلى إشكالية موجودة في القباضة المالية بمارث، هذه القباضة التي تؤمن عمل أربع بلديات تقريبا وينقصها الإطار البشري ومكاتب وغير ذلك، وهي حقيقة في حاجة إلى تدخل عاجل إذا كنا نريد البحث عن موارد مالية إضافية للدولة، لأن هناك موارد يمكننا الحصول عليها بعمل بسيط لا يستحق جملة من الجهود.

في إطار سياق الجلسة، وإن كنت سأتحدث بشكل عام ولا أتحدث عن مشكل في ذاته ولكنني سأتناول بعض الأبعاد السياسية لها وسأنطلق من قولة لجبران خليل جبران يقول فيها: "تقوم الأوطان على كاهل ثلاثة: فلاّح يغذيه، جندي يحميه، ومعلم يربيه" ويبدو أننا في حاجة إلى مثل هذه الشواهد لنفهم كيفية قيام الأوطان ونتأوّل سبب انهيارها وتلاشيها.

لن نسترسل في العرض، بل سنستعرض بعض الرسائل المهمة.

الرسالة الأولى، لا ينبغي تنزيل أمر المصادقة على قرض من عدمه منزلة القضاء السياسي، فيتم استرجاع المعجم التقليدي وأدوات تحليل كلاسيكية بمختلف اتجاهاتها للبرهنة عن صدق قراءة من عدمها.

الأمر لا يتنزل ضمن دائرة المزايدة التي يلجأ إليها بعضهم للتدليل على فشل الخيارات السياسية لحكومة معينة ولمشروع معين، بحيث تتداعى التحاليل الساذجة والمضحكة وتنوع من استعمالاتها اللغوية.

إن الأمر في مستوى مسألة الاقتراض، يتعلق بحاجات أساسية وبقوت الشعب وبمسائل حياتية وهو ما لا إمكان فيه للتباطؤ أو الإرجاء.

الرسالة الثانية، إن جائحة كورونا ساهمت إلى حدّ كبير في تدمير مفهوم المواطن العالمي وحلم القرية الكونية في الخوف من العدوى ومن الجوع ومن نقص الدواء، هو الذي بدّد فكرة المصير المشترك، وإن الحروب التي لازالت أو لازمت الوجود الإنساني تؤكد أن دولة ما حين تعجز عن توفير شروط الحياة لمواطنيها تفتقد شروط بقائها واستمراريتها.

وعلى هذا الأساس، يتقاوى وجود الدولة ويتكثف حضورها بمدى قدرتها على سد الحاجات الأساسية لمواطنيها وحمايتهم من الجوع والعطش والموت، وهكذا يكون الحيوي شرط السياسي، بل إن غاية السياسي الحفاظ على الحياة في حدها الأدنى والأقصى.

الرسالة الثالثة، إن التوجه الاستراتيجي البديل هو الاكتفاء الذاتي أولا والأمان الاستراتيجي ثانيا ولا يمكن أن يتحقق الأول إلا من خلال توظيف القدرات والمقدرات أو الطاقات البشرية الرهيبة والمقومات الهائلة والمتنوعة، وحين ذلك يكتمل دور الدولة ويتحقق الأمان الاستراتيجي في كل أبعاده، فلا خوف ولا ترهيب ولا تهديد.

إن السيادة لا يمكن أن تتحقق دون اكتفاء ذاتي فيما هو حياتي ولأن خرابا كبيرا وعظيما انتشر في كل تفاصيل وجودنا المشترك، فإن حسن تدبير المرحلة ينبغي أن يقوم على خلق القوة الكاملة والمتوازنة محليا وجهويا ووطنيا وأول ما ينبغي إنجازه بعد وضع السياسات، تجويد التسميات في الإدارات وفي المعتمديات وفي الوزارات وتدقيقها

وسدّ الشغورات بالكفاءات ولا بالولاءات وهو ما ينبغي القيام به الآن وحالا.

الرسالة الرابعة، إن تأصيل ما تقدّم في مضامين علمية يقودنا إلى التالي: إن قياس القوة المعنوية وقياس الإدارة الوطنية الشعبية يتم أساسا من خلال عدة عناصر وهو تناول علمي وليس مجرد خطاب:

العنصر الأول تعبئة الموارد الذاتية، العنصر الثاني الاستجابة للاحتياجات الأساسية المعيشية للشعب، العنصر الثالث عناصر القيادة السياسية الناجحة وفيها مقومات أهمها نسبة مكافحة الفساد ونسبة الإيرادات الخارجية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تكون رأس المال الثابت ودرجة الاستجابة لهذه الاحتياجات الشعبية إلى آخره. وتتم الاستجابة عبر قياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، وقياس نصيب الفرد من الطاقة ومنها الكهرباء والماء بصفة يومية، وليس المقصود كم استهلك المواطن، وإنما كم من الطاقة وصل إليه أو وضع على ذمته.

فضلا عن ذلك وفي الأبعاد الاستراتيجية، ثمة مقاييس علمية معتمدة وهي أن يشعر المواطن بأنه في دولة قادرة على توفير أسباب الحياة.

الرسالة الخامسة، هي اعتذار لشعبنا العظيم على ما لم نفعل، نحن نتحمل جزء من المسؤولية، إذ ليس من المروءة التملص من المسؤولية وليس من الشجاعة مغادرة ساحة المعركة قبل نهاية المعركة وليس من شيم الشرفاء الوقوف على الربوة والبحث عن الغنيمة.

شعبنا العظيم، يا من قدمت التضحيات وكافحت في المدن والقرى والأرياف وعانيت السنوات الطويلة من الفقر ومن الفساد، أنت وحدك من يعود لك الفضل في وصولنا إلى رحاب مجلس نواب الشعب، والواجب الأخلاقي والإنساني والدستوري يحتم علينا الدفاع عن مكتسباتك.

إلى المجلس الموقر مكانا وتاريخا ورهانا، لم نأت لتقديم طقوس الطاعة والولاء فنلتمس من الجناب ونتودد إلى الجناب ونلتقط الصور مع الجناب ونصفق للجناب، وبعض الجناب لم يستطع إلى حدّ اللحظة تغيير قفل باب مكتب أو فرض الانضباط في إدارة أو تقديم رؤية استراتيجية.

أخيرا، إن أكبر خسارة لا تعوّض بدأت غالبية شعبنا تتجرّعها ولا بد من أن تتوقف فورا، هو تبديد طاقة 25 جويلية التي استجمعت من تحت ركام المظالم والأوجاع من أجل الآمال والطموحات، ولا شيء مطلقا تبقى بين السطور ليدعي أي مسؤول أن شعبنا بخير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

في البداية أود الترحم على مناضل بنزرت عمّ علي بن سالم الحقوقي المعروف رحمه الله وألهم الله أهله الصبر والسلوان.

كما لا يفوتني كذلك أن أتقدم بالشكر وبتحية تقدير إلى السلط الجهوية على ما قامت به في الحريق الذي شب في القنطرة وعلى رأسهم السيد والي بنزرت على المجهودات المبذولة لإعادة سير العمل العادي لها، هذا يعطل الاقتصاد، وإن شاء الله تعود قنطرة بنزرت وتعود للحالة العادية في أقرب وقت.

السيدة الوزيرة، الموافقة على القرض هذا لا شك فيه لكن السؤال المطروح، هل هناك بديل لتمويل الميزانية ونحن نعلم أن القروض هي الأساس ولكن هل هناك بديل؟ وهل فكرتم في طريقة أخرى لتمويل ميزانية الدولة؟ وهل هناك نسب لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم الفلاحة من هذا القرض؟

كما أشير كذلك إلى العمل على تخفيض نسب الفوائض عند الاقتراض وخاصة من البنوك الداخلية، إن نسبة الفائض عند الاقتراض من البنوك الداخلية عالية جدا وقد رأينا في الجلسة الفارطة أنها تبلغ 1,7 ومدة التسديد ستة أشهر، إن المسؤولين على البنوك التونسية تونسيون ووطنيون لذلك لنحاول تخفيض النسب الموجودة.

العمل على تصدير الفسفاط، نحن في لجنة الصناعة بالبرلمان بصدد العمل على كيفية إرجاع الحالة العادية للفسفاط لأنه المنفذ الأساسي لتمويل الميزانية ولدعم الاقتصاد التونسي، كنا في سنة 2010 ننتج 10 ملايين طن اليوم ننتج 3,5 و4 مليون طن، الفسفاط هو الأساس، وقد تم استدعاء مسؤولين في اللجنة وننتظر زيارة آخرين للبرلمان للنظر في هذا الموضوع للإسراع في ترفيع الإنتاج من الفسفاط.

السيدة الوزيرة، هناك طلب من ذوي الاحتياجات الخصوصية بهم إعادة النظر في موضوع "Patente" بالنسبة إلى المعاق كانت 200 دينار وأصبحت 400 دينار، هل هناك إمكانية في ميزانية 2024 لمراجعة هذه النسبة لأن لديهم بعض الاعتراض بخصوص هذا المبلغ.

السيدة الوزيرة، يجب إعطاء الأولوية خاصة للمشاريع المعطلة وذلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط خاصة في بنزرت، لدينا القسط الرابع بخصوص المسلك المروري للقنطرة، نرجو إعطاء أهمية لهذه المواضيع، شكرا وبارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محسن الهرمي، عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محسن الهرمي

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، لا أظن أن هناك من يتمنى أن يكون مكانك على رأس وزارة المالية خاصة باعتبارها وزارة الوزارات والمسؤولة عن ميزانياتها وباعتبار أن المال قوام الأعمال، بعد عشرية تميزت بكل شيء إلا بالمحافظة على الدولة وهياكلها ومؤسساتها عن قصد أو عن غير قصد. فشكرا لك السيدة الوزيرة على المجهودات المبذولة لإيجاد حلول لدعم الميزانية ولإنجاز المشاريع حتى وإن كانت عن طريق القروض رغم أنها شر لا بد منه.

السيدة الوزيرة، بعض الملاحظات التي أراها ضرورية لمزيد توفير موارد ذاتية، مثلا موضوع السدود بولاية جندوبة كميات كبيرة من الماء غير مستغلة ما يقارب 160 مليون متر مكعب مفصلة كما يلي:

سد بربرة: انسدت القنوات وأصبحنا غير قادرين على تحويل المخزون 60 مليون متر مكعب، لا بد من إيجاد حل والحل هو محطة عائمة تقدر تكلفتها تقريبا 5 أو 6 مليارات، ماذا تساوي 5 أو 6 مليارات أمام 60 مليون متر مكعب.

السد الكبير والمولى: عدم إنجاز محطة الضخ رغم نهاية الأشغال منذ مدة، السدود جاهزة منذ 6 أو 7 سنوات تقريبا وتصب في البحر ولم يتم إنجاز محطة الضخ.

ثانيا، الضيعات والأراضي الدولية لا بد من رجوعها إلى الهدف التي بعثت من أجله ألا وهو الزراعات الكبرى وترك الأشجار وغيرها للخواص.

ثالثا، إجبار كل مراكز تجميع الحبوب العمومية والخاصة على توفير الأسمدة والدواء للفلاح،

رابعا، التشجيع على الزراعات التي لا تتطلب المياه الكثيرة والمطلوبة في العالم كالهندي والخروب مثلا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله ثلاث دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، لن أتحدث عن القروض وهذا تحصيل حاصل اليوم، هذه موارد ميزانية وهناك تعهدات مالية يجب الإيفاء بها. بالنسبة إلي المهم ألا يمس القرض السيادة الوطنية وبدون شروط مسبقة.

اليوم، أود الحديث عن الصناديق التي يتم تمويلها من ميزانية الدولة، اليوم عندما نقترض لتمويل ميزانية الدولة نقوم بتمويل صناديق ومن أداءات المواطنين.

السيدة الوزيرة، أود الحديث عن صندوق التشغيل، صندوق النهوض بالقدرة التنافسية، صندوق النهوض بالصناعات التقليدية، صندوق الفلاحة، صندوق مقاومة التلوث، هناك أكثر من صندوق، العديد من الصناديق، ينخرها الفساد دون رقيب أو حسيب وهذا ثابت بتقارير محكمة المحاسبات.

هذه الصناديق موضوعة في إطار النهوض بالقدرة التنافسية في كل المجالات: صناعية، فلاحية وسياحية لكننا اليوم نكتشف أن الذين ينخرطون في هذه الصناديق بمشاريع ينخرطون فقط للحصول على مساعدات مالية بدون أية استثمارات أو حتى استثمارات معطلة، ما أقوله ليس بالجديد وموجود منذ سنوات وهذا اسمه نهب وإهدار للمال العام.

السيدة الوزيرة، هذه الصناديق أصبحت "des black box" شفافية منعدمة، محكمة المحاسبات غير قادرة على برمجتهم جميعا رغم طلب المجتمع المدني لذلك، أنا شبه متأكد أن هناك تقارير في وزارة المالية تهم هذه الصناديق، سأوضح هذا أكثر.

اليوم، صندوق مقاومة التلوث استفاد منه عديد الصناعيين لإحداث محطات تطهير بمصانعهم، هذه المحطات اليوم لا تشتغل حتى لا أقول لم يقوموا بها، أقول لا تشتغل واليوم المياه المستعملة موجودة بدون تطهير، يتم ضخها في الأودية، اليوم الفلاحون يستغلون هذه المياه، مياه مشبعة بالمواد الكيميائية، مشبعة بالمعادن الثقيلة، أصبح إنتاجنا اليوم مسرطنا وانتشرت الأمراض، هل سنقوم اليوم بإحداث صندوق آخر لعلاج المواطنين؟ صندوق دعم الفلاحة اليوم معدات الريّ قطرة قطرة تنتقل من ضيعة إلى أخرى، اليوم نتسلم المنح بعنوان هذه الضيعة ونأخذ نفس المعدات لضيعة أخرى لنتحصل على منح أخرى من خلالها.

السيدة الوزيرة، اليوم كل دولة تعمل وحدها، اليوم غياب الرقابة يهدر أموال الدولة.

هناك أيضا صناديق التشغيل السيدة الوزيرة، منح تهدر يمينا ويسارا بدون تشغيل، إذا كان هناك تقارير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى مرحبا بالسيدة وزيرة المالية،

قبل الخوض في مسألة المالية اسمح لي سيدي الرئيس أن أتطرق إلى موضوع مهم وهو موضوع الماء وشحه، واليوم نلاحظ أن عديد المناطق في الجمهورية التونسية تعاني من قطع الماء، الماء وهو أساس الحياة، إلى متى سيظل هذا المشكل مطروحا؟ إلى متى لا نستغل ثرواتنا المائية والطاقة الشمسية في تحلية المياه؟ لا بد من الخروج من هذا المأزق في أقرب وقت، مثلا انقطع الماء بالأمس في قصر هلال على الساعة الثالثة مساء وهذا في الحقيقة مشكل كبير.

السيدة الوزيرة، لدينا مشروع قرض، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للمصادقة عليه لتلبية حاجيات دولتنا، وهذا يعود بالأساس دائما إلى تداعيات العشرية الوبائية، العشرية ليست سوداء ليست إجرامية بقدر ما هي وبائية.

لا بد من التفكير اليوم في آليات أخرى جديدة لتنمية موارد الدولة، لدينا اليوم قرابة مليوني دراجة نارية من بينها 140 ألف مؤمنة والبقية بدون تأمين ولا أداءات، تصوروا لو يقع توظيف 5 دنانير على كل دراجة نارية كأداءات سترون الموارد التي يمكننا إدخالها.

النقطة الثانية، يجب أن يفهم الرأي العام اليوم بأن رجل الأعمال غير مستهدف، رجل الأعمال هو قوام هذا الاقتصاد، علينا أن نحاول المحافظة عليهم، لأن رجال الأعمال الأجانب غادروا البلاد وبقي لدينا رجال أعمال يقومون بدور وطني وما زالوا متمسكين باقتصادهم الوطني، هم موجودون في تونس ويجب أن نساعدهم ويجب التيسير لهم ولا يجب أن نحولهم إلى غنيمة جبائية حتى لا يغادروا هم أيضا البلاد.

النقطة الموالية، التونسيون بالخارج، هؤلاء مورد عملة صعبة، اليوم للأسف الشديد يتصلون بي منذ وصولهم إلى المطار والميناء يجدون معاملات غير لائقة حقيقة، هؤلاء يمثلون ثروة بالنسبة إلينا، علينا أن نحاول التسهيل عليهم، نحاول أن نجد صيغة حتى تصل مواردهم المالية إلينا بسهولة.

النقطة الموالية، التجارة الموازية، أعلم أن سنة 2019 لدينا تقريبا 650 ألف نقطة وارتفع هذا العدد وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الفقر، متى سيتم هيكلة هؤلاء؟ ومتى سيتمّ إدخالهم إلى منظومتنا لأنهم يدخلون أموالا والدولة لا تستفاد منهم في شيء؟

نظام الرخص: يجب أن يوضع هذا الملف اليوم على الطاولة، كفانا من هذا الهراء، علينا اليوم إيجاد آلية أخرى حتى يستطيع الجميع أن يعمل ويشتغل وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق مقعد 202.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والإطار المرافق لها.

السيد الوزيرة، إلى متى ستتخلص المالية العمومية من مأزق الاقتراض والتداين المستمر؟ ألا يؤدي ذلك بنا إلى الوقوع في تبعية نقدية قد تؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار بفعل نوعية هذه القروض الموجهة غالبها للاستهلاك؟ لا بد من إعادة النظر وذلك برسم خطة استراتيجية مستقبلية تنهي التداين وتضبط الأولويات الوطنية للنهوض بالقطاعات الحيوية خاصة القطاع الفلاحي والاقتصادي، لأنه بتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية كالحبوب يمكن أن تتخلص بلادنا من التبعية وهذا يتطلب رؤية استراتيجية شاملة وهادفة.

السيد الوزيرة، جهويا أطالب جنابكم المحترم بإحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي مخلوف من ولاية مدنين، المعتمدية تفتقر منذ سنة 1981 إلى قباضة مالية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهينا من المداخلات بالنسبة إلى المناداة الأولى، بالنسبة إلى النظام الداخلي الذي صادقتم عليه جاء فيه: من نودي عليه ولم يحضر يعتبر متخلي عن التدخل، معنى ذلك إما أن نحترم النظام الداخلي وإما أن يقع تنقيحه وأنا لا أرى مانعا في تنقيح القانون الداخلي.

على أيّة حال سنقوم بمناداة ثانية بالنسبة إلى النائب السيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار المقعد 37 هل هو موجود أم لا؟ موجود تفضل له ثلاث دقائق.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدي الرئيس، أستسمحك في البداية ستكون لي رسالة هي أمانة من ذوي الإعاقة للسيدة الوزيرة.

سأتحدث سيدتي الوزيرة عن جمعية زهرة الحياة بالفوّار، هي جمعية تونسية تعمل في ميدان الإحاطة بالأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة وذلك من خلال توفير الإحاطة الاجتماعية وتحقيق التربية المختصة وإعادة التأهيل والإدماج والإعداد للإدماج المدرسي والمهني لهم، والتي تلقت في إطار التعاون الدولي بينها وبين جمعية ألمانية هبة تتمثل في حافلة صغيرة مجهزة خصيصا لنقل ذوي الاحتياجات الخصوصية والإعاقة.

هذه الحافلة التي اشترتها الجمعية الألمانية وتكفلت بجميع مصاريف شحنها إلى حين وصولها إلى ميناء رادس في أواسط سنة 2021 ما زالت عالقة بمستودعات الديوانة التونسية إلى يومنا هذا لا لشيء إلا لرفض هذه الأخيرة تمكينها من امتيازها الجبائي يتمثل في إعفائها من خلاص معاليم الديوانة لتونستها وتمكين الجمعية التي أتحدث باسمها بامتلاكها واستغلالها لفائدة تلك الفئة الهشة والسبب في ذلك أكثر من غريب يتمثل في كون تلك الحافلة من صنف 9 مقاعد والحال أنّ الامتياز المراد الحصول عليه يخص الحافلات من صنف 10 مقاعد.

سيدتي الوزيرة، هذه القوانين التي أكل عليها الدهر وشرب ذهب ضحيتها أبناء شعبنا من ذوي الاحتياجات الخصوصية الذين عوض أن يتمتعوا بالهبة التي مُنحت لهم بقي هذا الملف مهملا ومنسيا في أدراج إدارة الديوانة.

سيدتي الوزيرة، إن تعليل مصالح الديوانة لرفضها حتى وإن كان له تبريرات تشريعية وطنيا إلا أنّه للأسف مخالف لأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها بلادنا سنه 2008، خاصة أن الغاية من كلّ هذا تبقى غاية نبيلة وهدفها الوحيد تمكين هذه الفئة الهشة من أفراد شعبنا من ممارسة حقوقها الدستورية الأساسية في التنقل والتعليم وتذليل مصاعبهم اليومية.

سيدتي الوزيرة، ألتمس من جنابكم التدخل الفوري والإيجابي لحل هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، مقعد رقم 13.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس على رحابة الصدر وشكرا أيضا على تفهمك لزملائك النواب وهذه سمة غالبة عندك وليس رمي ورود.

تحية إلى سيادة معالي وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

أريد أن أشير إلى أن معاودة الرجوع إلى البرلمان بالنسبة إلى السيدة الوزيرة حرص على العمل، وهذا نثمّنه ونحييه فيها لكن نريد أن نشير إلى محاذير وهذه المحاذير يشاركنا فيها عموم كل الشرفاء التونسيين وهي أن سياسة الاقتراض وقع العمل بها للأسف في العشرية الماضية وأدت إلى إغراق البلاد في التداين دون وجود أو بعث لمشاريع تنموية حقيقية قادرة على بناء اقتصاد متكامل وعلى خلق الثروة، وهو ما خلّف نظرة سيئة لهذه السياسة أي سياسة الاقتراض التي يجب أن يوضع لها حد في أقرب وقت.

سيدتي الوزيرة، أيضا أصبح من الضروري اليوم التعويل على الذات أكثر من أي وقت مضى، والبحث عن حلول داخلية ذاتية قادرة على القطع مع سياسة الاقتراض وعلى تقديم الدفع للمالية العمومية ولدينا عديد الحلول التي يمكن أن نشتغل عليها سويا ونضمن بها موارد إضافية لدولتنا وللمالية العمومية، وبعيدة عن شبح الاقتراض والتداين وما يمكن أن يخلّفه من آثار عميقه سواء كان في هيكلة الاقتصاد أو كذلك في الترقيم السيادي للدولة التونسية.

فيما يتعلق بالمعابر الحدودية نلاحظ أنّ هناك ضرورة تعصير وتحديث الخدمات فيها وإضافة آلات سكانار وممرات إضافية لتفادي الضغط والازدحام ويمكن أن تقوم الدولة التونسية كما هو معمول به في الجزائر وفي ليبيا بسن غرامة مالية على الوافدين للتراب التونسي، وهذا معمول به في ليبيا والجزائر 30 دينار لكل تونسي يدخل التراب الليبي ولكل تونسي يدخل التراب الجزائري، ويمكن أن يكون قانونا استثنائيا بحكم أن المالية العمومية اليوم في حاجة إلى مداخيل ولا عيب في ذلك، بما أنّه معمول به لدى أشقائنا.

سيدتي الوزيرة، الخطايا الديوانية، ألاحظ وأنا ابن منطقة حدودية بجهة بن قردان والعديد من المواطنين والزوار الوافدين على بن قردان يقعون تحت طائلة الخطايا الديوانية، ولكن للأسف الخطايا الديوانية أغلبها مشطة وشططها يجعل المواطن عازف عن الخلاص، بمعنى أنّ الدولة لا تستفيد ولا يقع خلاص الخطية ويتحول إلى مواطن "recherché" ويصبح صاحب وضعية اجتماعية.

فرجاء سيدتي الوزيرة التسريع في تحفيز المواطنين على الخلاص من خلال وضع خريطة تخفيضات موسمية حتى نضمن للدولة موارد مالية دائمة، فعندما يتم وضع "tableau de bord" في الخطايا وكم pourcentage في كل موسم يمكن للمواطن حينها أن يعرف متى سيسدد خطاياه، وكم سيدفع، أما إذا وضع مثلا خطية مالية بقيمة 20 ألف دينار لصندوق التبغ فإنّه سيعزف عن السداد، وهنا لا تستفيد الدولة ونكون بذلك خلقنا وضعية اجتماعية وأصبح المشكل يغذي المشكل.

سيدتي الوزيرة، أيضا التسريع بتقديم مقترح تعديل المجلة التجارية ومنها الفصل 411 المتعلق بإصدار الشيكات نظرا إلى ما يمثّله من أزمة على المالية العمومية بشكل عام وعلى الوضع الاجتماعي بشكل خاص أيضا، أصحاب المشاريع الصغرى وخاصة المشاريع الفلاحية تمثل جزء هاما من الاقتصاد الوطني وأغلبها تعاني من صعوبات في التمويل والاقتراض من البنوك، وجب الوقوف إلى جانبها وحمايتها لكي تساهم في التشغيل والتخفيف من حدة البطالة وتوفير الأمن الوطني الغذائي.

أيضا هنالك مطالب حقيقية تتعلق بمعالجة إشكال الأموال التي هي خارج المسالك القانونية، وأنا أيضا ابن هذا الشريط الحدودي وهذه المنطقة الحدودية وأعي جيدا ما أقول سيدتي الوزيرة، هنالك أموال كبيرة عند التجار وعند أصحاب المؤسسات المنتصبة في الحساب الخاص، ولكن هذه الأموال لا يمكن أن تكون جزء من الأموال التي تدور في البنوك وفي "circuit monétaire" التي هي خارج المسالك القانونية خاصة لدى التجار، هل هنالك إمكانية لتحفيزهم على الانخراط في الأطر القانونية المالية وتحقيق الاستفادة المتكاملة من أجل دعم المخزون النقدي للدولة؟ وهذا سيكون محل ترحاب سيدتي الوزيرة عند جزء كبير من المواطنين عندما تضعون غرامة مالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد بدر الدين القمودي عن الخط الوطني السيادي، له 15 دقيقة مقعد 111.

بالنسبة إلى نقطة النظام اتفقنا في المكتب على إصدار توصية بأن نقطة النظام تكون في شكل كتابي يقع تقديمه للمكتب وقد ذكرنا هذا في جلسات فارطة.

تفضل الآن ولكن في المستقبل أريد أن أؤكّد على قرار المكتب بأن نقاط النظام يقع تقديمها في شكل كتابي وتُرفع مباشرة إلى رئاسة المجلس، تفضل السيد أيمن بن صالح.

السيد أيمن بن صالح

مشكور سيدي الرئيس،

يتم تدارك ذلك في الجلسات القادمة لكن بكل لطف سيدي الرئيس وحسب النظام الداخلي اليوم الإخوة والأخوات الزميلات والزملاء الذين وقع ذكرهم ولم يكونوا متواجدين في قاعة الجلسة لا يرجع لهم التوقيت وفي إطار المعاملة بالمثل من لم يكن حاضرا نواصل الجلسة، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على كل حال بالنسبة إلينا في المستقبل سيقع تطبيق النظام الداخلي بحذافيره، تفضل السيد بدر الدين القمودي.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

رجوتكم سابقا أن تأتوا إلينا محمّلين بمشاريع قوانين تعمل على تعبئة موارد الدولة وخلق الثروة والنهوض بالاقتصاد وتمكين شبابنا المعطل عن التشغيل عبر خيارات بعيدة عن التداين، أنتم مصرون على خيار التداين والاقتراض سبيلا وحيدا لتسيير أعمالكم في غياب رؤية استراتيجية، ونحن مصرون على تذكيركم بالخيارات البديلة، في كل الحالات مرحبا بك السيدة الوزيرة وبمرافقيك في رحاب المجلس.

إنّ 25 جويلية جاء لتحرير البلاد من عربدة المافيات التي احتكرت السياسة والاقتصاد والشأن العام. جاء بمطلبية تختزل في ضرورة إعادة تونس إلى شعبها، لا نريد تسليم تونس مجددا إلى مجموعة من الوزراء والمديرين العامين والموظفين الذين يدّعون الحياد.

إن مسار 25 جويلية ليس محايدا بل هو منحاز إلى تطلعات التونسيين والتونسيات بعيدا عن بيروقراطية الدولة وأجهزة ضبطها الإداري التي تحاول مصادره المسار وإجهاضه. إن كلمة السيد رئيس الجمهورية مع السيدة بودن ومع شخصكم منذ يومين واضحة لا غبار عليها، والرسالة متعلقة بضرورة تضييق الخناق على بيروقراطية الإدارة وبأنّ من سينكب على خدمة الكارتيلات واللوبيات مستقبلا سيحاسب ولن يفر من العقاب.

السيدة الوزيرة، بعد النجاح السياسي النسبي ضد منظومة الفساد والافساد السياسي التي جثمت على صدور التونسيين والتونسيات طيلة فترة الانتقال الديمقراطي المغشوش والمفرغ من جوهره الاجتماعي سندخل معركة أخرى ضد المافيات المتمعشة من قوت وجيوب التونسيين والتونسيات وأعوانهم في الإدارة مما يتطلب من الحكومة أن تكون في خضم المعركة.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين شيئا عن واقع المؤسسات العمومية التي تتخبط في ديون أرقام الخراب مفزعة أنتجتها دولة الخراب خلال فترة ما بعد 2011، إنها ديون المؤسسات العمومية بعد عشر سنوات من حكم أحزاب الفساد، صحيح أن أزمة هذه المؤسسات بدأت منذ سنوات حكم بن علي لكن منظومة ديكتاتورية الفساد والإفساد لم تنجح في الانقاذ، بل وتحملت جزء هاما من الفشل في إدارة دواليب الدولة.

اليوم ماذا أنجزت حكومة نجلاء بودن بعد حوالي سنتين من حكمها، إنها تسير في ركاب "FMI" وليس لها أي مشروع إصلاح لمواجهة هذه الديون خلافا للخطاب الرسمي الذي يصرح به السيد رئيس الجمهورية.

أذكركم أن:

CNSS خاسرة 1070 مليار وديونها 3346 مليار،

CNRPS خاسرة 190 مليار وديونها 3562 مليار،

CNAM خاسرة 704 مليار ديونها 2534 مليار،

STEGخاسرة 60 مليار ديونها 12900 مليار،

SONEDE خاسرة 129 مليار ديون 984 مليار،

TUNISAIR خاسرة 330 مليار ديونها 2100 مليار،

فسفاط قفصة خاسرة 242 مليار ديونها 378 مليار،

المركب الكيميائي خاسر 421 مليار ديونه 1700 مليار،

اتصالات تونس خاسرة 50 مليار ديونها 2100 مليار،

ديوان الحبوب خاسر 340 مليار ديونه 3000 مليار،

CTN خاسرة 63 وديونها 387 مليار إلى غير ذلك.

في المقابل فإن رجال الأعمال التونسيين الذين اقترضوا من البنوك العمومية والبنوك ذات المساهمات العمومية يمتنعون إلى اليوم عن إرجاع أموال القروض، بل ظهر أثرياء جدد نجحوا في السطو على موارد الدولة في ظروف فاسدة، بل إن ديون كل مؤسسة من هذه المؤسسات الكبرى سببها رجل أعمال سارق يجد من يحميه داخل أجهزة الدولة وما أكثرهم.

اللصوص يريدون بيع هذه المؤسسات الكبرى للربح من أعمال السمسرة والوطنيون يريدون إنقاذها وإصلاحها للمحافظة على استقلال الدولة.

عندما تحدثت عن اللصوص أتحدث عن اللصوص داخل أجهزة الدولة، البنوك الدولية المقرضة تدفع لخوصصتها لإضعاف استقلالية الدولة وليس من سبيل للإنقاذ إلا رسم خطة طويلة لإنقاذها وإنقاذ أملاك الشعب التونسي، إنها الخطة الغائبة في سياسة حكومة السيدة بودن التي اختارت التداين طريقا وحيدا لتصريف أعمالها، فباتت حكومة تصريف أعمال وتبديد المال العام وإهداره.

هل تعلم السيدة الوزيرة أنّ 500,000 مزارع يؤمّنون يوميا غذاء التونسيين، 85% منهم من صغار الفلاحين وأصحاب المساحات الزراعية الصغرى، 50,000 مزارع ممنوعون من الحصول على قروض مصرفية نتيجة تعثرهم في سداد القروض التي يرفض الجهاز المصرفي جدولتها رغم هيكلة ثلاثة بنوك عمومية في سنة 2015 وضخ نحو 700 مليون دينار من المالية العمومية، وهذه البنوك تحت إشرافكم.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين أن 21 شركة مصدرة كليا أغلقت أبوابها في سنة 2022؟ هل تعلمين سيدتي أن 1868 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها بين 2012 و2015؟ وهل تعلمين كذلك أن قطاع الجلود والأحذية يضم أكثر من 300 مؤسسة في قطاع الجلود والأحذية توفر أكثر من 40 ألف موطن شغل أفلست منها 170 مؤسسة حتى 2021؟

وهل تعلمين كذلك أن قطاع الملابس الجاهزة يضم 1880 مؤسسة منها 1298 مصدرة كليا في قطاع الملابس الجاهزة والأحذية أفلست؟

وهل تعلمين أن قطاع كراء السيارات يمثل 34% من رقم معاملات شركات الإيجار المالي، ويمثل 35% من رقم معاملات وكلاء بيع السيارات فضلا عن أنه يشغّل حوالي 10000 يد عاملة مباشرة وغير مباشرة، عدد الشركات الناشطة في هذا المجال حوالي 468 منها 130 شركة في طريق الإفلاس، كما أفلست 66 شركة في 2021 فقط؟

وهل تعلمين أن 123 ألف مؤسسة مدينة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و42 ألف مؤسسة في التسوية القضائية؟ كما أن عدد المؤسسات الصناعية انخفض من 7863 مؤسسة سنة 2011 الى 4900 مؤسسة سنة 2022 أي بنسبة 38% خلال عشر سنوات و1.1% من المؤسسات الصغرى والمتوسطة تتمكن من الحصول على تمويل بنكي و70 مؤسسة لتوزيع الأدوية مهددة بالإفلاس والإغلاق، و140,000 مؤسسة صغرى ومتوسطة في حالة إفلاس لكن لم تغلق المعرف الجبائي يعني يدعون أنهم fainéant ويدفعون 10 دنانير أنتم لديكم الأرقام أنها مؤسسات قائمة الذات ولكنها مغلقة.

هل تعلمين كذلك أنه خلال السنة السابقة سنة 2022 فقط ما يناهز 79 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة انتهت الى الإفلاس وتوقف نشاطها نتيجة التتبعات والعقوبات السجنية التي تعرض لها مسيروها بسبب الصكوك بدون رصيد وهي تقديرات صادرة في شكل إحصائيات عن هياكل رسمية، أؤكد لكم هذا.

وهل تعلمين أن شبكة الفساد المتغلغلة داخل الإدارة تمكنت من إسقاط ديون عمومية تقدر قيمتها على مر السنين بعشرات المليارات من خلال عدم القيام بإجراءات تثقيلها واستخلاصها مثل الخطايا المرورية والقيام بها بطريقة خاطئة أو تثقيلها بهويات مزورة وهي أعمال متعمدة تمت في إدارتكم أو تثقيلها بمبالغ مختلفة عن قيمتها الحقيقية، الحط من القيمة أو إتلاف سندات استخلاصها وقائمات تثقيلها وعدم إحالة المحاضر الجزائية إلى النيابة العمومية بغاية إسقاطها بمرور الزمن.

لقد اتضح من خلال تقارير دائرة المحاسبات المتعلقة بالإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للمحاسبة والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات أن شبكة الفساد الجبائي أبدعت في استنباط الخزعبلات التي من شأنها عدم تمكين الخزينة العامة من استخلاص مستحقاتها. ها هنا نجد الأموال وليس في الديون بل في موارد الدولة التي تم إهدارها بتواطئ موظفي الدولة.

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لإيداع هذه الملفات للنيابة العمومية؟ أطلب منكم مدنا بحجم الديون المثقلة وتطورها القابلة للاستخلاص وغير قابلة للاستخلاص؟ كذلك لماذا لم تُفعل الوزارة آلية التبادل الدولي والتقصي والتتبع الدولي لاستخلاص الديون، ونستطيع عبر هذه الآليات استعادة الديون من الفارين؟ أيضا بعض الشركات التي لها ديون جبائية مثقلة تتفصى من استخلاصها وذلك بأن يتعمد مسيروها تفليسها، إن القانون يمكّن إدارة الجباية من تتبع هؤلاء المسيرين وإجبارهم على دفع هذه الديون.

التساؤل: هل فعّلت إدارة الجباية هذا القانون؟ وهنا أعود بك إلى مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية، وإذا كانت الإجابة بنعم كم عدد الحالات وما هو المبلغ المستخلص؟

هل تعلم السيدة الوزيرة أن ميزانية الهيئة العامة للسجون والإصلاح التي بقيت في حدود 42 مليار في عام 2021 السجين الواحد كلفته 50 دينار بما في ذلك الأكلة بـ 6دنانير، الاكتظاظ داخل السجون التونسية يصل إلى حدود 200%، المعضلة معضلة الفصل 411 من المجلة التجارية، هذا الفصل الذي ساهم بشكل كبير في عقد الدورة الاقتصادية، 7200 محكومين بالسجن، 450 ألف مفتش عندهم في قضايا الشيكات، عندما أقول 450 ألف يعني قرابة 2 ملايين عائلة، يعني قرابة خمس الشعب التونسي لا نعرف ما هي وضعيته.

تصنيف البنك المركزي صنف 3و4 يحرم من كل تمويل ومن أي حساب بنكي في أي بنك آخر، 279 ألف شخص طبيعي مصنف 3و4، 192000 شخص معنوي مصنف 3و4.

هل تعلم السيدة الوزيرة وبالرغم من سعي البعض إلى خلاص أصل الشيك مع المصاريف لإيقاف التتبعات العادية فإن الحجم الهائل من الملفات والقضايا في هذا الصدد أدت إلى طول الإجراءات أمام المحاكم ونتج عنها تعذر إيقاف التتبعات مما ساهم في مزيد تفليس المؤسسات الاقتصادية والزيادة من حجم الفئة الاجتماعية الهشة والبطالة.

ما يلاحظ الآن يتمثل في أنه بالرغم من حرص الدولة ممثلة في السيد رئيس الجمهورية على حل هذه المشكلة الكبرى وذلك بإصدار عفو وتغيير النظام القانوني وجعله متوازنا وواقعيا، ورغم تكليفه الوزارات بإنهاء المبادرة القانونية التشريعية فإنه لم ينتج عن أعمالها أي نتائج في الوقت الذي تتضاعف فيه أحكام السجنية كل يوم تحت ضغط لوبيات البنوك، المستفيد الوحيد من فصل 411 من المجلة التجارية والتساؤل ما هو التقدم الحاصل في هذا الموضوع؟ وماذا أنجزت وزارة المالية في هذا الشأن باعتبارها سلطة الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ذات المساهمة العمومية؟

وبهذه المناسبة أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية، نلتمس من جنابكم إصدار عفو تشريعي على الملاحقين بقضايا الشيك بدون رصيد وإسقاط العقوبات السالبة للحرية حتى يتمكن المعنيون من إعادة نشاط مؤسساتهم التي أغلقت ويتمكن هؤلاء من سداد ما يتعلق بهم من ديون في انتظار النظر في قانون الشيك بدون رصيد سواء انطلاقا من مبادرة تشريعية تأتينا من الحكومة أو انطلاقا من لجان المجلس ونوابه.

السيدة الوزيرة، خياركم التداين ومزيد التداين، خيارنا النهوض باقتصاد البلاد وخلق الثروة من خلال إعادة الروح إلى مؤسساتنا الوطنية بحكومتها وحسن إدارتها.

السيدة الوزيرة، الأراضي الدولية بإمكانها أن توفر لنا السيادة الغذائية وتحد من توريد القمح والحبوب من الخارج ولكن الأراضي الدولية التي مساحتها شاسعة وخصبة، أتحدث عن الشعال والاعتزاز والعمران والطويلة والشمال الغربي، أراضي مهملة وهناك إرادة في عدم استغلالها حتى يواصل بارونات الفساد توريد القمح لأنهم هم المستفيدون الوحيدون منه ومستفيدون منه كذلك من الأموال المخصصة للدعم.

فسفاط قفصة، ليس بعسير أن نعود إلى نسب الإنتاج وأرقام الإنتاج لسنة 2009 -2010، الحل سهل نخلق التنمية ثم حل المشاكل الاجتماعية ويقع إعادة إصلاح السكك الحديدية وهي مؤسسة عمومية، فلا نخسر إن استثمرنا فيها ونعود إلى مستوى الإنتاج ونحقق الثروة التي يمكن أن تحول دون هذا التداين.

قطاع البترول ملف كبير يجب أن يفتح، الطاقات المتجددة ملف كبير يجب أن يفتح، المزيد من العدالة الجبائية وتوسيع قاعدة المطالبين بالأداء سيوفر لنا أموالا كثيرة، السوق الموازية وإدماجها، استعادة ديون البنوك العمومية وهي بالمليارات، وهذا دوركم، الخيارات كثيرة ومتعددة ولكن عندما نحصر أنفسنا في خيار وحيد وهو التداين نغرق هذا الشعب في سنوات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، المقعد 71.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيدي الرئيس،

نبدأ بتطبيق القانون على ذاتي، أعتذر عن الكلمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

طيب، النائبة المحترمة السيدة سيرين بوصندل، غير منتمية لها ثلاث دقائق. غير موجودة.

إذن انتهى النقاش وللمرة الأخيرة نقوم بمناداة ثانية.

السادة الزملاء المحترمون،

عندما تسجلون الأسماء لا بد من معرفة متى يأتي دوركم حتى لا نضطر إلى تطبيق القانون لا أكثر ولا أقل.

الكلمة الآن للسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

السيدة الوزيرة، كم من دقيقة تكفي للإجابة؟ 30 دقيقة تفضلي، شكرا.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

مرة أخرى، أنا سعيدة بوجودي بينكم في لقاء ثالث معكم علاوة على لقائي معكم في لجنة المالية قبل يومين.

في هذا اللقاء الجديد معكم، أجدد شكري إليكم على الأسئلة والملاحظات القيمة التي تقدم بها السيدات والسادة النواب المحترمون الذين لا يمكنهم سوى تقديم الإضافة، ونأخذ بعين الاعتبار مشاغل الدولة ومشاغل المواطنين التي تقومون بتبليغها للحكومة في إطار الدور المنوط بعهدة السادة النواب المحترمين.

في الحقيقة، مثلما تعلمون طرحت أسئلة وملاحظات مهمة ولدي حيز زمني محدد للحديث وسأحاول الإجابة بصفة عامة على أمل أن تكون لنا لقاءات أخرى وليس لي إشكال في عقد جلسة حوار مطولة معكم للتفاعل معكم بأكثر دقة ونقدم لكم المعطيات التي تريدون معرفتها بكل وضوح.

سأحاول تقديمها اليوم ولا نريد منكم أن تنزعجوا في صورة عدم إجابتي عن كل سؤال على حدة.

ستنعقد جلسات بعد هذه الجلسة وسأحاول تقديم بعض الأجوبة بصفة عامة وسنقدم لكم في لقاء آخر الأجوبة بصفة دقيقة.

أتساءل لماذا نجتمع في هذا اللقاء؟ جئنا اليوم وقدمنا لكم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على قرض. هذا هو سبب اللقاء.

استمعنا إلى عدة ملاحظات تم ذكرها من طرفكم حتى في الاجتماعات وفي الجلسات السابقة وهذا واجبنا ولكن لا بأس لأن اليوم هناك عدة تدخلات تعلقت بهذا القرض ولماذا جاء في هذا الوقت؟ وهل سنواصل في انتهاج سياسة القرض أم لا؟

عديد الأسئلة تمحورت حول هذه النقاط. قدمت لكم في المرة الفارطة بسطة حول ميزانية الدولة وكيفية تمويلها والتوازنات المالية التي لدينا، لا بد أن تحظى الميزانية بالموافقة ثم المصادقة ولا بد أن تكون الميزانية متوازنة لأنه طبق القانون الأساسي للميزانية هناك مصاريف يجب أن تكون مرسمة في الميزانية.

بمقتضى القانون الأساسي للميزانية لا يحق لوزير المالية إنفاق أي مليم أو أي مصاريف إضافية لما هو مرسم يعني أن القانون الأساسي للميزانية لا يسمح.

وللاستجابة وللتعهد بهذه المصاريف مثلما تعلمون وقد سبق أن ذكرنا في المرات السابقة أن هذا هو دورنا، دورنا كوزارة المالية تعبئة الموارد لأنه بغياب الموارد لا يمكننا التعبئة أو الاستجابة للمصاريف.

لن أقوم بشكر وزارة المالية أو الحكومة ولكنني سأذكر الحقيقة فقط لأن الجهود المبذولة من باب المعجزات في هذا الظرف الصعب. هذا ما يمكنني قوله.

بإمكان أي شخص النقد وقول ما يشاء فالنقد سهل لكن أنا أقول هناك نقد بناء ونحن نقبل به وهو يساهم في الإصلاح، لكن يجب أن تعرفوا أنه خلال هذه الفترة ومنذ يومين ذكرت في لجنة المالية كيف شرعنا في العمل خلال هاتين السنتين وكيف وجدنا وضعية المالية العمومية وكيف إلى يومنا هذا نحن كحكومة وكوزارة مالية بصدد توفير النفقات الضرورية، هذا قمنا بتفسيره.

مثلما تعلمون حجم الدين والمتطلبات من تسديد الديون وكذلك متطلبات تعبئة الموارد وخاصة على مستوى تعبئة الموارد الخارجية من خلال القروض الخارجية لأن كل هذا مرسم وموجود في قانون المالية، وهذا ما ذكره السيد رئيس اللجنة لأننا وضحنا هذا على مستوى لجنة المالية وبينا "comment boucler la boucle" بالنسبة إلى الميزانية.

أريد أن أعلمكم أنه بعد أن تفضلتم ووافقتم على القرض المجمع من عملة ونتمنى أن توافقوا على هذا القرض، يمكننا القول أننا تحصلنا على 40 % من إجمالي موارد الاقتراض المبرمجة بقانون المالية 2023 يعني الموارد الخارجية المرسمة في قانون المالية يمكن أن نقول أننا تحصلنا على 40 %. لم تنته السنة بعد وما زلنا في منتصفها، نتمنى أن نتحصل على هذه الأموال.

لكن هناك معطى آخر وهو مهم ولا بد من معرفته كنواب شعب اليوم وأخذناه بعين الاعتبار في سنة 2023 وهو سداد القروض، ما يقارب 20 ألف مليون دينار أدرجناها في قانون المالية لسنة 2023، يمكننا القول أنه بالمجهودات التي بذلناها وصلنا إلى حد الآن إلى تسديد ما يقارب 42 % من جملة القروض التي يجب تسديدها إلى آخر السنة.

الحمد لله أننا إلى حد الآن لم نتخلف عن أي سداد، سنقوم بتسديد قروضنا، مثلا يوم 4 أوت سنسدد قرض بالعملة بمبلغ 560 م د، قرض ساموراي تمتعنا به سابقا ونحن سنقوم بتسديده وهذا في إطار استمرارية الدولة ولا يمكننا أن نمتنع عن تسديده أو نتخلى عن مسؤوليتنا تجاهه. هذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار.

نحن نقوم بمجهودين، مجهود على مستوى تعبئة الموارد ومجهود على مستوى سداد القروض بالتوازي فضلا وعلاوة على تعهدات الدولة الأخرى وأنتم تعرفونها جيدا من سداد أجور وجرايات وتحويلات اجتماعية ومصاريف دعم مواد أساسية ومحروقات وكل المصاريف الأخرى الملقاة على كاهل الدولة.

وكدولة، يجب أن نتعهد بهذه المصاريف ويجب إيجاد الحلول، هذا هو دورنا، فعندما يأخذ المسؤول مسؤولية رغم الضغوطات ورغم الأمور غير المتوقعة خلال السنة لا نأخذها بعين الاعتبار ضمن ميزانية الدولة وهذا يحدث.

في السنة الماضية في سنة 2022 تعرفون آثار الحرب الروسية الأكرانية، بعد سنة 2020 و2021 وجائحة الكوفيد بدأت الأمور تتعافى في بداية سنة 2022 واستبشرنا بذلك وما راعنا إلا اندلاع الحرب في بداية الثلاثية وتعرفون أن الآثار لم تكن على المدى المتوسط بل كانت آثارا حينية، لكن رغم ذلك مثلما قلت عندما تطرأ أمور غير متوقعة دورنا نحن كدولة هو إيجاد الحلول وهذا الدور يعود إلى مسؤولي الدولة.

قدمت لكن بصفة عامة لماذا نعرض عليكم قروضا فيها استعجال نظر وما إلى ذلك وتريدون أكثر وقت للاطلاع على ماهية هذه القروض ومآلها وكيف سيتم صرفها؟

هذا ما لاحظته من خلال بعض النواب المحترمين الذين يريدون معرفة كيفية سداد هذا القرض. نحن نعمل تحت طائلة القانون في إطار القانون الأساسي للميزانية.

هناك زملاء من المالية يحضرون معنا ويعرفون "le principe de non-affectation du budget " لا يمكنني أن أقرر ماذا سأفعل به في ميزانية الدولة لأنه دعم وهو يسمى قرضا مدعما لميزانية الدولة.

تتكفل ميزانية الدولة بكافة التعهدات، بطبيعة الحال هناك أولويات، ففي التعهدات هناك أولويات وهناك خطوط حمراء بالنسبة إلى التعهدات التي لا خيار لنا علينا القيام بها.

يمكنني القول هو عمل يومي في ظرف الوضعية المالية الصعبة، يعني يكون العمل يوميا وتقوم به وزارة المالية بالتنسيق مع رئاسة الحكومة، حيث نطلع على المصاريف الأكثر استعجالا لكن لدينا تواريخ وآجال تتعلق بصرف الأجور وآجال تتعلق بسداد القروض ومصاريف حينية عندما تكون هناك بواخر تنتظر تفريغ الحبوب أو المحروقات لا خيار لنا في كل هذا ويجب توفير المال حتى تفي الدولة بتعهداتها ولا تجد إشكاليات تخص الوضع العام والوضعية الاقتصادية بصفة عامة والوضعية العامة للبلاد.

هذا بصفة عامة ولن أعود إلى الحديث عن القرض والسادة أعضاء اللجنة والسيد رئيس اللجنة قدموا بكل شفافية محتوى القرض وكان هناك تضمين لأقوالي في الجلسة التي انعقدت مع لجنة المالية.

استمعت بكل صراحة إلى ما قدمته اللجنة وهم مشكورون في هذا الصدد، كيف أجبت عن بعض الأسئلة التي قمتم بتقديمها في اللجنة.

تساءل نائب محترم عن المنحة بـ 100 م د 5 % تفاضلية. لا هي تسمى منحة دون فوائض ولا "principal" هي منحة فقط وبطبيعة الحال نسبة الفائدة تطبق على مبدأ القرض فحسب والمبلغ الآخر يتعلق بالمنحة.

العديد من النواب تحدثوا عن وضعية المؤسسات العمومية وعن الرقابة وما الذي قمنا به في هذه المؤسسات؟ بطبيعة الحال، محور المؤسسات العمومية هو محور من المحاور الأساسية في برنامج الإصلاحات.

هناك من النواب من قال لا معلومة لدينا عن المؤسسات العمومية. أدعو السادة النواب أن يلقوا نظرة على الموقع الرسمي لوزارة المالية، تعرفون أن لدينا تقارير كل سنة منذ أن قمنا بمراجعة القانون الأساسي للميزانية في سنة 2019.

خلال كل سنة نقدم مع مشروع قانون المالية ملحقات في شكل تقارير تقدم لمجلس النواب كوثائق ملحقة بمشروع ميزانية الدولة وستتحصلون عليها هذه السنة، لكن أود القول أن هذه التقارير موجودة ومنشورة على موقع وزارة المالية، لدينا تقرير الدين وتقرير النفقات الجبائية وتقرير حول الاستثمار وآخر حول " les équilibres budgétaires" وبالولوج إلى موقع وزارة المالية ستجدون تقريرا حول وضعية المؤسسات العمومية بالأرقام، ستجدون النتائج والصعوبات وكل ما يتعلق بالمؤسسات العمومة، ستجدون تقريرا كاملا وشاملا ينجز كل سنة منذ سنة 2019.

بالرجوع إلى موقع وزارة المالية ستجدون هذا التقرير وسيرد عليكم محينا رفقة ميزانية 2024، يعني ستكون التقارير مرفقة لمشروع قانون المالية لميزانية 2024 التي ستعرض على المجلس وتقدم إلى المجلس قبل 15 أكتوبر من كل سنة.

كذلك في إطار الحرص على تنفيذ وتطبيق أحكام القانون أو قانون الميزانية، أحلنا إلى المجلس الموقر وثيقة مهمة يوم أمس لأنه يجب علينا أن نقدم إليكم كحكومة قبل 31 جويلية من كل سنة تقريرا يتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفي شهر جوان 2023.

يعني التنفيذ على السداسية الأولى وتقريرا يتعلق بالفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ويجب أن يبلغ هذا إلى مجلس النواب قبل 31 جويلية من كل سنة، لقد أنجز وأرسلناه البارحة حتى نكون في الآجال المنصوص عليها بالقانون.

على هذا الأساس ترد فرضيات نستعملها فيما بعد في نقاشات تكون على مستوى لجنة المالية قبل أن يتم عرض الميزانية وقانون المالية على أنظار الجلسة العامة.

هناك عمل متواصل تقوم به وزارة المالية تنفيذا للقانون والتشريع الجاري به العمل لنكون نحن كوزارة وكحكومة ملتزمون بكل الواجبات المحمولة علينا من حيث تقديم المعلومة الضافية لأعضاء ورئاسة مجلس النواب.

أريد إضافة مسألة أخرى لأن هناك عدة تدخلات بخصوص المؤسسات العمومية، التقرير موجود على الموقع يمكننا أن نقدم لكم نسخة ورقية ليس هناك أي إشكال.

أريد أن أقول أيضا أنه في إطار دعم حوكمة المؤسسات العمومية هناك متابعة لصيقة للوضعية المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تطهير وضعياتها وإقرار برنامج تدقيق شامل لأغلب المؤسسات.

انطلقت وزارة المالية في برنامج التدقيق الشامل للمؤسسات العمومية وقد كان هذا تحت إشراف مكاتب خبرة محاسبة مستقلة بهدف تقييم وتدقيق ومقاربة الديون والمستحقات المتبادلة بينها وبين ميزانية الدولة وكذلك فيما بينها وبين المؤسسات العمومية.

وقد أنهت أغلب المؤسسات العمومية عملية التدقيق وأصبحت أغلب التقارير جاهزة وتم تقديمها على مستوى وزارة الإشراف أي وزارة المالية وستتم متابعة هذه التقارير واستخلاص النتائج من قبلها.

يعني أننا بصدد العمل في هذا الإطار على العمل المهم الذي قامت به وزارة المالية تحت إشراف رئاسة الحكومة لأن برنامج تدقيق المؤسسات العمومية هو من ضمن البرامج الإصلاحية التي جاءت في إطار معالجة الوضعية الصعبة لهذه المؤسسات وقد جاء هذا في إطار البرنامج الحكومي.

لقد انطلقت وزارة المالية في هذه التوصية وهي القيام بالتدقيق ويمكن القول أننا الحمد لله استكملنا تقريبا إلى حد الآن برنامج التدقيق بالنسبة إلى المؤسسات العمومية.

هناك أسئلة تتعلق بوضعية الفسفاط واسترجاع نسق الإنتاج، منذ بداية عمل هذه الحكومة أولت أهمية قصوى لاسترجاع نسق إنتاج الفسفاط وأرقام التصدير التي كان يشهدها هذا القطاع في السابق، ونحن نعرف أن هذا القطاع يستطيع توفير موارد هامة لميزانية الدولة.

وبكل صراحة يمكنكم معاينة هذا على مستوى الشركة والنتائج لدى وزارة الصناعة. يمكننا القول أن شركة فسفاط قفصة تمكنت من تحقيق أرباح سنة 2022 تجاوزت 450 م د وتواصل هذه الشركة العمل بنفس النسق في سنة 2023 لتحسين الصادرات، ولمسنا نتائج هامة تم تحقيقها على مستوى الشركة خلال هذه السداسية.

المجهود متواصل لتكريس انتظامية إنتاج هذه المادة الهامة وهذه الثروة الهامة وهي ثروة الفسفاط وإيجاد حلول جذرية لمشكلة نقل الفسفاط وكذلك العودة التدريجية لتحقيق كامل طاقات الإنتاج بالنسبة إلى الفسفاط وكذلك لشركة فسفاط قفصة.

إذن على هذا الصعيد أولت الحكومة أهمية كبرى لهذه المسألة. نفس الشيء أحيانا لا نذكر كل شيء.

وجدت هذه الحكومة مصنع عجين الحلفاء بالقصرين متوقفا ولا يشتغل بسبب وجود مشكل في المرجل الحراري الذي كان متوقفا وسعت الحكومة إلى إعادة عمل الشركة وتم إصلاح هذا المرجل ومثلما تعلمون عادت هذه الشركة للعمل.

لدينا عدة إنجازات سنذكرها على مستوى الحكومة وهي تهم ترشيد النفقات من بينها ترشيد النفقات على مستوى كتلة الأجور وقد اتخذنا عدة إجراءات في هذا الصدد وأتت أكلها.

وستطلعون على الأرقام على مستوى الوثيقة التي أرسلناها البارحة بالنسبة إلى إنجاز السداسية الأولى على مستوى ميزانية 2023 وستجدون الأرقام والمؤشرات التي ترجم المساعي والحلول والمجهودات التي بذلتها الحكومة في هذا الصدد.

تحدثتم عن مسألة القطاع الفلاحي، نعرف أن هذا القطاع يمثل أولوية للبلاد وهذا لا نقاش فيه. نعرف أن القطاع الفلاحي تأثر مثل بقية القطاعات بالرجوع إلى ما تحدثنا فيه حتى على

مستوى الأزمات التي مرت، لكنني أريد القول أنه بالنسبة إلى خيارات الدولة يحظى هذا القطاع بخصوصيات حتى في نظامه الجبائي لديه نظام تفاضلي، هذا ما يجب عليكم معرفته.

قال أحد النواب يجب حذف الخصم من المورد على الفلاحين. أجيبك السيد النائب المحترم وأقول كان هذا موجودا واليوم لا يوجد "retenu à la source" على بيوعات الفلاحين والصيادين. صحيح، كان موجودا ولكن تم إلغاؤه.

مسألة أخرى، أريد القول أنه على مستوى التمويل والحصول على التمويلات بالنسبة إلى الفلاحين هناك من النواب من تحدث عن القروض الموسمية، هناك إجراء في قانون المالية بالنسبة إلى القروض الموسمية المتحصل عليها بالنسبة إلى الموسم 2023/2022 بالنسبة إلى صغار الفلاحين في الزراعات الكبرى.

هناك أمر صدر هذا الأسبوع يتعلق بتكفل الدولة بثلاث نقاط في نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية بالنسبة إلى الفلاحين أو صغار الفلاحين المتحصلين على قروض موسمية في إطار الزراعات الكبرى وقد صدر هذا الأمر هذا الأسبوع في إطار تطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2023، لكن مساندة الدولة ودعمها للفلاحين يجب أن يكون متواصلا، لأنه ليس لنا اليوم الكثير من الخيارات، فخياراتنا واضحة وجلية ويجب أن تكون على الأنشطة والقطاعات الواعدة والقطاعات الأولية التي يجب أن تعمل عليها الحكومة لنتحصل على القيمة المضافة ومثلما قلتم لنحسن من الموارد.

قلت لكم في المرة الفارطة يجب تحسين الموارد الداخلية وهناك موارد تتحسن وهناك مجهود.

تحدثتم عن "informel" وهناك من النواب من قال أننا نراقب الصغار وليس الكبار وهذا غير صحيح لأننا نطبق القانون على الجميع دون استثناء ومن لديه حالة خاصة يمكنه تقديمها لي شخصيا كوزيرة مالية وأنا لا أتساهل في مثل هذه الأمور.

لقد طبق القانون على الجميع. الدولة اليوم لها حق تتمتع به بالقانون لا جدال فيه لكن لا يوجد شخص سنة وآخر فرض بل يطبق القانون على الجميع، وهذا ما نقوم به.

هناك من ذكر أننا في "l'informel" نطبق الجباية على الصغار، عندما نقوم بإصلاح فالإصلاح يكون عاما لا يمكن أن يهم الإصلاح فئة دون أخرى.

صحيح، أن الجباية تطبق ولكن الجباية التي تطبق على القطاعات الكبرى التي فيها مرابيح كبيرة ليست مثل الجباية على الشركات الصغرى التي تتكفل بمصاريفها اليومية بصعوبة.

نحن أخذنا هذا بعين الاعتبار، في السنة الماضية عندما راجعنا الأمر المتعلق بالقطاعات التي لا يمكن أن تكون موضوع نظام تقديري، فالمراجعة لم ترد بتعسف من الإدارة وأصدرت أنشطة وقالت أنها ستكون في "régime réel" لا، بل كان عملا قامت به مع جميع القطاعات وجاء ممثلو القطاعات وتفاوضوا في شأن هذا التحول من نظام إلى آخر.

أحيانا عندما يكون الناشط شفافا ويكون عمله واضحا يتجهون للنظام الحقيقي ليمكنها النظام الحقيقي من طرح المؤسسة مصاريفها الحقيقية. في النظام تقديري ليس هناك محاسبة وكل شيء يكون بصفة تقديرية حتى طرح المصاريف يكون بصفة تقديرية، هذا نلمسه حتى في إطار النظام التقديري بالنسبة إلى المهن الحرة أو المهن غير التجارية.

الكثير من المهن الحرة يتجهون إلى النظام الحقيقي لأنه بالنظام الحقيقي يمكنه طرح المصاريف الحقيقية وليس "forfait"الذي يقدمه المشرّع. عندما نقول أن هناك من لا يتحمل النظام الحقيقي والإدارة وضعته بطريقة تعسفية هناك حلول يمكن أن تكون بين بين، بما معناه لا يوجد فقط التحول من "forfait" إلى النظام الحقيقي ومسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات.

لا بل نتحدث في بعض الأحيان عن محاسبة مبسطة وواجبات مبسطة لبعض الأشخاص في إطار الانتقال من نظام إلى نظام لكي لا نصعب الأمر، لأنه بكل صراحة هناك أشخاص اليوم يصعب عليهم القيام بالمحاسبة لأنها تتطلب معرفة بسيطة لبعض المؤشرات المتعلقة بهذه المسألة.

أبواب الإدارة مفتوحة وتسمع مشاغل الشباب المطالبين بالأداء وفي إطار إدماج القطاع الموازي في كل مرة حتى على مستوى "terrain " تقوم إدارة الجباية بعمليات مسح ميداني وتتنقل إدارة الجباية للتحقق من وجود "باتيندا" وفي النظام التقديري لا يوجد شرط مستوفى.

يعني هناك فرق تنزل على الميدان وتقوم بمسح وهناك مؤشرات إيجابية في هذا الخصوص ولدينا أرقاما إيجابية حسنت من المداخيل إذ وجدنا الكثيرين بدون "باتيندات" ودخلوا في الاقتصاد المنظم.

هناك من كانوا في أنظمة ليسوا في حاجة إليها وبالقانون لا يمكن أن يكونوا فيها، نفس الشيء تم تسوية وضعياتهم.

كل ذلك نطلع عليه ولسنا بغافلين عنه لكن العمل متواصل لإدماج الاقتصاد الموازي ولمجابهة التهرب الضريبي مثلما قلت لكم في المرة الفارطة، التهرب الضريبي هو محور موجود في كل قانون جباية نقدمه لأن من شأنه أن يقاوم التهرب ويقاوم الاقتصاد الموازي وبذلك نحقق العدالة الجبائية.

إذا لم نعمل على هذه النقاط بالكيفية المطلوبة لن تتحقق العدالة الجبائية.

يمكن أن تساهم النصوص في تحقيق العدالة الجبائية، صحيح تساهم لكن النصوص بمفردها لا يمكنها تحقيق العدالة الجبائية إلا بالعمل الميداني وبتوسيع مجال تطبيق الضريبة عبر مجابهة التهرب وعبر إدماج الاقتصاد الموازي.

سأنهي مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة: صحيح المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعاني وأكثر معاناة تواجهها على مستوى التمويل، بالنسبة إلى الجباية نحن لدينا نظام تفاضلي موجود في مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات في إطار إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة لديهم طرح جبائي تفاضلي على أربع سنوات موجود ومعمول به.

قمنا بإجراءات إعفاءات لأربع سنوات منحناها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة واستوفينا إعفاء أربع سنوات، لكن الطرح الجبائي لأربع سنوات موجود وهو متواصل في الزمن لكن على مستوى التمويل.

تأثرت أكثر المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة بعد أزمة الكوفيد حيث تم إحداث آلية ضمان قروض وخصصنا مبلغ 200 م د على موارد ميزانية الدولة لضمان قروض تصرف واستغلال بمبلغ 1000 م د بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تتكفل الدولة بفارق نسبة موظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بثلاث نقاط.

هناك أمر صدر مع الأمر المتعلق بالقروض الموسمية للفلاحة كذلك في الأسبوع الفارط، ستجدون على موقع الرائد الرسمي الأمرين الصادرين فيهما التكفل بثلاث نقاط بالنسبة إلى القروض بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقروض الموسمية بالنسبة إلى الفلاحين.

أريد ذكر شيء مهم، ستتم تعبئة خط تمويل خارجي مع البنك الدولي بمبلغ 120 مليون دولار للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ما بعد فترة الكوفيد حتى تكون في شكل قروض استثمار لفائدة هذه المؤسسات وقروض تتعلق بإعادة جدولة.

المسألة المتعلقة بإنجازات الحكومة، أعلمكم أن الحكومة تعمل ومثلما ذكرت الإنجازات موجودة على مستوى المؤشرات التي سترونها إن شاء الله والتي قدمتها في ستة أشهر إنجازات، والحكومة تعمل على دفع المشاريع المعطلة وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار.

مثلما ذكرت هناك مجلة الصرف وقانون الإدماج المالي وكذلك القانون المتعلق بدفع الاستثمار وقانون يتعلق بالإجراءات التفاضلية للمؤسسات الناشئة، كل هذه القوانين استكملناها على مستوى الحكومة وسيكون قانون مجلة أملاك الدولة جاهزا وستكون بين أنظاركم في الأيام القادمة.

هناك إنجازات على مستوى مشاريع الطاقات البديلة فالحكومة تعمل على مشاريع متعلقة بآثار التغيرات المناخية على مستوى مسالك توزيع المواد الأساسية وعلى مستوى مقاومة التهريب بالنسبة إلى المواد الأساسية.

في الحقيقة لأن الوقت قصير جدا لدينا عمل جيد على مستوى العمل الحكومي، أنا على ذمتكم إن شاء الله أو ليس أنا فقط بل زملائي أيضا في الفريق الحكومي على ذمتكم في جلسات حوار مطولة نبقى معكم إلى الصباح لأننا تعودنا على العمل إلى الصباح ونقدم لكم بالتفصيل كل هذه الإنجازات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة، 45 دقيقة شكرا على البيانات القيمة.

نمر الآن زميلاتي زملائي إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

السادة النواب الرجاء الالتحاق بمقاعدكم والاستعداد للتصويت.

الإذن ببداية التصويت.

انتهت عملية التصويت.

النتيجة: 118 صوتا نعم ومحتفظين اثنين ومعترض وحيد، المجموع: 121 وبذلك تمت المصادقة.

نحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية.

السيد رئيس اللجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/22)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهت عملية التصويت.

النتيجة: 117 صوتا نعم ومحتفظ وحيد و3 معترضين، المجموع: 121 صوتا وبذلك تمت المصادقة على العنوان.

نمر إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلقة.

تفضل الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

ورد علينا فصل وحيد فيما يتعلق بهذا المشروع.

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية بمبلغ أربع مائة (400) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهت عملية التصويت.

النتيجة: 118 صوتا نعم ومحتفظين اثنين ومعترض وحيد، المجموع: 121 وبذلك تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهت عملية التصويت.

النتيجة:116 صوتا نعم و3 محتفظين ومعترض وحيد، المجموع: 120. تمت الموافقة على مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة عدد 22 لسنة 2023.

السيدة الوزيرة،

الوفد المرافق لكم،

كما رأيتم، إن المجلس على استعداد تام لمواصلة البذل والعطاء ولمرافقة الوظيفة التنفيذية لتخليص الوطن من هذا الوضع وأقول للجنة المالية التي أتوجه إليها بالشكر الخاص لأنكم لستم صندوق بريد.

عرض علينا القانون في المكتب ونحن من صادقنا على استعجال النظر وطلبنا منكم ذلك بإلحاح وكنتم مشكورين باستدعاء السيدة الوزيرة وأتت شخصيا لتشرح جدية استعجال النظر ومحتوى الاتفاقية المبرمة وهي في صالح البلاد التونسية وفي صالح ميزانية الدولة ولكي تمكّن الحكومة من استرداد أنفاسها للتفاوض مع المؤسسات المالية الدولية خاصة أن جهة القرض هي دولة شقيقة وتربطنا معها العديد من العلاقات التي من المفترض أن تكون إلى جانبنا ومساندة لنا في هذا الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد.

ما أقوله، إن الوضع في البلاد يحتاج إلى مراجعة بالنسبة إلى كل المجالات، عندما نقول مشاكل المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية، المؤسسات التي يجب إعادة هيكلتها، الوضع الاقتصادي الذي نمر به.

كل ما هو مطلوب الآن من الشعب التونسي هو العمل والعمل والعمل، إذا كنتم تريدون ألا نتداين وألا نتوجه إلى المؤسسات المالية علينا أن نتحمل جميعنا المسؤولية في إصلاح المنظومة القانونية وفي إصلاح الوضع الاقتصادي ثم الالتفات إلى العمل والتأكيد على جدية العمل لنخرج من هذا الوضع.

أما تقديم مبررات لبقاء الأمور على حالها فإن ذلك لا يجدي نفعا ولذلك نحن هنا في هذا المجلس مستعدون لمواصلة دراسة هذا الوضع الذي تمر به البلاد والوقوف إلى جانب الوظيفة التنفيذية في كل ما من شأنه أن يصلح الوضع بالنسبة إلى بلادنا.

وأقول أن العطلة البرلمانية التي هي حسب الدستور تمتد من غرة شهر أوت إلى موفى شهر سبتمبر، نحن مستعدون إلى تنظيم دورات استثنائية والقطع مع العطلة للنظر في كل القوانين التي من شأنها أن تصلح الوضع في بلادنا ولاختصار هذه العطلة وأكبر دليل على ذلك أننا في ظرف أسبوع نظرنا حتى يوم الاثنين في سبعة مشاريع قوانين ونحن مستعدون لتنظيم دورات استثنائية للمصادقة على القوانين التي من شأنها أن تخدم المصلحة العليا للوطن.

سيدتي الوزيرة، شكرا لك وشكرا للوفد المرافق لك وأعلن عن رفع هذه الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثانية بإذن الله وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة إلا خمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروعي القانونين

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نمرّ الآن إلى التداول حول مشروعي القانونين عدد 20 و21 لسنة 2023:

النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب عدد 20 لسنة 2023.

نرحب بالسيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب الذي يؤكد حرصه على الاستجابة لتطلعات شعبنا وتغليب ثقافة العمل والأمل وعليه فنواب الشعب يبعثون مجدّدا من تحت هذه القبّة برسالة تعاون وتواصل إيجابيّ بين أجهزة الدولة بما يضمن تحقيق المصلحة العليا للوطن وننطلق في التّداول حول المشروع الثاني في جدول أعمالنا اليوم وفقا للترتيبات المعمول بها والتي تمّ الإعلان عنها في بداية الجلسة ونحيل الكلمة للجنة المالية والميزانية التي نجدّد لها الشكر لتستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون، تفضل سيدي.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

ورد علينا مشروع القانون هذا مع استعجال نظر والمتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

سيدي الرئيس، لو تسمح قبل أن نمرّ إلى تلاوة التقرير نريد تقديم بعض الملاحظات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا،

زملائي الأفاضل،

أنا دائما من حيث تشخيصي للمشروع أتناول الجانب العلمي أكثر ممّا يتعلق منه بصلب المشروع.

عندما يرد علينا صلب لجنة المالية مشروع يتعلق بقرض لتمويل منظومة الحبوب فإننا نثمن هذا في لجنة المالية وبالعكس ربما لأول مرة سنأخذ قرض سيذهب للاستثمار وعندما نتحدث عن الحبوب فإننا نتحدث عن الأمن الغذائي وعندما نتحدث عن الحبوب فإننا نتحدث عن السيادة الوطنية وعندما نرى هذا القرض بهذه الشروط التفاضلية الموجودة فيه لا يوجد لدينا أي مانع لتمريره يتضمن نسبة سداد على 24,5 سنة مع 4,5 سنوات إمهال كمشروع برمته يتضمن دعم من الدولة، لنتحقق من هذا المشروع، لكن لدي دائما من الجانب العلمي بعض المؤاخذات.

وزارتكم سيدي الوزير هي وزارة الاقتصاد والتخطيط، عندما يعرض علي مشروع كهذا للأمانة أقول أن التخطيط ينقصه هذا حسب ملاحظتي، لقد كنت أستاذا في التعليم العالي وأعرف كيف نقوم بدراسة المشاريع ولقد أطرت العديد من الطلبة في دراسة المشاريع وعندما نتحدث عن مشروع فإننا نتحدث بالتاريخ والكلفة مفصلة وعندما يعرض علينا مشروع بهذه الكيفية مثلا أنه يتضمن ثلاثة عناصر ولربما العنصر الأول سيساهم هذا المشروع في دعم الإنتاج الوطني من الحبوب، تجهيز مخابر المعهد الوطني للبحوث الزراعية، إنجاز دراسة حول تغيير العادات الاستهلاكية، إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب، تكوين إطارات الحبوب، دعم جهود المجمّعين، تمويل برنامج تحسيسي إلى آخره من هذه العناصر.

سيدي الوزير، أعلم أن دراسة المشروع تكون بالأساس أمورا تقنيّة، عندما نتحدث عن مشروع قائم الذات فإن الأموال المخصصة لأي عنصر يجب أن تكون مفصلة جيدا وإن كان لدينا دراسة مشروع على 24 سنة فيوميا تحدث لدينا متغيرات اقتصادية، مثلما أن المبلغ الذي تمت دراسته في دراسة هذا المشروع يمكن أن يذهب إلى واحد فقط، كما يمكن أن يذهب إلى التعاونية، كما يمكن أن يذهب إلى تحسين إنتاج الحبوب.

التقرير المفصل، دائما كما ذكرت بالأمس وذكرت بخصوص العلاقة مع البنك الإفريقي وهذه وجهة نظر يجب أن تكون لدينا دائما استراتيجية، فهذه الاستراتيجيات بأن نأخذ ثلاثة عناصر لا يوجد بها تفصيل، أقول لكم السيد الوزير كان من الممكن أن يقنعني هذا المشروع أكثر لو كان في دعم القطاع الفلاحي، ليكن مشروعا عاما وبعد ذلك عندما يدخل القرض نذهب في التقسيم، نذهب إلى التعاونية، نتوجه به للتخزين، نوجهه إلى دعم صغار الفلاحين، نوجه قسطا منه إلى "BTS" يمكن أن يكون له جدوى وفاعلية أكثر ويكون له أمور تقنية وعلمية أكثر.

أما أن أقوم بالشرح بهذه الطريقة أن نخصص مبلغ وكل وحدة فيها سبعة، فحتى إن جاء مشروع برمته يذهب إلى دعم صغار الفلاحين في المحافظة على الأمن الغذائي لكان ربما له جدوى أكثر ولكان له فاعلية أكثر ولأقنع زملائي أكثر. لماذا نتحدث في هذا؟ لأنني كاقتصادي يمكن ألا يعطي هذا المشروع بعد عشرين سنة الفاعلية المطلوبة أو الجدوى القصوى، يمكن أن تحصل غدا متغيرات مثلما تحصل الآن متغيرات في العالم بأكمله، فإن هذا لا يمكن أن نفعل به تعاونية بل حتى خزان وهذا حسب الأمور العلمية ولم نأت بشيء جديد.

سألخص من حيث مشروع القرض ونحن كلجنة المالية نثمن هذا المشروع لأنه يدفع للاستثمار ويدفع للمحافظة على الأمن الغذائي ويدفع لإعانة صغار الفلاحين، لكن سيدي الوزير مثلما ذكرت بالأمس وأعيد اليوم هذه اسمها وزارة الاقتصاد والتخطيط ويا حبّذا لو يكون التخطيط مفصّلا لنقف على الجزئيات البسيطة والحيثيات الدقيقة فيما يتعلق بهذا المشروع وشكرا.

لو تسمح السيد الرئيس، السيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا، تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب

التقديم

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب بقيمة 87,100 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 267,56 مليون دينار، للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

الإطار العام وأهداف المشروع:

تشهد منظومة الحبوب في تونس طيلة السنوات الأخيرة صعوبات عدّة متعلقة أساسا بضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة باعتبار تعدّد الهياكل المتدخلة في مختلف مراحل المنظومة. ونتج عن ذلك تبعيّة هيكلية للتوريد وغياب مخزون استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

وتفاقمت هذه الصعوبات في ظلّ أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية نتيجة الصراع الروسي الأوكراني إلى جانب النقص الكبير في إنتاج الحبوب المقدّر بالنسبة إلى هذه السنة بـ 250 ألف طن مقابل الحاجيات التي تناهز 3,4 مليون طن بسبب تواصل الجفاف والتقلبات المناخية.

وفي هذا الإطار، سعت الحكومة منذ سنة 2022 لدعم منظومة الحبوب عن طريق التعاون الدولي للاستفادة من التمويلات ذات الكلفة التفاضلية في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية، وكذلك من الدعم الفنّي وخبرات المموّلين الدوليين لإصلاح المنظومة في مختلف مراحلها وتقديم حلول جذرية لتحقيق الامن الغذائي في تونس.

ويعتبر هذا المشروع، الذي حظي بمصادقة مجلس إدارة البنك الافريقي للتنمية في 12 جويلية 2023، امتدادا لمشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس الذي موّله البنك سنة 2022 استنادا لنتائج الدراسة الاستراتيجية التي قام بها خلال سنة 2021 حول منظومة الحبوب في تونس وبتمويل من الآلية المستعجلة التي تم إطلاقها لدعم البلدان الأعضاء في مجابهة الانعكاسات السلبية للصراع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي للبلدان الإفريقية.

ويهدف مشروع دعم التّطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب عموما إلى المساهمة في دعم الأمن والاكتفاء الغذائي عن طريق تأمين التزوّد بالقمح الصلب والشعير العلفي ومساندة حوالي 250 ألف فلاح للرفع من القدرة الإنتاجية بحوالي 1,6 مليون قنطار من القمح الصلب و1,2 مليون قنطار من الشعير و18 ألف قنطار من الزيت النباتي و42 ألف قنطار من الأعلاف.

كما سيساهم المشروع في التقليص من نسبة المحاصيل المهدورة وذلك بتحديث طاقات الخزن بإنشاء خزّان جديد بجبل الجلود وتهيئة الخزانين المينائيين برادس وبنزرت، إلى جانب تعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية باقتناء 30 عربة جديدة.

وسيساعد المشروع أيضا على توفير الظروف الملائمة لإنجاح الموسم الفلاحي المقبل من خلال دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب وتعزيز إدماج قطاع الحبوب وصلابة المنظومة في مختلف مراحلها لمواجهة الصدمات الخارجية والتغيرات المناخية.

مكونات المشروع:

يتدخل المشروع في إنجاز العناصر الثلاثة التالية:

ـ العنصر الأول: دعم منظومة الحبوب في مرحلة ما قبل الإنتاج وتمويل توريد الحبوب بكلفة جملية تقدر بـ 66,12 مليون دولار (54,12 م.دولار من القرض و12 م.دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم هذا العنصر في دعم الإنتاج الوطني من الحبوب عن طريق الأنشطة التالية:

1) تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، بتدخل من المعهد الوطني للزراعات الكبرى في مجال التأطير الفنّي والإرشاد لفائدة صغار الفلاحين لاستخدام البذور والأسمدة النيتروجينية وإزالة الأعشاب الضارة وزراعة العلف والمحاصيل الصناعية ولا سيما السلجم بالتناوب مع القمح)،

2) تجهيز مخابر المعهد الوطني للبحوث الزراعية،

3) إنجاز دراسة حول تغيير العادات الاستهلاكية عن طريق المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت،

4) إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب،

5) دعم بعث 5 مؤسسات ناشئة لتثمين المنتوجات الفلاحية المشتقة من الحبوب عن طريق اتفاقية بين وحدة تنفيذ المشروع والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،

6) إحداث خطّ تمويلي لدى البنك التونسي للتضامن لتزويد صغار الفلاحين بالمدخلات الفلاحية ومعدات تكييف البذور ومعدات فلاحية،

7) تمويل توريد 4 شحنات من القمح الصلب (100 ألف طن)،

8) تمويل توريد شحنتين من الشعير العلفي (50 ألف طن).

ـ العنصر الثاني: تحديث طاقات الخزن وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية بكلفة جملية تقدر بـ 38,457 مليون دولار (30,765 م.دولار من القرض و7,692 م.دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم العنصر الثاني في تهيئة وتحديث مراكز خزن الحبوب وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية، وذلك للحدّ من نسبة المحاصيل المهدورة وتحقيق مخزون استراتيجي من الحبوب يناهز 3 أشهر عن طريق الأنشطة التالية:

1. تمويل إنشاء خزان بجبل الجلود،
2. تمويل تهيئة خزان بنزرت،
3. تمويل تهيئة خزان رادس،
4. تمويل اقتناء عربات نقل الحبوب عبر السكك الحديدية،

ـ العنصر الثالث: دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب والتصرف في المشروع بكلفة تقدّر بـ 12,921 مليون دولار (2,191 م.دولار من القرض و10,729 م. دولار مساهمة الدولة التونسية).

ستخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الثالث والمتأتية من القرض لتمويل برامج دعم قدرات وتكوين الفاعلين بمنظومة الحبوب إلى جانب تمويل الدراسات الاستراتيجية والحملات التحسيسية المتعلقة بترشيد استهلاك الحبوب وتثمين مشتقاته وتهيئة المراكز التجريبية والبحثية ورقمنة أنشطة ديوان الحبوب، الفاعل الرئيسي في المنظومة. في حين تتمثل مساهمة الدولة في الموارد البشرية واللوجستية والمؤسساتية الموضوعة على ذمة المشروع، ومن المنتظر أن يتضمّن هذا العنصر الأنشطة التالية:

1. تجهيز ديوان الحبوب بالمعدات الإعلامية،
2. تمويل تكوين إطارات ديوان الحبوب والهياكل المتدخلة بمنظومة الحبوب،
3. دعم صمود المجمّعين تجاه الأزمات،
4. تمويل برنامج تحسيس حول ترشيد استهلاك الحبوب ومشتقاته،
5. تهيئة مركز تجريبي في ميدان الصناعة المخبزية والمرطبات،
6. تمويل إنشاء مطحنة تجريبية،
7. مرافقة برنامج تحيين النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحوث الزراعية،
8. تقييم نموذج تثمين نتائج البحوث الفلاحية.

كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 117,521 مليون دولار (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 361 مليون دينار تونسي ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 87,1 مليون دولار (74 %) وتساهم ميزانية الدولة بمبلغ قدره 30,421 مليون دولار (26 %) لتغطية كلفة الإطارات المتدخلة في تنفيذ المشروع وكلفة التجهيزات اللوجستية ووسائل النقل والتخزين الموضوعة على ذمة المشروع.

شروط التمويل:

نسبة الفائدة: متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 جانفي و15 جويلية من كل سنة). يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأول سداد من القرض في 2028/07/15 بعد انقضاء فترة الامهال.	نسبة فائدة أساسي متغير Secured Overnight Financing Rate :SOFR (حاليا: 5,06 %)، يضاف إليه هامش التعاقد القار (0,8 %)، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك المتغير (حاليا:0,7 %)، يضاف إليه عمولة اختيار جدول سداد مخصص (0,1 %).
عمولة افتتاح: 0,25 %	من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.
عمولة التعهّد: 0,25 %	سنويا على المبلغ غير المسحوب، تُطبق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.
فترة السداد: 24,5 سنة منها 4,5 سنوات إمهال	

روزنامة إنجاز المشروع والجهة المكلفة بالتنفيذ:

ستتولى وحدة التصرف في المشروع التي يترأسها منسق عام من ديوان الحبوب بالتنسيق مع ممثلين عن مختلف المتدخلين في المشروع (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبعض المؤسسات تحت الاشراف والبنك التونسي للتضامن...) تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة خلال الفترة 2023 ـ 2027.

II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن أعضاء اللجنة أنّ هذا القرض موضوع مشروع القانون يحظى بأهميّة بالغة بحكم أنه موجّه لدعم

الاستثمار قصد مجابهة الصعوبات التي تعاني منها منظومة الحبوب على غرار ضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة إضافة إلى تداعيات أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية.

كما ثمّن عدد من النواب دور هذا التّمويل في النهوض بقطاع الحبوب والمساهمة في الرفع من الإنتاج الوطني من الحبوب بحكم مكانته الهامة في منظومات الإنتاج في بلادنا وفي إنجاح الموسم الفلاحي بصفة عامة.

كما أثنوا على قيمة المشروع من خلال مساهمته في دعم الأمن والاكتفاء الغذائي من خلال تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير العلفي ودعم مجهود الفلاحين للرفع من القدرة الإنتاجية من القمح الصلب والشعير والزيت النباتي والأعلاف.

وأكّد النواب على دور هذا المشروع في دعم عديد الأنشطة المرتبطة بقطاع الحبوب على المستوى الوطني على غرار تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وتجهيز المخابر في مجال البحوث الزراعية وإنجاز الدّراسات والبحوث المرتبطة بالعادات الإستهلاكية للحبوب.

كما بيّنوا أهمية هذا القرض في بعث المؤسسات الناشئة وخاصة مساعدة صغار الفلاحين من خلال تمويل اقتناء المدخلات والمعدات الفلاحية.

من جهة أخرى، أفاد النواب أهمية العمل على الحدّ من المحاصيل المهدورة من خلال ما سيوفره القرض المذكور من إمكانيات لتحقيق مخزون استراتيجي هام من الحبوب بفضل تمويل العمليات المتعلقة بتهيئة الخزانات وإنشاء خزانات جديدة واقتناء عربات لنقل الحبوب إلخ.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، بيّن النواب أنها تفاضلية خاصة وأن فترة السداد تتجاوز الـ 24 سنة وسيكون تسديد أول قسط بداية من 15 جويلية 2028 أي بعد انقضاء فترة الإمهال المقدرة بـ4.5 سنة.

ودعا أحد النواب إلى ضرورة متابعة صرف هذا القرض إضافة إلى النظر في إمكانية القيام بزيارة ميدانية للمؤسسات المستفيدة منه والتّفاعل والتّنسيق معها قصد معاضدة مجهود الحكومة في دعم منظومة الحبوب وتحقيق الأمن الغذائي.

III-قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا التقرير المستفيض، والآن ننتقل إلى النقاش العام، المتدخل الأول النائب المحترم السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق. المقعد 182.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

القرض الذي يعرض علينا اليوم ليس كله موجه إلى الاستهلاك، قرض استثماري على الأقل.

سيدي الوزير، تبعا لردكم يوم أمس على زملائي النواب نلاحظ وجود تخطيط استراتيجي للاقتصاد التونسي ولكن كيف سيتم تفعيل هذا المخطط دون آليات واضحة وصريحة؟

سيدي الوزير، أنتم وزير التخطيط والاقتصاد، يمكنكم التّدخل في كافة الوزارات وذلك للرقيّ بالاقتصاد التونسي حيث يمكنكم التّدخل في وزارة التجهيز من حيث مدّ الطرقات، اليوم اقتراض قرض من البنك الإفريقي يمكن أن تصبح تونس بوابة لإفريقيا إن تمّ إنجاز طريق سيارة بالجنوب التونسي إلى غاية الحدود الجزائرية مثلا، يمكن لهذا أن يساهم في تطوير الاقتصاد التونسي.

سيدي الوزير، عندما نتحدّث اليوم عن تطوير اقتصاد البلاد، هل يمكن استغلال المياه الجوفية بالجنوب التونسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والأمن الغذائي؟ نعلم جميعا أن هناك الكثير من المياه الجوفية وهناك العديد من الأراضي القاحلة في تونس كنا نسميها الصحراء التونسية بينما تونس لا توجد بها صحراء، وعند رجوعنا إلى التاريخ قديما نجد أن تلك الأراضي كانت أراضي مزروعة قمحا وشعيرا وغرس بها كافة أنواع الأشجار.

اليوم التخطيط الاقتصادي بإمكان وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تتدخل في وزارة الفلاحة واستغلال الأراضي الدولية والأراضي الموجودة على الشياع وتقسيم هذه الأراضي على الشباب اليوم حتى يمكننا استغلالها واستغلال المياه الجوفية.

السيد الوزير، إن تحدثنا اليوم عن القمح مثلا أقول لكم أن هناك تجارب زراعة القمح في تمغزة من ولاية توزر ونجحت هذه التجارب، كفانا قولا بأن القمح موجود في الشمال الغربي فحسب وننتظر نزول الأمطار، يمكن أن يكون القمح سقويّا وقد نجحت هذه التجربة وبإمكاننا تحقيق الاكتفاء الذاتي لبلادنا وبإمكاننا تصدير القمح.

اليوم عندما نرى التجارب المجاورة لنا نرى أن هذه المناطق قد حقّقت الاكتفاء الذاتي وأصبحت تصدّر المواد الغذائية وهي موجودة في جنوب هذه الدول.

السيد الوزير، سأذهب أيضا إلى أشياء موجودة على المستوى الجهوي، عندما نتحدث عن تصدير التمور في ولاية توزر دون وجود فرع للنهوض بالصادرات بتوزر أو حتى مكتب أو فضاء للشباك الموحد، يكفينا في توزر وجود مكتب للنهوض بالصادرات.

سيدي الوزير، إحداث شركات رأس مال تنمية "SICAR" توزر أصبحت تمثل ضرورة ملحة، هي الوحيدة لا يوجد بها "SICAR" ولا يوجد بها بنك للتمويل والتنمية لمساعدة الشباب.

سيدي الوزير، إن القروض الموجهة اليوم إلى صغار الفلاحين يمكننا تشجيع الشباب بها لينتج الإنتاج الفلاحي، يمكننا تشجيع الشباب أن يستغل الفلاحة، يمكننا تشجيع الشباب على بعث الشركات، تونس تسير نحو دولة اجتماعية، اليوم الأراضي الحكومية والأراضي الدولية على ملك الدولة، يمكننا اليوم أن نعطيها للشباب وأن نمدّهم بالتمويلات وبالماء ويصبح ذلك الشباب منتجا، يمكننا تحقيق اقتصادنا من خلال الفلاحة، الجميع يتوجه إلى الفلاحة والصادرات الفلاحية أهم حتى من الفسفاط، أقول هذا، الفلاحة أهم شيء الآن في كامل العالم واليوم لتحقّق الاكتفاء الذاتي ولتحقق استقلاليتك يتطلب هذا استقلالا غذائيّا وبذلك لن نحتاج إلى الاستيراد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق. المقعد 199.

السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق. المقعد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ولاية نابل 16 موسما فلاحيا 15 % من الإنتاج الفلاحي الوطني، ولاية نابل 161 مؤسسة سياحية 450 ألف سرير، ولاية نابل 682 مؤسسة صناعية تبلغ طاقتها التشغيلية 150 ألف مواطن، هنا أتحدث في المجال الصناعي فقط، أضيف مليون مواطن في فصل الصيف يصبح مليونين، نتذيّل الترتيب في التنمية، هذه كارثة، نتذيل الترتيب في التنمية، زملائي من ولاية نابل إن كنت مخطئا قولوا لي.

الصحة في حالة كارثية، المناطق البيضاء لا توجد تغطية في نابل هناك مدارس لا تصلها التغطية وهناك سكان لا يوجد لديهم "couverture réseaux" في نابل.

السيد الوزير، النقل، عندما نكافأ توقفوا لنا الخطّ 145و140، تخرج الشركة الجهوية للنقل حافلة من الحمامات وحافلة من نابل في اتجاه تونس، توقفوا عن العمل، عدد السفرات في انخفاض، عدد المواطنين يتزايد وأبناؤنا ينجحون ويذهبون لمواصلة دراستهم بتونس، ونحن ننقص في عدد السفرات في الشركة الجهوية للنقل بنابل.

سيدي الوزير، الصرف الصحي، تخرج من تونس وتصل إلى التركي والتركي هو "le point relais" سيأخذك لنابل أو سأخذك للحمامات، الصرف الصحي يمينا ويسارا بجانب GP1 أتحدث عن ولاية نابل.

لا يجد المستثمرون أماكن للاستثمار، قمت بتقسيم بوعرقوب تم بيعها في ظرف أسبوع، تقريبا 90 هكتارا تم تقسيمهم في ظرف أسبوع، ومنطقة صناعية في قرمبالية تحولها الأراضي الدولية إلى"AFI" ولمدة عشر سنوات لم تستطع الوكالة العقارية الصناعية تقسيمها بينما المستثمرون ينتظرون، كل يوم يطرق المستثمرون الباب ليستثمروا في قرمبالية، لم يجدوا أين؟ هل أزيد أو يكفي بقي لدي وقت اليوم.

سيدي الوزير، نابل اليوم تصرف وتدخل أموالا ولكن الدولة لا تنفق عليها، أنا أستغرب كيف أن هذه الولاية تتذيّل التنمية؟ لديكم كل الإحصائيات، فنابل تحتل المرتبة 24 في الصحة وهذا لم يعد مقبولا، اليوم هناك نواب يدافعون عن ولاياتهم.

لذلك أنا أستدعيك لعقد جلسة في ولاية نابل مع النواب، اليوم الوضع لم يعد يحتمل والكارثة تكبر أكثر يوما بعد يوم، لذلك إما أن نوقف اليوم هذا النزيف ونقف لولايتنا فنحن لم نعد نستطيع المواصلة بهذه الوضعية، مع الشكر سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق. المقعد 165

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

أولا، نحن نثمّن أنه لأول مرة هناك اليوم قرض موجّه إلى التنمية وموجّه إلى قطاع استراتيجي وهو الحبوب المتعلق بحياة التونسيين.

سيدي الوزير، كما تعلمون وكما نعلم جيدا أن قطاع الحبوب اليوم في تونس يتعلق بقطاع بعليّ يخضع للعوامل الطبيعية ويعدّ الموسم هذه السنة كارثيّا، استثنائيّا يضاهي ما وصلنا إليه في الموسم 2002 حيث أنّ قيمة الإنتاج لا تتجاوز 250 ألف طن عموما وحتى في المواسم الجيدة قطاع الحبوب يسجل تقريبا بين 2,3 إلى 2,6 مليون طن في أغلب الحالات، وبالتالي نحن نسجل عجزا متواصلا في قطاع الحبوب، ونحتاج دوما إلى التوريد بنسبة 40 إلى 50 % من حاجياتنا.

اليوم نحن نحتاج إلى أن تكون لنا رؤية جيدة باستغلال هذا القرض في قطاع الحبوب وتخصيص جزء من القرض لدعم الفلاح، لدعم الإنتاج قبل حصوله وذلك باعتبار المعاناة التي يعانيها الفلاحون على مستوى ارتفاع مستلزمات الإنتاج الفلاحي، هناك مديونية كبيرة جدّا خاصة لصغار الفلاحين فلا بد من توجيه الدعم للفلاحين.

ثانيا، لا بد من توسيع المساحات عموما المخصّصة للإنتاج الفلاحي في تونس وخاصة المساحات السقوية، فلا يعقل أن نصبو إلى تحقيق الأمن الغذائي ونحن لا نخصّص مساحات مروية كافية سواء في الشمال الغربي أو خارج الشمال الغربي خاصة في جهة زغوان وماطر، فالمردودية تختلف حسب المساحات البعلية فهي لا تتجاوز عموما 15 قنطار في الهكتار وترفع إلى 50 قنطار إلى 60 قنطار أحيانا في المناطق المروية ولهذا لا بد من تدعيم المساحات المروية حتى نتمكن من تقليص العجز الغذائي في تونس.

ثالثا، لا بد من تقليص بعض المنتوجات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه وتعلمون أنه يراهن أحيانا على منتجات تجارية لا طائل من ورائها قبل أن نحقق الأمن الغذائي مثل زراعة الدخان وهي زراعة تصديرية ولكن في بعض المناطق يقع المراهنة عليها إضافة إلى اللفت السكري أحيانا، ونحن نحتاج أولا إلى دعم الحبوب قبل هذه المواد التجارية المستعملة في الصناعة.

ثالثا على المستوى الهياكل الزراعية سيدي الوزير، تعلمون أن الهياكل الزراعية في تونس مشتّتة فتقريبا بين 75 إلى 77 % ملكيات صغرى لا تتجاوز 10 هكتارات وهذا لا يشجع على الانتاج الفلاحي وهناك برنامج سابق انطلق سنة 2005 يتضمن نقطتين:

أولا، هناك التسجيل الإجباري للأراضي باعتبار المعاناة التي يعانيها الفلاحون خاصة وأن هؤلاء يملكون رسوما عقارية وغير قادرين على الحصول على قروض للاستغلال الفلاحي.

وثانيا على مستوى التجميع العقاري الذي انطلق سنة 2005 وتوقف نتساءل لماذا لا يتم الرجوع إلى التسجيل الإجباري؟

ثالثا على مستوى دعم بعض البذور المحلية التي أثبتت جدواها اليوم على مستوى السوق الوطنية، على مستوى ارتفاع المردودية، فكفانا استيرادا للبذور الأجنبية التي أثبتت أنها غير قادرة على التأقلم مع المناخ ومع التربة في تونس.

النقطة الرابعة على مستوى البنية الأساسية، هناك جزء من القرض موجه إلى المخازن بهدف المحافظة على الإنتاج.

سيدي الوزير، لماذا يتم نقل هذه المخازن خارج مواطن الإنتاج الأصلية وهذا يزيد من ارتفاع التكلفة؟ فمناطق الشمال الغربي ومواطن الإنتاج تحتاج إلى هذه المخازن.

ثم على مستوى استغلال الأراضي الدولية، لا بد من التفكير في بعث شركات تنمية لاستغلال الأراضي الدولية، فهناك أكثر من 500 ألف هكتار أراضي غير مستغلة، كل ذلك بهدف دعم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ضحى سالمي عن الخط الوطني السيادي ولها خمس دقائق. المقعد 155.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السيادي نرحب بكم السيد وزير الاقتصاد والتنمية ونرحب بكل الضيوف تحت قبة البرلمان.

سيدي الوزير، ونحن في فترة حساسة من تاريخ البلاد، يبدو أنّ جلّ الوزارات تمرّ بجانب التاريخ وتمرّ بجانب اللحظة السياسية فاتحين الباب أمام المتربصين بالشعب التونسي وبالمسار التصحيحي الذي انتهجه شعبنا لاستعادة زخم شعارات 17 ديسمبر التي تتكثّف فيما هو اجتماعي واقتصادي في مطلبية الشغل والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية.

سيدي الوزير، أنتم تختزلون العمل في محورين أساسيين لا ثالث لهما:

المحور الأول هو جرد المنجز وإهالة مساحيق التجميل على ما تم تحقيقه رغم المردود الضعيف الذي لا يرتقي إلى تطلعات وهموم شعبنا الكريم.

المحور الثاني هو رسم استراتيجيات بعيدة المدى قد لا تتلاءم مع ما يطرحه الشعب التونسي على نفسه في اللحظة الراهنة.

والمحور المغيّب هو خطة الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية المستعجلة والقادرة على إعطاء الأمل للتونسيين وللتونسيات في تونس أخرى ممكنة وفي عودة تونس إلى شعبها.

هنا لنا أن نتساءل هل أن المرحلة تتطلب خطة تسيير عادية؟ هنا لنا أن نتساءل هل أننا في حالة تصريف أعمال وسير طبيعي؟ هل نحن في وضع يسمح لنا بمزيد خسارة الوقت ومزيد تعفّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟

الإجابة واضحة، نحن في حاجة إلى خطة طوارئ، نحن في حاجة إلى خارطة طريق واضحة المعالم بصفة مستعجلة تنقلنا من الوضع الكارثي الذي نعيشه إلى تونس أخرى ممكنة، توظّف فيها كل الطاقات المتاحة والتي من شأنها تحقيق غد أفضل اقتصاديا واجتماعيا لجميع التونسيين والتونسيات.

سيدي الوزير، أين عملكم في مصالح الوزارة وبالأخص في المندوبيات الجهوية للتنمية؟

سيدي الوزير، بخصوص كراء مقرّ لوزارتكم تتكون من 11 طابق بالمركز العمراني الشمالي، دفعت الدولة من أجل ذلك أموالا طائلة من ميزانية الدولة 3 مليون دينار سنويا مصاريف الكراء و450 ألف دينار أثاث مكتبي جديد والحال أن الوزارة تملك مقرا لها بساحة علي الزواوي بتونس ومقر آخر بساحة باستور تم إغلاقهما إثر نقلة مقر الوزارة.

إن معاليم الكراء لسنتين أو ثلاث كفيلة لتشييد مقرّ على ملك الدولة يجنبكم إهدار المال العام.

سيدي الوزير، أين أنتم ممّن تحصلوا على قروض أجنبية تمّ تحويل وجهتها دون أن يتم استعمالها في غرضها وخسرتها المجموعة الوطنية؟ وهذا الملف وجب أن يحال إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي إلى جانب ملفات الفساد المقبورة في دهاليز وفي أروقة الوزارة.

ماذا اتخذتم بخصوص الهدايا والعطايا التي قدمت لوزير سابق وبعض المؤلفة قلوبهم والمؤلفة جيوبهم في وزارتكم؟

هل ستتحركون في شأن البعض ممن استقالوا من الوزارة وهم الآن في فترة تحجير لمدة خمس سنوات، تحجير عن ممارسة أي نشاط حرّ في علاقة بوزارتكم ورغم ذلك يضربون بالقانون عرض الحائط في تضارب صارخ فجّ وصريح مع مصالح الدولة التونسية ومصالح المجموعة الوطنية.

سيدي الوزير، أنتم وراء عديد النصوص الرامية إلى تطهير محيط الاستثمار وتسريع إنجاز المشاريع والحال أنّ تلك النصوص من شأنها أن تحقق ضررا للمؤسسات التونسية وتوريد البطالة وإعطاء الأسبقية والأفضلية للمؤسسات الأجنبية في ضرب واضح للسيادة الوطنية، بالإضافة إلى تعويضكم للتراخيص الفاسدة بكراسات شروط أكثر فسادا.

سيدي الوزير، إذا كانت إصلاحات صندوق النقد الدولي وكل دوائر النهب والتفقير الدولية وتوصياته الكارثية مرفوضة باعتبار مساسها بسيادتنا المالية والنقدية فهذا موقف مشرف للقائمين على الوظيفة التشريعية والتنفيذية. فأين هي خطة الإصلاحات الوطنية النابعة من الإرادة الجماعية لشعبنا؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة غير منتمية ولها أربع دقائق باعتبار تنازل النائب المحترم محمود شلغاف عن حصته. المقعد 214.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، إلى متى هذا الاقتراض لتدعيم منظومة الحبوب؟ خلال شهرين عمل لهذا المجلس، هذا ثالث قرض يعرض علينا حتى تتمّ الموافقة عليه لدعم الحبوب؟ من يرى هذه القروض وهذه المبالغ المالية الكبيرة يقول أن ديوان الحبوب لن يوفر لنا فقط الحبوب بل تقريبا هو من سيحضر لنا "العولة" في ديارنا.

السيد الوزير، لماذا سابقا لم يجع الشعب ولم نكن نضطر إلى الاقتراض، أتحدث عن الماضي البعيد واليوم الناس جاعوا ويبحثون عن الفارينة لأنه سابقا كانت هناك خطة استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي واليوم مع الأسف هناك خطة استراتيجية لتجويع الشعب ولرهن الدولة.

سأقدم لكم مثالا بسيطا جدا سيدي الوزير، نحن في معتمدية بئر علي بن خليفة توجد هناك ضيعة فلاحية كبرى اسمها "الشعال"

يوجد بها 400 ألف شجرة زيتون كانوا سابقا عندما كنت صغيرة يعطون هذه الضيعة للمتساكنين ليزرعوا فيها الشعير والقمح وكان موسم الحصاد يدوم شهرا ونصف وشهرين والناس يأكلون ويخزّنون ويوزعون على المعتمديات المجاورة، كان هذا بإمكانيات بسيطة للمواطنين فما بالك لو كانت إمكانيات دولة!

سيدي الوزير، أنا اليوم أشعر بألم في قلبي عندما أرى أن العراق مثلا الذي خرج مؤخرا من أزمات ومن حروب يقول أن الحرب الروسية الأكرانية لن تؤثر على العراق، لأن العراق حقق الاكتفاء الذاتي، فهنيئا للعراق ونحن لنا رب كريم بعد أن كانت تونس مطمورة روما.

السيد الوزير، لو يتم فقط إعطاء الشعال لأصحاب الشهائد العليا صدقني سنحقق الاكتفاء الذاتي لكامل الدولة وهنا أتساءل هل سيعود "ماغون القرطاجي" أبو الزراعة ليعيد لتونس مجدها الفلاحي أم أننا سنبقى نقترض من قرض إلى قرض ونترك الأراضي الدولية مهملة وتعاني من سوء تصرف القائمين عليها؟

سيدي الوزير، رجاء اخرجوا من مكاتبكم وقوموا بزيارة تفقّد للأراضي الدولية الفلاحية لتروا كيف استنزفها التخضير والسرقة والإهمال.

سيدي الوزير، إن تعمقنا أكثر في هذا المشروع نرى أننا سنقترض، ومن بين الأشياء الأخرى لإنجاز دراسة حول تغيّر العادات الاستهلاكية. هل هذا سبب نأخذ من أجله القرض؟ هل لا نعرف العادات ولا توجد لدينا دراسات لعادات التونسي في الاستهلاك؟ كل العالم يعلم أن التونسي يتصدر القائمات الأولى من حيث إهدار الخبز وكل العالم يعرف بأن الشعب التونسي مبذّر في الاستهلاك.

أيضا، نحن سنقترض حتى يقوم إطارات ديوان الحبوب بتكوين من نزل إلى آخر، هل نقترض ونرهن الشعب التونسي على حساب الشعب التونسي لتتكون إطاراتكم وتتجول من نزل إلى آخر؟ سنقترض أيضا لإنشاء خزان جديد للحبوب، هل أن الخزانات القديمة قد امتلأت بالحبوب الآن؟ خزاناتنا فارغة السيد الوزير، أما أننا نفرش الحصير قبل الجامع؟

سيدي الوزير، ما هكذا تدار أزمات الدول.

أيضا وباعتبار أنّني لا يمكنني أن أتدخل مرة أخرى، بالنسبة إلى القانون الموالي سنقترض 160 مليارا لسدّ الثغرات في الطرقات ولتهذيب وتدعيم الطرقات، أرى أنها خسارة لتونس وللتونسيين.

السيد الوزير، إن لم يتوجه القرض إلى الاستثمار المباشر وإلى تدعيم المشاريع التنموية الكبرى فإن هذا سيكون عبئا على الدولة وسندفع ثمنه باهظا جميعا.

لقد وضعتمونا في حرج وبين نارين، إما أن نوافق على هذا القرض وأن نساهم في رهن الأجيال القادمة أو أننا لا نوافق على هذا القرض ونترك الشعب التونسي معرّضا لخطر التجويع.

سيدي الوزير، أكررها "ما هكذا تدار أزمات الدول" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية ولها خمس دقائق. المقعد 95.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق له،

سيدي الوزير، مشروع القانون هذا بالرغم من أنه قرض إلا أنه ما أحوجنا اليوم لمثل هذه المشاريع لننطلق في الاستثمار ولنجد في يوما ما من أين سنرجع هذه الأموال، الاستثمار هو الذي يخلق النمو والنمو ينهض بالاقتصاد التونسي خاصة في المجال الفلاحي، الدولة التونسية هي دولة فلاحية بامتياز وخاصة الشمال الغربي. لذلك وجب علينا اليوم وضع استراتيجية وخارطة صحيحة، خارطة تشجع الفلاح وتشجع الفلاحة ككل وخاصة الزراعات الكبرى القمح والشعير، فقد أصبح القمح والشعير يمثل أمننا الغذائي، اليوم الدولة التونسية عاجزة حتى عن توريد هذه الحبوب.

سيدي الوزير، لدي ملاحظات وتساؤلات في مكوّنات المشروع:

بالنسبة إلى الخزانات، أنا ابنة الشمال الغربي، في الحقيقة يؤسفني عندما أقرأ أن هناك تمويل إنشاء خزان بجبل الجلود، إنشاء خزان ببنزرت وإنشاء خزان برادس وكأن الشمال الغربي هذا غير معني بينما الشمال الغربي هو الذي ينتج اليوم القمح والشعير، فلاح الشمال الغربي هو الوحيد الذي باستطاعته اليوم ضخّ كميات كبيرة من القمح والشعير.

أريد أن أسأل السيد الوزير بالنسبة إلى الخزانات كم طاقة استيعاب التخزين مقارنة بالكمية المبرمجة بالنسبة إلى الإنتاج؟ ونتمنى أن يعطي الله خيره ليأتي الخير ونجد ما نملأ به الخزانات.

هل أن طاقة التخزين التابعة لجبل الجلود وبنزرت ورادس كافية لاستيعاب كافة الكميات التي سيقع إنتاجها خاصة في الشمال الغربي؟

سيدي الوزير، في الحقيقة إن استراتيجية المخازن التي تقوم بها هذه الدولة تجعلنا نعود إلى الوراء، لم أفهم أين التشجيع على الاستثمار الخاص في الفلاحة؟ أين دور البنك القومي الفلاحي "BNA" الذي يجب أن يعود للقيام بدوره الأساسي والمهم لتشجيع المستثمرين في القطاع الفلاحي وخاصة فيما يخص التخزين، منذ سنة 1984 نعلم أن التخزين يقوم به أشخاص خواص لديهم أرض، يأخذون قرض مع ديوان الحبوب وينتصبون لتخزين حبوبنا، لماذا تم التراجع اليوم وأصبحت الدولة هي المطالبة بإنشاء هذه الخزانات؟

السيد الوزير، لماذا لم يتم التفكير في بعث قطب تخزين يضم ولايات الشمال الغربي ويكون قطبا إقليميا؟ وهذا القطب هو اليوم حقّ وهذا حق الشمال الغربي، الشمال الغربي هو المنتج للحبوب وللقمح وللشعير وتعد الأولى على مستوى الإنتاج. لماذا لم يتم التفكير في بعث وحدات تحويل وتصنيع للمنتوجات الفلاحية وخاصة الحبوب؟ لماذا لم يتم التفكير في خلق الثروة والتنمية والتشغيل ووضع حدّ للنزوح نحو المدن؟

السيد الوزير، اليوم في الشمال الغربي هناك دراسة يتم القيام بها في وزارة الفلاحة على "les eaux 2050"، كيف سيتمّ تحويل مياه الشمال الغربي؟ بينما نحن اليوم أبناء الشمال الغربي لا نطالب الدولة بشيء، نطالب الماء، نطالب "les zones irriguées" في ولاية الكاف، نطالب بتوسعة المناطق السقوية لسدّ ملاق الذي من المحتمل أن تكون 13 ألف هكتار، بالإمكان أن نصل إلى 80 ألف هكتار ولدينا 4500 هكتار سدّ سيراط ولمَ لا يتم التوسعة أكثر نحن نريد أن نعمل، نريد أن ننتج ونريد أن يكون الشمال الغربي هو القوّام في هذا المجال وهو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي وهو من سيحقق أمننا الغذائي غدا. لذا سيدي الوزير، الرجاء إعادة النظر.

سؤالي سيدي الوزير في نفس السياق: متى ستغيرون من سياساتكم تجاه الشمال الغربي؟ متى ستفكرون في التنمية في المناطق الداخلية؟

سيدي الوزير، إن لم نثمّن اليوم منتوجاتنا ومواردنا الطبيعية الموجودة في جهاتنا فهي التي ستخلق لنا الثروة وهي التي ستخلق لنا النمو وهي التي ستخلق لنا مواطن التشغيل.

سيدي الوزير، سؤالي ما هو بديلكم؟ إذا اليوم لا نقوم بإنشاء مصانع للقمح وللشعير ولا نقوم بتثمينه في موقعه الأصلي ماذا تريدون أن يفعل الشمال الغربي؟ إن قلتم لنا أنه لا توجد لديكم أدنى مقومات السياحة وهي غير موجودة في الشمال الغربي ووافقنا، قلتم لنا بأن الصناعة بحكم بعد المسافة وأننا ننتظر الطريق السيارة والسيدة الوزيرة...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدّد الترحاب بالسيد الوزير وبكافة الفريق المرافق له وبكافة الزملاء الأفاضل.

الرجاء من السادة الزملاء الأفاضل الآتي ذكرهم الاستعداد لأخذ الكلمة على التوالي: السيد عمّار عيدودي والسيد حسن جربوعي والسيد ظافر صغيري والسيد عبد الستار زارعي والسيد شفيق زعفوري.

الكلمة الآن للسيد المحترم عمّار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق فليتفضل. المقعد 108.

السيد عمّار عيدودي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

سأبدأ بملاحظة: لقد حكمت الحكومة والوزراء على النواب بأن يكونوا كالشعراء، إنهم يقولون ما لا يفعلون، وحكموا عليهم أن يكونوا كالشعراء لأنهم في كل واد يهيمون، مع كل وزير نتحدث عن إشكال وطني أو عن إشكال جهوي ولكننا نجد أنفسنا مرتبطين بأن الحديث في موضوع تنموي ما يجب أن يكون بالضرورة في حضرة على الأقل أربع وزارات سيادة لأنها تشترك مجموعة في حل المشاكل: وزارة التجارة ووزارة الاقتصاد ووزارة الفلاحة ووزارة التجهيز على الأقل، هذه ملاحظة.

الملاحظة الثانية، فيما يخص القرض في جزئيه: جزء موجّه إلى دعم البنية التحتية بكل ما فيها وجزء ثاني موجه إلى التوريد وتعزيز السوق المحلية، لكن أتساءل السيد الوزير، الكميات التي سيتم استيرادها من سينتفع بها؟ هل سينتفع بها أصحاب المطاحن؟ وهل سينتفع بها المهربون؟ أم سينتفع بها المواطن؟

ما نلاحظه في السوق وهذا يشهد به وعليه الجميع أن كميات السميد مثلا تضخّ من قبل الوزارة ولكن ليس هناك مراقبة، بدليل أن السوق تفتقر يوميا لحاجة المواطن للخبز.

المطلوب لا بد من إيجاد رؤية استراتيجية في غياب مخططات التخطيط.

سيدي الوزير، أنا أسألكم مثلا عن ولاية القصرين، منذ سنتين في 2021 و2022 لا توجد بها مخططات تنمية. أين أنتم كوزارة وأين غيركم من الوزارات؟ ألا تُسائلون المسؤولين الجهويين عن مقترحاتهم بخصوص مخططات التنمية؟ ألا تتدخلون؟ أليست هناك مشاريع معطلة؟ نبحث عنها هناك فلا نجدها ونسألكم فتجيبون بأن الإدارات الجهوية لم تتقدم برؤى وبمشاريع.

ما أقترحه في هذا الإطار، لا بد من الالتفات إلى هذا الأمر وهنا أتحدث خاصة وطنيا وجهويا عن جهة القصرين باعتبارها جهة واعدة فلاحيا خاصة في فلاحة الأشجار المثمرة، لكن يتعرض المواطنون لجملة من الصعوبات تتمثل في عدم اهتمام الدولة كليا بصغار الفلاحين، عدم توفير الضغط العالي، عدم توفير المياه، قطع أسباب التمكين من الرخص وهي تسند بالمحسوبية وبالرشوة.

عند التقدم بمطلب للحصول على رخصة حفر بئر فإنك لا تحصل عليها جهويا وتحصل عليها على مستوى وطني بالرشوة والتدخلات. كما أنّ صغار الفلاحين محرومون كذلك من تسوية وضعية أراضيهم العقارية، الأراضي الاشتراكية، أراضي الحبس، إمكانية المحافظة على تزويد المنتوج.

كما أن صغار الفلاحين محرومون أيضا من تسويات الوضعيات العقارية وخلق أسواق...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق. المقعد عدد 38.

السيد حسن جربوعي

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، بحكم أنني من منطقة فلاحية بحتة هناك أمران، إن تحدثنا عن الماء الموضوع الموجود الآن يقول أن السدود فارغة ولكن للنزل وللمناطق الصناعية الماء موجود، إن تحدثنا عن الأعلاف وعن القمح يقال الحرب الأكرانية والتغيرات المناخية خفضت من نسبة التساقطات، لكن بحكم أنني من عائلة فلاحية ومن منطقة فلاحية سأقدم لكم الأرقام المسجلة سنة 2022 وسنة 2023.

لدينا زراعة قمح "البسكري" الذي يتضمن 22% "protéine" الهكتار أنتج 6 طن و600 كلغ أي بمعدل 120 مم أمطار، الجفاف من 15 فيفري إلى 15 جويلية 2022 وبدون ريّ تكميلي هذا بمساكن بالساحل.

لديك "البادي" في قفصة النقطة أعطت 25 نقطة أي "القلبة" أعطت 25 "قلبة" وهذا غير سقوي. أيضا "الروماني" النقطة أعطت 28، القلبة أعطت 28 فالبسكري مثلا وعندما أصبح سقويّا وتمّ القيام بهذه التجربة في مناطق سقوية أتحدث في سنة 2023، يعني الآن ليس بعيدا أعطى الهكتار 30 قنطارا وزرع في الهكتار 100 كلغ. أعطى 30 كلغ في "الخطاف" 630 كلغ، هذا في جندوبة، أوضح هذه الأرض ضعيفة تم زرعها قبل ذلك بالفول وأعطت 40 كلغ 623 كلغ كذلك الشعير العرضاوي في مدنين 10 كلغ أنتج 400 كلغ.

نحن نتحدث في هذا البلد عن مطمورة روما، من العار علينا أن نتحدث في وقت عن مطمورة روما وليس لدينا لا الخبز ولا السميد، لدينا الهكتارات ولدينا الشباب ولدينا الأيادي ولدينا رجال ونساء أحرار مجنّدون للعمل، هناك مناطق وأراضي دولية لا أتحدث عن الأراضي التي تستغلها الدولة، الدولة لن تعطيك أرضها، لن تعطيك زيتونها، هناك أراضي بور، أراضي خربت، أراضي أغار عليها الخنزير والذئب، أنا من منطقة ريفية أتجول وأجد آلاف الهكتارات وهذا مصور "بالفيديوات" والصور، فلو ذهب فلاح وزرع في هذه الأراضي، أنا شخصيا زرعت كيسا من القمح أعطتني 30 كيسا.

والآن يتم استيراد القمح والشعير من الخارج، أين الاستراتيجية والتخطيط؟ هناك شباب يقوم الآن بالدراسة، سأتوجه بسؤالين فقط:

سيدي الوزير، الأسئلة المطروحة: هؤلاء الناس عندما يتنقلون بالبذور التي ذكرت أسماءها الروماني والبادي والخطاف مثلا من صفاقس لمدنين، تقوم الدولة بحجز هذه الكميات، منع تداول هذه البذور في البلاد التونسية، فعندما آخذ كيسا من هذه الأنواع وأريد تحويلها إلى منطقة أخرى يحجزها الأمن ويفتكها من صاحبها ويسلط عليك خطية.

أريد أن أفهم هل لدينا استراتيجية لهذه البلاد لنقف بها؟ هل سيتم تغيير هذه القوانين؟ كفانا من بارونات الفساد التي تعمل والتي كبلتنا حتى نستورد القمح والشعير من الخارج بينما بإمكاننا أن نعمل وأن ننتج وأن نعمل المستحيل.

بخصوص التجارب أعطيك اسم الكتاب ومن قام بالدراسات ويمكن لأي شخص أن يصحبني ليرى جليّا هذا الأمر.

موضوع آخر، هذه الأراضي يا أخي لا تمنحها للناس ولا تعطها لأصحاب الشهائد العليا بإمكان الدولة تأجيرها للناس، هناك أشخاص مجندون يريدون أن يستأجروا الأراضي، يمكنك أن تأجر لهم الأرض ويمكن اقتسام المردود مناصفة.

هناك طرق للخروج بالبلاد من مأزق السميد والخبز إلى يوم يبعثون فقط بمجرّد نظرة وبثّ روح جديدة وبثّ نفس جديد وفكّ التكبيل الحاصل في الإدارات، لم نفهم عندما يذهب عضو مجلس نواب إلى إدارة يصبح موضع شك، لقد جئنا لنعمل، لم نأت طمعا في الكراسي ولا طمعا في "الزوز فرنك" التي نأخذها، لقد وجدنا في أنفسنا القدرة لنغير من واقع البلاد، على الأقل الناس يستمعون إلينا ويفهموننا عندما نذهب لنتحدث معهم، نحن نأتي بمشاكل الأهالي، فالناس تتذمر ومن هذا المنبر الذي نتحدث فيه الآن لم يتم ذكر أسماء المعتمديات في قفصة والقصرين وصفاقس وسيدي بوزيد، اليوم يتم ذكر المناطق بالاسم، فقد تم المس من الناس والناس لديها صدق بأن البلد يسير في السكة ولكن يسير كالسلحفاة ندفعها...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا، نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

نرى أنه من الضروري مراجعة منظومة الحبوب وإيجاد تمويلات لأنه من الأكيد أن هذه المنظومة تتطلب مراجعة لكن ما يتوجب مراجعته هو الفلاحة في تونس بصفة عامة، لأن هناك بعض الأرقام عندما نقارنها بغيرنا في تونس هناك 3 مليون هكتار أراضي زراعية وفي مصر هناك 3 مليون هكتار.

مصر بلد له اكتفاء ذاتي، مصر اليوم تصدر لنا البصل والبطاطا والفول وتونس تستورد اللوبيا والحمص والجلجلان والزيتون، نحن نستورد كل شيء من مصر. مصر تعد 120 مليون ساكنا ولدينا نفس مساحة الأرض الزراعية.

في الحقيقة هناك مشكل في تونس، هناك تراجع في الأراضي الزراعية للقمح الصلب، سنة 2012 كنا نزرع 663 ألف هكتار وسنة 2020 أصبحنا نزرع 543 ألف فقط، تراجع تقريبا بـ 120 ألف هكتار يعني أننا اليوم بصدد إصلاح منظومة الحبوب.

تعتمد هذه المنظومة على الفلاحين، إن الفلاح اليوم لا يرغب في زراعة القمح أصلا، نحن نقوم بالرقمنة والنقل كل هذا والفلاح الذي يمثل رأس المال لا يرغب في زراعة القمح والشعير في هذا البلد.

بالنسبة إلى القمح اللين من 126 ألف هكتار سنة 2012 إلى 63 ألف هكتار فقط سنة 2020. هذا هو السؤال الهام، قبل كل هذا يجب أن نشجع الفلاح على الزراعة، فلماذا لا يرغب الفلاحون اليوم في الزراعة؟

اليوم لا يوجد إقبال من الفلاح على الزراعة لأنه لا يجد حقوقه لأننا ندفع للفلاح أقل من كلفته وهذا الأمر يشبه منظومة الحليب لأن الفلاح هو الخاسر.

السيد الوزير، إن الفلاح اليوم لا يجد البذور الممتازة، 20 % فقط من الأراضي المزروعة هي بذور ممتازة. اليوم عندما يزرع الفلاح القمح يجب عليه أن يزرع الأسمدة كذلك.

اليوم لا يوجد ثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط الأزوتي الذي ننتجه في تونس، لأننا بلد منتج للفسفاط والأسمدة لكنه غير موجود في تونس.

كيف لنا أن نصل إلى معدل إنتاجية يقدر بـ 60 و70 وحتى 100 قنطار في الهكتار بدون أن نستعمل الأسمدة؟

من المشاكل انعدام إحداث مشاريع تحلية للمياه واستعمال المياه المعالجة بطريقة علمية على غرار العديد من البلدان، نحن لا نراقب الأسمدة والأدوية وحتى الفلاح الذي ندفع له أقل من كلفته لا نقوم بخلاصه في الموعد المحدد حيث يبقى ينتظر لأشهر عديدة.

الأراضي التي نخسرها تتم زراعتها زيتون ولوزا يعني أن الفلاح يقوم بالتغيير. بالمناسبة، عندما نعرف موجات جفاف طويلة مثل التي مررنا بها ورحمنا الله بالغيث في شهر جوان، نتمنى أن تفكر الدولة في كيفية السقي، لأن العديد من الأشجار ماتت، وسعر برميل الماء في عدة أماكن يصل إلى 70 و80 دينار، على الدولة المحافظة على مخزونها من الأشجار ومن اللوز والزيتون لأن الفلاح غير قادر على ذلك.

السيد الوزير، هذه المنظومة فيها خاسرون وفيها رابحون. الرابحون في هذه المنظومة هم الذين يخدمون دعم الدولة وتراخيصها وتكلفة المواد المدعمة والخاسرون هم من كلفة إنتاجهم غير مدعمة وسعر البيع تحدده الدولة تحت السعر الذي يجعلهم يعيشون حياة كريمة ويواصلون الاستثمار في قطاعهم.

أنا متأكد لو كان قطاع زراعة الحبوب أو إنتاج الحليب وليس فيه شركات كبيرة مثل إنتاج لحوم الدجاج والبيض لكانت أسعار هذه المواد غير محددة من قبل الدولة والدولة ستراجع أسعارها من أجل أن تضمن مرابيح هامة وقارة، شكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا، مرحبا بك السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير، اليوم أريد أن أكون هادئا ولن أرفع صوتي وصدقي يبقى دائما متواصلا ولكن اليوم بالذات أريد أن أبعث رسالة مطمئنة للشعب التونسي من خلال سيادتك لكي أحملك أمانة أمام

الشعب التونسي، أن تبلغي رسالة في أول اجتماع للحكومة بالسيد رئيس الجمهورية الذي يحترمه الشعب التونسي ويحبه ولديه آمال كبيرة في مسار 25 جويلية لتغيير هذا الواقع المزري، هذه أمانة.

هل تعدني السيد الوزير؟ وعد؟ تعدني بإبلاغ رسالة للسيد رئيس الجمهورية، إن الشعب يريد رسالة طمأنة للوضع الاقتصادي والاجتماعي المهترئ الذي وصل له المواطن التونسي الذي يظل لساعات ينتظر أمام المخابز للحصول على الخبز ويبحث كل يوم على الزيت والسكر وعلى متاهات، من المفروض أن يفكر المواطن التونسي في العمل عوض أن يفكر كيف سيعود بالخبز إلى بيته وأطفاله.

أنتم خبراء ومخططون ونحن نفرح ونطمئن ولدينا ثقة كبيرة في كفاءاتنا التونسية، فعندما أسافر وأستمع إلى الخبراء يتحدثون عن موجات الإذاعة عن كيفية خروج تونس من هذا الإشكال الاقتصادي والاجتماعي فعلا أشعر بالارتياح.

عندما نتذكر سنغافورة وهي أقل من جزيرة قرقنة صدقني أضحك على نفسي وعلى خبرائنا، ليس جميعهم بطبيعة الحال.

مشكلتنا في الإرادة السياسية إن الإرادة السياسية متوفرة بإذن الله في أعلى هرم السلطة وستكون متوفرة إن شاء الله في البرلمان. أين يكمن الإشكال إذن؟ الإشكال في الحكومة، الحكومة السيد الرئيس وسأنزه الوزراء لكن مع كامل احتراماتي لمن لا يستحق، هناك إشكال كبير في إداراتنا وهناك من يضع العصا في العجلة وأتعصب عندما أتذكر الفساد.

لا إلاه إلا الله محمد رسول الله، لدينا فساد كبير في الإدارات ولدينا فساد بأنواعه، فهناك مرتشي في الإدارات وهناك من لديه أهداف وغايات سياسية لضرب مسار 25 جويلية وينسى أن السفينة تحمل الجميع وإذا غرقت لا قدر الله فإنها ستغرق بالجميع، لكن رسالة طمأنة للشعب التونسي بإذن الله لدينا الحاسة السادسة لأننا صادقون ومؤمنون أن تونس ستنتصر على أعدائها وعلى اللوبي السياسي واللوبي الاقتصادي الفاسد الذي يرغب في نخرها من الداخل والخارج.

السيد الوزير، أريد في هذه اللحظة أن تبلغ رسالة طمأنة للشعب التونسي بما أنكم خبراء في التخطيط كيف يمكن لتونس أن تخرج من عنق الزجاجة وحول مسألة تغيير العادات والتقاليد كيف يغير المواطن التونسي عاداته لكي يتمكن من أكل الخبز.

السيد الوزير، هل تعرف كيف يغير وتجعلوه يفقد الثقة، هل تعرف كيف يغير المواطن التونسي؟ عندما يأكل 100 غرام من اللحوم يوميا و200 غرام من الأجبان، أقل سعر هو سعر الخبز...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد شفيق الزعفوري عن كتلة ينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد شفيق الزعفوري

شكرا سيادة الرئيس،

السادة النواب،

موضوع بسيط، صغار الفلاحين، لا يجب أن نستهين بكلمة "صغار" لأني أعلم جيدا قوة وصمود ومجهود هؤلاء، فأهل مكة أدرى بشعابها.

هؤلاء الصغار وكما تعلمون السيد الوزير هم الذين جعلوا من الفلاحة القطاع الوحيد الصامد، فيجب أن نشكرهم على كل قطرة عرق رغم إهمال السلطة لهم.

فلنغير التسمية "عظماء الفلاحين". نحن نملك كل المقومات الطبيعية والوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحاصيل الاستراتيجية خاصة الحبوب والأعلاف ولكن من بين العوائق التي يتعرض إليها عظماء الفلاحين هو مشكل العقار.

كما نعلم جميعا أن كل المجالات يتعرض نشاطها إلى العديد من المشاكل ما عدا نشاط المجال الفلاحي مثلما يقولون من يسقط يرحمه الرحمان.

كيف يمكن إنقاذ هؤلاء علما أنهم لا يملكون لا "سندات" في أراضيهم ولا آبارهم قانونية وبالتالي حرمانهم من كل المنح وحتى إن وجدت فإن القانون يجرمهم من ذلك.

سيادة الوزير، عزوف الشباب -ليس الشباب فقط- فاليوم عزوف الشباب والكهول يطال المجال الفلاحي والدليل الناتج المحلي الإجمالي من 17 % من التسعينات إلى 8 % بالإضافة إلى العجز المتواصل في تغطية الواردات الغذائية ينهار بنسبة 30 %.

سيادة الوزير، منّ الله على هذه البلاد بتنوع كبير في المجال المناخي إضافة إلى ثراء المجال الترابي، إلا أن هذا القطاع يعاني، فمتى سيتم إعادة تفعيل خليات الإرشاد الفلاحي؟ خليات الإرشاد الفلاحي ودورها المهم.

مشاكل القمح، إضافة إلى عدم التشجيع على توفير المساحة الكاملة، هل تعلم أن ضعف إنتاج هكتار واحد لا يصل حتى إلى المستوى المتوسط وذلك عائد إلى غياب خليات الإرشاد الفلاحي ومتابعة الفلاحين.

سيادة الوزير، عند زيارة أي ولاية سيادتكم أو كل الوزراء، لا تجعلوا زياراتكم محدودة، تنقلوا بحرية ولا تقفوا عند الولايات أو المنشآت فإن مجرد رؤيتكم يبعث في هذا الشعب الأمل والنشاط.

سيادة الوزير، كرئيس للجنة التخطيط أنتظر أن تكون زيارتك المقبلة ليس إلى لجنة المالية بل إلى لجنة التخطيط وشكرا جزيلا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له تسع دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

تحية إلى السادة النواب وإلى الشعب التونسي،

السيد الوزير، أعتقد أن وزارتكم هي الدماغ المفكر للحكومة، فأنتم تفكرون في سنة 2025 و2035 وبالتالي ألتمس منكم أن تحدثوا خلية قارة بوزارتكم للجامعة التونسية للأساتذة الجامعيين والطلبة الذين يقومون بأبحاث، تكون لديهم خلية قارة بالوزارة تربط بين السادة المديرين العامين والجامعة لكي يتكفلوا بالأبحاث التي تحتاجها بلادنا وتقومون بتمويلها ويكونون رجال المستقبل لتونس. ما عدا ذلك لن أتحدث كثيرا عن الجانب الفكري وسأمر إلى المشاريع.

أنا من جرجيس وأمثل هذه الجهة، لدينا شركة محترمة هناك أحييها وأحي إطاراتها وعمالها وهي شركة "الكوتيزال" وأعلم كل كبيرة وصغيرة عنها منذ ما قبل نشأتها، هذه الشركة قد نشأت بمقتضى أمر علّي من الباي سنة 1949 وشروط النشأة تختلف عن آخر عقد أبرم مع الدولة التونسية لأن في ذلك العقد هناك إمكانية مغادرة

الشركة وفي العقد الجديد تغادر بتعويض وهي الآن تقوم باستثمارات كبيرة.

بالتالي، ستضعنا أمام أمر واقع إذا قررت أن تغادر في يوم لن نستطيع ذلك وهذا مضى ليس في حكومتكم، لكن الدولة مسؤولة ونتمنى أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار في عقود قادمة.

المسألة الموالية التي يمكنكم الآن التدخل فيها: الكوتيزال تصنع الملح تأخذه من البحر وتجففه بالشمس ثم تقوم ببيعه. تحولت إلى الشركة يوم 15 ماي ولست سلطة تشريعية فأنا منتخب أمثل مواطني جرجيس لا أمضي عقودا ولا أشترط شروطا ولكن قلت لهم بودي على مدى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات لن يكون هناك ربط مباشر بالبحر وتحفرون آبارا بجانب البحر وتقومون بـ " pompage " للوادي لكي لا يمر غذاء السمك وبيض السمك للملح وتبقى في البحر، لأني لاحظت وجود السمك في السبخة في جوابي الملح ويمر عبر الوادي، هناك حاجز لكن يا حبذا وجود "des puies" يجلبون منه. هذا فيما يخص الشركة.

السيد الوزير، أين وصلت دراسة القطارات السريعة التي أذن بها السيد الرئيس؟ بودنا معرفتها.

أين وصل مشروع السكة الحديدية قابس مدنين جرجيس بن قردان الذي تحدث عنه بورقيبة سنة 1983؟ يعني أكثر من جيل إلى الوراء وإلى حد الآن هناك من عائلتي ومن أهل الجنوب من لم ير القطار منذ صغره إلا من خلال صور الغلاف في المدارس.

السيد الوزير، أين وصلت الدراسة المتعلقة بجسر بوغرارة مدنين وأجيم جربة؟ هذا الجسر كثر عنه الحديث والمشروع الصيني بودنا أن نعرف ماذا فعلت وزارتكم بخصوصه؟

هل ما زال مشروع كلية الطب قائما؟ لأن أمامي وثائق هذه إحداها أن في إطار استمرارية الدولة هنا يقول "لم يطرأ عليها أي تغيير وقد انطلقت بعض الخطوات العملية لتجسيمها"، هذا بلاغ من وزارة التعليم العالي بتاريخ 29 حانفي 2014.

ثم هناك وثيقة أخرى كذلك لم تلغ هذا المشروع، لا تهمني النهضة ولست من النهضة والمتضررين منها، لكن في إطار استمرارية الدولة والدفاع عن حق الجهات هذه الدولة ملتزمة يمكنني تقديم نسخ من الوثائق، نريد معرفة أين وصلت هذه المشاريع؟

السيد الوزير، فضاء الأنشطة الاقتصادية الحرة له عقد مع الدولة الممثل في وزارة التجهيز أن يقع الربط خارج الفضاء من قبل الدولة تجلب الكهرباء والماء، وهذا الفضاء قدم مطلبا للتزود بالغاز الطبيعي ترد عليه الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضرورة دفع 15 مليار لجلب الغاز من خلف الله إلى جرجيس على 18 كلم. الوثائق متوفرة لدي، الدولة لها التزام وإذا لم تلتزم بالتزاماتها فمن سيحترم ذلك؟ أريد منك تقديم فكرة هل ستزودون فضاء المنطقة التجارية الحرة بجرجيس بالغاز الطبيعي أم لا؟ مع العلم أنكم ملتزمون بذلك.

مسألة أخرى السيد الوزير، لدينا ميناء في جرجيس يكلفنا حفره على مدى خمس سنوات 20 أو 25 مليار لأن الحماية الجنوبية للميناء لم تتم بالتالي لا يمرر مدخل الميناء السفن الكبيرة، وهذا إلى حد الآن.

والأكيد أنتم على بينة من ذلك يدفع الشعب التونسي 25 مليارا لأنه لا يوجد جدار حماية من الجهة الجنوبية والسفن التي تفوق حمولتها 8000 طن لا تدخل. بالتالي تصدر السفن الملح والجبس والسفن الكبيرة لا تدخل لجرجيس ولا أعلم متى يحدث الحفر وعلى حد علمي أنه سيتم في بداية سنة 2024.

لدينا مشروع آخر أنت على بينة منه وهو "صولارتاك" الموجود في الخصين في جرجيس المعروف باسم مشروع فريعة الذي سيشغل 4000 مهندسا وسينتج الطاقة البديلة التي تبحثون عنها ولديكم مشروع لتصل تونس إلى 35 % من الطاقة وهي الطاقة البديلة.

المشروع متوقف منذ تقريبا 15 سنة لتغيير صبغة أرض، الأرض إلى حد الآن ذات صبغة فلاحية، نغير جزءا منها وفي انتظار مثال التهيئة العمرانية إلى آخره.

مشاريع مختلفة، هذه مؤسسة ألمانية لصنع الثلج ومعدات الثلج جاءت إلى تونس منذ سنة ولها فروع في كل بلاد الدنيا، لن أذكر اسمها لتجنب الدعاية ومستعد أن أتحدث معك أو أقدم لك الممثل القانوني. ذهب إلى ميناء جرجيس ليبدأ بمعمل صغير للثلج ونحن في حاجة إليه مساحته 50 م^2. ممنوع استعمال الكهرباء، فقط الطاقات البديلة في حين أن المحركات لا تعمل بالطاقات البديلة يعني ألقه في اليم مكتوف اليدين وقل له إياك أن تبتل. لهذا لا توجد قيمة مضافة ولهذا تتنقل وزيرة المالية من مكان إلى آخر.

مشروع آخر أحدث مواطن مغسلة عصرية في آخر لحظة يعلموك أن الأرض ذات صبغة فلاحية ولن نمكنك من الكهرباء، استثمر تقريبا مليارا وكلف عوني حراسة حارس في النهار وآخر في الليل لكي لا تقع سرقة التجهيزات والمشروع متوقف بدون عمل.

مواطن آخر إشغال وقتي للملك العمومي البحري، وكالة تهذيب الشريط الساحلي لم توافق، هذه الدولة جزر ليست أشخاص مرتبطين ببعضهم البعض، اليابانيون جزر ومرتبطون ببعضهم.

سيدي الوزير، هذه المشاريع المتعددة لأشخاص...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة عواطف الشنيتي، غير منتمية ولها أربع دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

مشروع هذا القانون من البنك الإفريقي لدعم منظومة الحبوب. مكونات المشروع فيه إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب، هل التونسيون في حاجة إلى من يشرح لهم القيمة الغذائية للحبوب المحلية التونسية؟

في الحقيقة، أنا كدكتورة في الفيزياء هذا البند لم يقنعني.

القرض موجه إلى تجهيز المخابر وبعث خمس مؤسسات جديدة، هل سنرسل مؤسسات أخرى في حين أننا لا نملك حبوب السنة المقبلة؟

القرض لا يوجد فيه انعكاسات إيجابية مباشرة على الفلاح خاصة في جائحة مثل السنة وأنا أصيلة ولاية باجة مطمورة روما لدينا خمس معتمديات جائحة يعني المحركات لم تشتغل في أراضينا، قمنا بحرث أرضنا منذ شهر فيفري ومارس وأنا فلاحة من بين هؤلاء الفلاحين.

الشيء الإيجابي الوحيد للفلاح وخاصة صغار الفلاحين ما دمتم ستسهلون عليهم اقتناء قرض من "BTS" نريد استفسارا، أليس لدينا "BNA " أو البنك الفلاحي؟ لماذا نؤلف حكاية أخرى ونجلب"BTS"؟ لماذا لا نتركها تعتني بالصناعات التقليدية وبالعاطلين عن العمل وبالشباب؟

السيدة الرئيس،

السيد الوزير،

الفلاحون يعانون منذ ستّ سنوات جائحة في باجة واتجهوا إلى بيع حيواناتهم وعدنا مثلما حدث في عهد الاستقلال النساء يهرعن ووراء المحركات يجمعن الأشلاء لكي لا يضطررن إلى بيع أبقارهن التي قمن بشرائها عن طريق "BTS" وهذه وقائع.

السيد الوزير، رجاء هذه القرارات التي تأخذونها لا نفهمها، عذرا لأننا أحيانا نخرج عن صلب الموضوع ونتشنج، هذا القرض الذي سنتمتع به سنهيئ به خزانات الحبوب ونشتري به عربات نقل حبوب، هل هناك صابات لنهيئ قطارات؟ ليس هناك صابات هل سنجهز الحصير قبل الجامع؟

السيد الوزير، القرض لفائدة الحبوب فهل تحدثتم مع مختصين في وزارة الفلاحة؟

أنا في مكتب اللجنة فهل تحدثتم مع لجنة الفلاحة في هذا الموضوع؟ أنا دائمة الحضور في اللجنة ولا علم لي بالموضوع.

سيدي الوزير، لو أردنا أن نخدم تونس فعلا فلا بد أن تكون لدينا رؤية ونقوم بخلية أزمة في رئاسة الحكومة تشمل الفلاحة والاقتصاد والداخلية والمالية والبنك المركزي لكي نفكر في إنجازات فعلية للفلاحين فـ 90 % من فلاحي تونس صغار لديهم 10 و15 هكتارا حتى يعود الأمل إلى الفلاح.

السيد الوزير، ولاية باجة لا يوجد بها بذور، نحن الفلاحون نتضامن فيما بيننا رجاء أترك لي بذوري، رجاء خذ بذوري والدولة لا حياة لمن تنادي.

حقيقة، أول مرة أقف أمام أمر أحتار فيه وأبقي أفكر هل سأصوت لفائدته في حين أنني غير مقتنعة أن هذا الأمر موجه إلى قطاع الحبوب وسيساعد الفلاحين وسيعطي أملا لمن ينتظره أم سيوجه إلى أشياء أخرى، نرجو منك إجابة.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير والطاقم المرافق له،

يتعلق هذا القرض بالاستثمار في القطاع الفلاحي وفي قطاع الحبوب والتشجيع على البحوث.

كل هذا إيجابي ولكن السيد الوزير اليوم الفلاح التونسي يعاني ولا بد من البحث عن آليات تحقيق النمو الغذائي وهذا لا يتحقق إلا بتشجيع الفلاح وبحل جذري لكهربة الآبار والإصلاحات الجذرية للقطاع الفلاحي.

الفلاح اليوم يعاني والآبار العشوائية كثيرة بدون كهرباء، لا بد من إيجاد حل بين الفلاح والإدارات لتسيير إنتاج الحبوب والابتعاد عن الزراعات السقوية التي قامت بتحطيمنا. لا بد من حل جذري لأن الفلاحين يعانون وكذلك الزراعات السقوية من جلبانة وفلفل من أسباب نقص المياه.

الموضوع الموالي السيد الوزير يخص تخطيطكم ونظرتكم لديوان الأراضي الدولية الموجودة على البلاد التونسية. اليوم ديوان الأراضي الدولية بالعلم يحتضر، انتهى وتحطم وماتت الأبقار والمخطط الذي أنجز لزراعة الزيتون والرمان لا وجود له، ماتت الأشجار والكهرباء منقطعة.

ما هذا وما هذا وما هي نظرتنا اليوم؟ هل نريد تحطيم ديوان الأراضي بالعلم؟ هل هي استراتيجية واضحة لبيع هذا الديوان للاستثمار أو للانفتاح؟

السيد الوزير، اذهب واسمع اليوم وسترى أن كل شيء انتهى في الدواوين.

نحن نريد نظرة ونريد حلا، إن هذا الديوان كان ينتج وكان يحقق نموا غذائيا لتونس في السنوات الفارطة. ما هو الحل؟ أين وزير الفلاحة؟ أين مدير ديوان الأراضي الدولية الذي قام بزيارة منذ شهر ألقى نظرة على ديوان الأراضي ثم غادر.

لو كنت وزيرا للفلاحة لعزلته أمام ما حدث اليوم في ديوان الأراضي. ألقي نظرة فقط، لقد ماتت الأبقار، هناك إحساس غريب لدى الفلاحين عندما يشاهدون زراعة 15 ألف شجرة زيتون ورمان انتهت، ما هذه النظرة؟ إلى أين نأخذ تونس اليوم؟ ما هي النتيجة؟

لن تتحقق نتيجة إلا بتضافر جميع الأيدي من أجل إصلاح زراعي شعبي، لا بد أن يجتمع الفلاح والمسؤول والوزير والرئيس ويكونوا يدا واحدة لكي لا نمد يدنا مرة أخرى ونحقق الاكتفاء الذاتي ونشجع الفلاح، عندما نطلب منه زراعة القمح والشعير السنة المقبلة ستجد منحة من الدولة وبالتالي لن نلجأ مرة أخرى إلى جلب الحبوب والمعذرة على تشنجنا السيد الوزير.

رجاء التفاتة إلى ديوان العلم...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن زينب، عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

أكثر من خمس دقائق لأن الزميل أضاف لي أربع دقائق إذن لدي تسع دقائق.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

غير مسجل لدي.

السيد عبد القادر بن زينب

زميلي في الكتلة قدم لك ورقة مكتوب عليها تسع دقائق.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

اسم الزميل لو سمحت السيد عبد القادر.

السيد عبد القادر بن زينب

السيد كمال أو السيد صابر، كنت أظن أن التوقيت تسع دقائق، لا يوجد إشكال.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لك ثماني دقائق. تفضل السيد عبد القادر بن زينب.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيدة الرئيس،

أود الترحيب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، إن وزارة التخطيط تعتبر العقل المدبر للحكومة والدولة. عندما تخطط لا يجب أن تخطط للحصول على قرض وإنما تخطط للقيام باستراتيجية واضحة لكي لا نضطر إلى الاقتراض مرة أخرى.

عندما تقوم وزارة التخطيط باقتناء قرض فيا خيبة المسعى يعني "كان القطرة من السقف مولى الدار وين يهرب".

السيد الوزير، مسألة أخرى، نحن نستهتر بصغار الفلاحين وبالفلاحة التي تعتبر مسؤولة عن الأمن الغذائي للشعب التونسي، هل فكّرتم اليوم فيما سيحل بالفلاح بعد انحباس الأمطار وبعد الحبوب التي تم زرعها وحرثها بواسطة الديون والشيكات؟ من أين سيدفع؟ سيكون مآلهم لا قدّر الله السجن لأن "وخّر وخّر ظهر البهيم وفى" والآن نحن هنا والحمار في السرس ليس هناك ظهر.

اليوم أستغرب لأن من يشتري سيارة جديدة يوفرون له " roue de secours" متى يقع استعمالها؟ عند حصول عطب في الإطارات وتتعطل السيارة نضطر إلى تغيير الإطار.

عندما تقول أننا نستغل المائدة المائية السطحية وليس الآبار العميقة، عندما وقع جفاف في البلاد ولم ننفع الفلاحين إلى أن أصبحنا نستورد البصل والبطاطا من مصر.

السيد الوزير، هل تعلم أن لدينا 580 ألف هكتار من الأراضي الدولية من بينها 180 ألف هكتار غابات، 400 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، ثم نستورد القمح ونجد صعوبة في الشعير، والأدهى والأمر نقترض لبناء خزان، ماذا سنضع فيه؟

عندما يكون مكان الخزان في رادس والقمح من باجة يعني المطاحن في باب سعدون والمنتجون الكادحون في جندوبة وسليانة والكاف وباجة وسيدي بوزيد.

لماذا لا نقوم ببناء هذه المطاحن والسيلونات في هذه المناطق؟ إذا كنا في فترة الاستقلال نفكر بهذه الطريقة فنحن لم نواكب العصر ولم نغير تفكيرنا. مثلما ذكرت الزميلة أن السيدة الوزيرة جاءت من أجل الحصول على قرض لأننا إذا لم نوفر للمالية موارد للجباية والامتيازات بطبيعة الحال أن وزارة تدفع الأجور ونحن وزارة التخطيط والمالية قمنا ببحث علمي، ولا بد أن نقدم مشاريع وأموالا وغيرها.

أين البحوث؟ عندما نتحدث عن الشح المائي في العالم وليس فقط في بلادنا ألا يمكننا القيام ببحوث لاكتشاف بذور أخرى تستهلك أقل كمية من الماء؟

اليوم إيطاليا التي كانت أول منتج للطماطم فرطت في إنتاج الطماطم وأصبحت تستوردها من تونس و"جدرة" الطماطم أكثر من 10 متر مكعب ثم نقوم ببيع الكيلوغرام بـ 200 مليم وتصبح الطماطم معلبة وهي مضرة. ألم يئن الأوان إلى تغيير الفكرة وإلغاء هذه النبتة الضارة ويا ليت لو يجني الفلاحون شيئا بل يقومون ببيع الطماطم بأسعار زهيدة جدا، ألم يحن وقت التغيير؟

اليوم عندما نتحدث عن الطاقة البديلة، عوض اقتناء قرض وبناء خزانات ألا يمكننا أن نقدم تشجيعا للفلاحين لاستغلال الطاقة الشمسية؟

ألا يمكننا أن نشترط على المصانع المحدثة من جديد استعمال الطاقة الشمسية البديلة مقابل منح الرخصة؟

اليوم على مستوى وزارة البيئة نفس العملية، هل أن حكومة متماسكة، وزارة لها استراتيجية ورؤية، ويكون لدينا مستقبلا واضحا أمامنا. صحيح يمكننا اليوم اقتناء القروض بدون البكاء على الأطلال ونقول في كل مرة العشرية السوداء والعشرية الخضراء والعشرية الحمراء. ماذا فعلنا؟ فلنقم بالتغيير ولنغير نظرتنا.

لماذا لا نستغل هذه الأراضي الدولية في زراعة القمح أو نوزعها على صغار الفلاحين طبق كراس شروط حسب المناطق في الشمال الغربي لدينا الزيتون والقمح ونشترط على المانحين استغلال الأراضي في الزيتون والقمح.

نستغلها في تستور بزراعة الرمان وفي الوطن القبلي في البرتقال وفي الجنوب في التمور وهكذا نحقق 10 مليون زيتونة و10 مليون شجرة تمور ونحتل المرتبة الأولى في التصدير.

لماذا الأمور سوداء أمامنا، فغرقنا في القليل من الماء؟ اليوم نحن ننتظر وندعو الله "الكفّار" ولست أدري ماذا، ثم يأتون بأئمتنا وبرتدي الإمام الجبة ويشرع في الدعاء، لم يوفروا لنا دواء الكورونا، لا بد أن نعوّل على أنفسنا، لا خير في قوم يحكمون من وراء البحار.

نحن اليوم ثمانية أو تسعة ملايين لم نستطع العيش في تونس، ألهذه الدرجة؟ تعالى إلى مجلس النواب ووافق لي على قرض.

وزارة التخطيط لا يحق لها طلب قرض، وزارة التخطيط هي العقل المدبر للحكومة لإخراجنا من المأزق الذي نمر به، أين خبراؤنا؟ أين العقول التي أنفقت الدولة على دراستها؟ أين البنوك التي يجب أن نجدها وقت الشدة وتعطينا القروض في حين أن أرباحها متأتية من المواطن والفلاح الفقير؟

إذا لم نقف اليوم إلى جانب الفلاح الصغير ونعوّض له ونقدم له إعانات في الريّ قطرة قطرة والطاقة الشمسية عند انعدام ماء السدود، ثم تشتري كيلوغرام من البطاطا بـ 3000 ويثور الشعب على صفحات التواصل الاجتماعي على استيراد البطاطا بالعملة الصعبة ووجود مواد مسرطنة في البطاطا والبصل.

اليوم لا بد من تحمل مسؤوليتكم ويجب أن تتحمل الدولة مسؤوليتها وتراجعوا أنفسكم قليلا في كيفية الخروج من المأزق...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد الأنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله سبع دقائق، فليتفضل.

السيد الأنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

سيدي الوزير، سأسترجع "les réflexes des années universitaires" ولو أنّي سأتحدّث "en dilettante" ولست "un agronome" ولست مختصا في المجال الفلاحي لكني أعرف أنّ ما قمت بتدريسه في الجامعة أنّ بطاقة تعريف كل دولة تتمحور حول تجاربها التنموية.

وكما تعلمون جيدا سيدي الوزير، أنّ وزارة التخطيط تداول على إشرافها عدة أشخاص "de grosses pointures" وبطبيعة الحال

نتوسّم خيرا منك ونرى أنكم قامة من القامات ويشرّفنا حضورك بيننا في مجلسنا وفي الحكومة كمسؤول سياسي في بلادنا.

"personnellement Je connais des histoires" على سبيل المثال أنّ من أحدث هذه الوزارة سابقا المرحوم التيجاني الشلي والصادق وناس وهما من الكفاءات الوطنية من جيل الاستقلال. هذاما أردت التعريف به كمقدّمة.

هذا النوع من القروض سيدي الوزير لا يقلقني، لماذا؟ لأنه "c'est un crédit d'investissement" والمعذرة إن ذكرته باللغة الفرنسية "est surtout un crédit générateur de valeur ajoutée" "والقرض ينص حقيقة "qui touche un secteur vital" ونحن اليوم نعيش فترة صعبة فالمسألة عادية جدا ونصادق عليها في فترة كهذه وكما ترون أنّ الجميع يعيش في مناخ من الاحتباس الحراري " un réchauffement" "c'est un problème à l'échelle planétaire" ونعيش عدة مشاكل والمشكل في القطاع الفلاحي لا يقتصر على المستوى الوطني فقط بل على المستوى العالمي كذلك ويعيش العالم أيضا عدة تحديات منها الأمن الغذائي والأمن الطاقي ومسألة الماء والأمن بمفهومه الشامل كما نعيشها نحن أبضا فبلادنا ليست بمعزل عن كل هذه التحديات وطبعا لا بد من التسلح والاستعداد لمواجهتها خاصة.

وبالرجوع لربط التاريخ بالحاضر والمستقبل " liaison de l'histoire avec le présent et le futur" سيدي الوزير، تاريخيا لدينا في تونس بذورا وطنية ولاّدة، خلاّقة وممتازة كما تحبذون تسميتها وكانت المنظومة تقريبا متوازنة وحتى العجز الذي عشناه من قبل حقيقة لم يبلغ مستوى العجز المالي ولا أريد تكرار ما ذكره الإخوة الزملاء أنّ تونس هي مطمورة روما وإن أردت التحدث في هذا الموضوع فسوف يصبح درسا في التاريخ وهذا ليس ممكنا الآن.

سأنتقل إلى سؤال ربما يفاجئك سيدي الوزير، وسوف تتساءل لماذا أطرحه عليك أنت شخصيا؟ وقبل تناول السؤال سوف أقدّم تمهيدا في ذلك: نحن نعرف أن العمل الحكومي هو عمل متضامن ومشترك أريد أن أسألك سيدي الوزير وبالتأكيد في نفس المسألة حول الأمن الغذائي بما أنّك عضو في الحكومة ماذا أثمرت جهود الخارجية التونسية في مجال تأمين الأمن الغذائي خاصة أننا نعرف أن السيد وزير الخارجية تحول مؤخرا لمشاركته في قمة روسيا-أفريقيا وتقابل مع الرئيس التركستاني ونود أن نعرف أين وصلت المقابلة؟ وماذا أثمر هذا اللقاء؟ " Quel est le fruit de cette rencontre"

مسألة أخرى سيدي الوزير وكما ذكرت في مجال اختصاصي " je suis très curieux et je fouille et je fais une sorte d'archéologie " في كل المسائل وأريد أن تمدّنا بتفاصيل الاستراتيجية الوطنية في مجال الغذاء وقطاع الحبوب وهي المسألة التي تمسّني ونعيشها بصفتي نائب على دائرة نابل وجهتي الوطن القبلي وأعرف مشاكل كل الجهات الأخرى بحكم اختصاصي وتنقّلي.

سيدي الوزير، النقطة الأولى هي نقطة الأراضي non affectés، "les terrains aux enchères non affectés" والمسألة حيوية بامتياز وبالنسبة لي" la bonne gouvernance" هي الاستغلال الرشيد لهذه الأراضي وإن لم نحسن استغلالها وخاصة "leur affectation" فلا يمكننا أن نخرج من التبعية ولن نحقق الأمن الغذائي وسيادتنا الوطنية وكل هذا خيار وطني وأحدثك " en connaissance de cause

" وحسب معرفتي بجهتي الوطن القبلي هناك مشكل توزيع هذه الأراضي.

المسألة الثانية في اعتقادي أيضا هي هامة جدا وحيوية وهي تتعلق بدعم الإنتاج ودعم الفلاح.

سيدي الوزير، دعم الإنتاج الفلاحي الغذائي في جميع المنظومات وليس في الحبوب فحسب بل في الحليب وتربية الماشية والزيوت وبالتأكيد في القمح والغلال والخضر حتى يطمئن على الأقل قلب شعبنا على أمنه الغذائي وعلى إحساسه بالتقليص من هذه التبعية.

دعم الفلاح والإنتاج أيضا هي مسألة حيوية "une question vitale" مثلما ترون التجارب الأخرى في أوروبا والاتحاد الأوروبي وغيره وفي العالم ككل في بعض الأحيان يفوق الدعم للفلاح كلفة شراء الحبوب المستوردة فتنزل الدولة بكل ثقلها لدعم الفلاح بكل الوسائل كلفها ذلك ما كلفها ونعرف بكل أمانة أن هذا ليس عزيزا على دولتنا، دعم كبار وصغار الفلاحين ولا أريد تكرار ما قيل وما ذكر والسادة الإخوة أكثر مني معرفة بهذا الشأن لكن مسألة الدعم هي مسألة حيوية.

لذلك في الحقيقة أنا مسرور لأن القرض إن سدّد في موضعه ويصبح توظيفه خاصة في دعم صغار الفلاحين ونعرف ما يحصل للفلاحين من مشاكل وحالة إفلاس والتخلي عن الأراضي التي ارتفع عددها. والمرجو سيدي الوزير حسن توظيف الأراضي وحسن توزيعها حتى يتشبّث شبابنا بأراضيهم ويغضون الطرف عن موضوع "nomadisme " الذي عدنا إليه.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

نعم، سيدي الوزير، لمثل هذه القروض الموجهة للتنمية والتي بإمكاننا تطوير قطاعات المنتجة بتونس ومن أهمها القطاع الفلاحي، فهذا القرض الموجّه لتدعيم منظومة الحبوب قبل الإنتاج وأثنائه وأيضا في مرحلة ما بعد الإنتاج.

سيساهم هذا القرض في جزء منه في تحسين المردودية في الهكتار الواحد عن طريق تكوين الفلاحين وإرشادهم من طرف المعهد الوطني للزراعات الكبرى، هذا المعهد الذي يجب أن ندعمه بالموارد البشرية ونحافظ عليه وأيضا ندعمه بالموارد المالية ليواصل إشعاعه على المستوى الوطني، بالإضافة إلى دعم البنك التونسي للتضامن لتمويل الفلاحين الصغار.

هذا القرض سيحسّن من قدرة الدولة على خزن الإنتاج والتصرف في المخزون بالإضافة إلى دعم البحث العلمي وإيجاد بدائل لتغيير النمط الغذائي للمواطن التونسي والتقليل من استعمال مادة الخبز.

سيدي الوزير، كل هذا محمود بل هو المطلوب ولذلك أدعو كل زملائي إلى المصادقة على هذا القرض لأنه قرض تنموي بالأساس ومطلوب في مثل هذه الظروف. ومع هذا كله فهناك إجراءات أخرى يجب أن تتخذها الدولة لتطوير منظومة الحبوب في تونس ومنها:

أولا، الترفيع في أسعار اقتناء قنطار القمح من المنتج التونسي إلى 200 دينار على الأقل فهذا الثمن فقط يستطيع الفلاح ضمان حدّ أدنى من الربح يمكّنه من تطوير طرق الإنتاج وتطوير الحزمة التقنية واستعمال التقنيات الجديدة.

سيدي الوزير، لا يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب إلا بالاستغلال الكامل للمناطق السقوية والتي مساحتها بتونس 440 ألف هكتار لا نستغل منها إلا 10% لإنتاج الحبوب المرويّة، فليعلم الجميع أن عملية ريّ واحدة يمكنها أن تزيد بـ 5 قنطار من الحبوب في كل هكتار وللحصول على صابة كاملة تقريبا معدل 45 إلى 50 قنطار في الهكتار يجب أن نقوم بخمس عمليات ريّ واحدة في فيفري واثنان في مارس واثنان في أفريل وهذا غير متوفر حاليا في مناطقنا السقوية.

تصوروا لو نزرع 150 ألف هكتار من 440 ألف من المناطق السقوية لوفّرنا تقريبا 8 مليون قنطار من المناطق السقوية، مما يمكّننا تقريبا من تحقيق ربع ما نحتاجه، هذا بالإضافة إلى المناطق البعلية والشاسعة جدا وسهول تونس معروفة في الشمال وفي الوسط وفي المناطق الشرقية من البلاد.

قمنا هذه السنة بتجميع 2.5 مليون قنطار مع وجود 440 ألف مناطق سقوية، شيء غريب وغريب جدا وهذا لا يقابل بعضه البعض فعلى الدولة التونسية أن تتوجه إلى زراعة الحبوب في هذه المناطق السقوية، بل ربما يجب أن تقع عملية إجبار والتقليل من الزراعات التي تستهلك كمية كبرى من المياه ولا تعود على البلاد التونسية بشيء مثل زراعة الدلاع وزراعة بعض الغلال التي تستهلك كل الماء ولا تدرّ شيئا على البلاد التونسية. أيضا إيجاد حلّ للمديونية التي أعاقت الفلاح ومنعته من الإنتاج على الأقل الإعفاء من الفوائض وخلاص بقية الديون.

سيدي الوزير، هناك أسئلة على المستوى الجهوي إن شاء الله تجيبني عنها وإن لم تكن هناك إمكانية حتى كتابيا:

أولا أين وصل برنامج تدعيم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة ببوسالم وبلطة بوعوان؟

هل هناك إمكانية لتدعيم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة لكل من معتمديات غار الدماء وفرنانة وعين دراهم؟

أين وصل مشروع منطقة التبادل الحرّ بالمعبر الحدودي الجُليّل لتنشيط الحركة الاقتصادية والحدّ من التجارة الموازية بغار الدماء؟

سيدي الوزير، لا يمكن تحقيق التنمية ببوسالم وبلطة بوعوان إلا عن طريق إحداث المنطقة الصناعية الروماني، فالرجاء إجابتنا على هذه الأسئلة...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق، فليتفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا مجددا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد،

نحن اليوم نعيش اقتصاد ما بعد العولمة أو الاقتصاد الرقمي المؤسس على السرعة وتقريب المسافات وتحديد الخيارات واستثمار الفرص المتاحة وتوسيع الشراكات في الداخل والخارج مع مختلف القطاعات، ولكن يبدو أن اقتصادنا ما زال بعيدا عن هذا الواقع، فمنذ أن انتقلنا من بطاقة التعريف الوطنية التي تنص على الفلاح إلى صفة العامل اليومي انتهى يومها القطاع الفلاحي. وحينما ننظر إلى نقودنا وعملتنا نجدها موشّحة بأشجار الزيتون والنخيل ولكننا اليوم نبحث عن نقود وعملات أجنبية نقترضها ربما تنقذ منوالنا التنموي الفاشل.

سيدي، بالنسبة إلى معالجة أزمة الغذاء يتم من خلال مقترحات وحلول لهذا النقص وذلك بالتعويل على الإمكانيات المحلية والقدرات الوطنية وتبدأ هذه الخطة بالتركيز على القطاع الفلاحي الذي هو قطاع استراتيجي سيادي يحقّق السيادة الوطنية، ولكن للأسف المشاكل بارزة للعيان وظاهرة إتلاف وإهدار المواد الغذائية سواء في الخبز والعجين وحتى في الخضروات والغلال، وآخر الدراسات تؤكد أن هناك إتلاف سنوي لمنتوجاتنا الفلاحية بما يقدر بـ 30% من الكميات المنتجة. وبالتالي من المفروض تثمينها والحفاظ على المخزون من هذه المواد الفلاحية حتى لا يقع إتلافها مثلما رأيناها تضيع سنة 2019.

تبدأ هذه الاستراتيجية بالعناية بالقطاع ومساعدة صغار الفلاحين ذلك أن عدم سعي الحكومات السابقة للتخزين سعي وراءه لوبيات التوريد للحبوب وغيرها للحفاظ على مصالحها سواء في علاقة بديوان الحبوب أو وزارة التجارة.

دعوة لسيادتكم للتدخل وإعادة هيكلة وتنظيم ديوان الحبوب وتكثيف الرقابة، فلا يكفي توفير التجهيزات في قطاع الحبوب وهو قطاع سيادي يندرج في إطار الأمن القومي، لا يمكن تركه في الأيادي العابثة ولوبيات الفساد.

بالنسبة إلى الفلاح يعاني وكان المفروض دعمه سواء بالقروض وخاصة مشاريع الشباب والباعثين الصغار في منطقة قفصة وسيدي بوزيد والقصرين وغيرها.

يبدو أن هناك توجها نحو تعطيل المشاريع الفلاحية والاستثمار في هذا القطاع، لا بد من إعادة النظر في هذه المسألة وتبيّن قيمة الاستثمار في القطاع الفلاحي بصورة حقيقية ودقيقة.

اليوم الفلاح مُطالب بأن يسلّم محاصيل إنتاجه من الحبوب السقوية في موسم جاف لدواوين الحبوب بأسعار متدنية جدا لا تتجاوز 140 دينارا للقنطار وبالتالي فهذا السعر لا يغطي تكلفة الإنتاج، وهو ما يضع الفلاح في عجز يعمّق من ديونه للبنوك، ويصبح غير قادر على تسديدها. لذلك، نطالب بالترفيع في سعر القنطار للفلاح خاصة الفلاحين الصغار حتى يحافظ على استمرارية الإنتاج.

مساعدة الفلاح بدعمه في أسعار الطاقة وخاصة تشجيعه على استخدام الطاقات المتجددة.

بالنسبة إلى ملف الدعم نحن نرى أنه من المستحسن أن يعاد النظر فيه حتى يذهب لمستحقيه، فنحن نرى أن جزءا من هذه القروض سوف تستفيد منها بارونات الغذاء وسماسرة الحبوب في الموانئ وفي علاقة بتجارة الأعلاف.

إضافة إلى أن هذه الحبوب سيذهب جزء كبير منها مواد غذائية وعجين للقطاع السياحي، كان من المفروض ألا تستفيد منه

القطاعات السياحية من منظومة الدعم في علاقة بهيكلة قطاع الحبوب، كان المفروض إصلاح السكك الحديدية التي تسير عليها عربات القطار قبل توريد هذه العربات حتى لا نراها تضيع في الحوادث التي تتكرر باستمرار.

سيدي الوزير، لو تمّ التخطيط...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق، فليتفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

وددنا لو كان السيد وزير الفلاحة حاضرا إلى جانبك، لماذا؟ لأنه لا يمكن أن تقدموا أجوبة واضحة عن قيمة وزارتكم ودورها إلاّ بوجود وزير الفلاحة، ليس فقط على معنى هذا القانون أو أيّ قرض مبرم، كذلك يفترض أن يكون الوزراء المعنيون بهذه القروض موجودين إلى جانبكم حتى يتمكنوا فعلا من إبراز كيف سيتصرفون في هذا القرض ويقدمون الأجوبة اللازمة للسادة النواب، ونتمنى إن شاء الله أن تترسّخ هذه العادة في المستقبل حتى يكون الحوار بنّاءً لأنني لا أطلب منك سيدي الوزير الإجابة عن مجال غير المجال الذي تُعْنى به شخصيا. هذا من ناحية أولى.

هذا القرض في عنوانه مُغري ويبرز أنه قرض موجّه للإصلاح لكنه في جزء منه قرض للاستهلاك ونتفهم بحكم غياب أو ربما نقص المحصول ويفترض أن نوفّر الحبوب اللازمة لتغطية حاجياتنا، لكن يبقى في جزء كبير منه قرض للاستهلاك.

بخصوص مسألة النهوض بمنظومة الحبوب لا يمكن أن تكون معزولة عن رؤية استراتيجية في علاقة بقطاع الفلاحة ونحن في كل مرة نتحدث عن قطاعات استراتيجية في إمكانيات دولة وأي دولة، لا يمكن أن نصلح كل القطاعات في نفس الوقت ويمكن على خماسية ويمكن أن نتحدث عن قطاع التربية أو الفلاحة ويمكن أن نتحدث كذلك عن البنية التحتية حتى تفتح باب الاستثمار ونقول بأنه في الخمس سنوات هذه سيقع التركيز بشكل مكثف من أجل النهوض بهذه القطاعات، وفي خمس سنوات أخرى لا نهمل القطاعات الأخرى، وإنما نعطي لهذه القطاعات الأولوية، وفي مرحلة أخرى نعطي قطاعات أخرى، حتى نصل في مدى 10 أو 15 سنة إلى أن ننجز إصلاحات متكاملة متداخلة، هذا من جانب آخر.

وبالتالي أهمية تدخّل الدولة في القطاع الفلاحي ودعم الفلاحين هي مسألة مركزية ومهمة، ونحن نعرف محدودية إمكانيات الدولة، لكن هناك ربما جانب من التشريعات وجانب من تطوير المساحات لأننا نتحدث اليوم عن الزراعات وقد تراجعت المساحات الزراعية إلى ألف هكتار تقريبا وكانت 2000 هكتار، فقد تراجعت بشكل مستمر، لماذا؟ لأن الفلاح لم يجد دعما وتوجّه أغلب الناس إما من المستثمرين أو الفلاحين لقطاعات أخرى تدرّ عليهم أرباحا أكثر، وهذا هو السبب.

بالتالي حتى حين نقوم بتوريد القمح الصلب إذا لم يكن هناك تشجيع للفلاح على الأقل نوفّر له هامش الربح مع مراعاة خصوصية وضع إمكانيات الدولة والمالية العمومية ولا يبقى الفلاح ينتظر في كل مرة ويستجدي، يجب أن يفهم الفلاح منذ البداية قبل أن يقوم بزراعة أرضه أن الدولة مستعدة أن تعطيه الهامش المعقول للربح، حتى نُرْجع الناس لقطاع الحبوب، حتى نتمكن فعلا من تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذه مسألة مركزية ومهمة وهي مسألة كما قلت لا تكون سنة بسنة وإنما تكون في تصوّر كامل ومتكامل.

المسألة الثانية: يجب على الدولة مثلا أن تراجع مسألة مهمة تتعلق بتفويت ديوان الحبوب لاستيراد العلف لصالح الخواص، وقد كان في السابق موجودا لدى ديوان الحبوب، لكن منحوه لفائدة الخواص حتى نحافظ على الثروة الحيوانية واللحوم ونوفّر الحليب، وهذا غير ممكن.

لذا يجب على الدولة أن تراجع هذه المسألة، على الأقل في هذا الظرف الصعب يجب أن يعود الأمر إلى الدولة وإلى ديوان الحبوب، لأن هناك مضاربة وأسعار خيالية، وبالتالي يضطر الفلاح أن يبيع ماشيته، وهذه مسألة مهمة.

سيدي الوزير، هناك مسألة أخرى في علاقة بمجال وزارتكم وهي تكثيف المناطق السقوية وهو قطاع ممول من البنك العالمي ويخص باجة والكاف وسليانة وجندوبة وبنزرت، هناك دراسات فقط وينتهي المشروع في أواخر 2023 وهو تمويل بـ 430 مليار بخصوص تكثيف المناطق السقوية في هذه الجهات، وهنا أتساءل: هل يمكن تجديد هذا التمويل أم لا؟

نقطة أخيرة تتعلق بمآل التصرّف المندمج بالمشاهد الغابية في المناطق الأقل نموا في الشمال الغربي والوسط الغربي الممول من البنك الدولي وبهم باجة وبنزرت والشمال الغربي وكذلك الوسط الغربي، وبعد خمس سنوات أقدموا على إلغاء الطرقات ولا ندري مآل هذه المشاتل..

السيد الأنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدد الترحيب بالسيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

مرحبا بكم السيد الوزير شرّفتنا ونوّرتنا،

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله ولها أربع دقائق.

السيدة زينه جيب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مرة أخرى،

سيدي الوزير، سأطرح عليك اليوم بعض الأسئلة تتعلق بقانون الاستثمار. السؤال الأول: ما الذي حدث في القانون القاضي بالترفيع في مدة صلاحية التصريح بالاستثمار من سنة واحدة إلى ست سنوات؟ لماذا لم يصدر هذا القانون إلى اليوم؟ هذا إجراء لا يتطلب تمويلا لا من الداخل ولا من الخارج.

المساهمة في رأس مال الشركة، لماذا بنسبة 30%؟ هل يقدر شبابنا اليوم أن يوفرها؟ لمَ لا يقع تخفيضها إلى 10%؟ تم إعداد هذا القانون على مقاس رجال الأعمال وليس على الشبان الذين يطمحون وللأسف في تحقيق مبادرتهم الخاصة.

تنقيح قانون إنشاء الشركة خفية الاسم بما تسمى "SARL "، ما الذي حدث في قانون دعم المستثمرين الشبان وقوانين دعم المناخ الاستثماري الذي يضمّ 42 فصلا وتم عقد عدة اجتماعات في شأنه بقصر الضيافة؟ إلى حد الآن صراحة لم نر أي جديد فيما يخص هذا القانون.

سيدي الوزير، لماذا لا تتنقّلون بين الولايات وتستمعون إلى المبادرات الخاصة للشبان؟

اسمح لي سيدي الوزير سأكرر ما قلته لك بالأمس فيما يخص مشروعين استثماريين في ولاية زغوان وكأنه يقع التعمد إلى عرقلتها هذا المشروع الأول هو القرية الاستشفائية بحمّام الزريبة والتي ستغطي 2000 موطن شغل مباشر و10 آلاف موطن شغل مباشر وغير مباشر على المدى الطويل.

هذا المشروع متوقّف اليوم في وزارة الفلاحة لمدة أشهر، لماذا؟ طلب السيد ترخيصا في أن يقوم بحفر بئر محاذيا لحمام الزريبة حتى يقوم بتحليل الماء الموجود هناك ولا يتطلب هذا الترخيص ساعة من الزمن للموافقة عليه وللآن معطل ولا ندري ما هي الأسباب. برأيي أن السبب هو تعطيل الاستثمار في الجهة وفي تونس بصفة عامة ووراءه أيادي خفية وسيتم كشفها إن شاء الله في الأيام المقبلة.

المشروع الثاني هو "Téléphérique" الذي سيدمج قرابة 6 آلاف موطن شغل مباشر وغير مباشر في ولاية زغوان وستقضي هذه المشاريع على البطالة نهائيا في ولاية زغوان عبر الاحصائيات التي صارت، يعني لن يتبق أي عاطل عن العمل في زغوان، وقد نضطر لتشغيل شبان من ولايات أخرى في الولاية.

إجراءات إدارية معقدة، مماطلة من أجل عرقلة الاستثمار وهذا في صلب مهامكم سيدي الوزير وأعتمد عليك شخصيا في الدفع الجدّي لهذه المشاريع وسأتابع شخصيا معكم لو تسمح وأعرف أنه ليس بإمكانكم اليوم الإجابة عن 500 أو 600 سؤال وهذا غير منطقي ولكن سيدي الوزير أعوّل على جدّيتكم في أخذ هذه المواضيع ونتابعها بمعيّتكم حتى على المدى الطويل على مستوى وزارتكم ونحن لا نشكك في مصداقيتكم وجدّيتكم في دعم الاستثمار في تونس على جميع المستويات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد **جلال خدمي** عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالسيد الوزير وبجميع الإطارات المصاحبة له،

نعيش في عالم يتغير في كل لحظة وتتبدّل مصالح الدول واصطفافاتها في كل يوم واقتصاديات صاعدة وأخرى تتهاوى، لذلك لا بد أن نتهيأ لكل الظروف ونحسّن اقتصادنا بتغيير التشريعات أولا والقضاء على بيروقراطية الإدارة.

ثانيا تنويع الشراكة ونحن اليوم على أبواب عالم متعدد الأقطاب وقد بيّن سيادة الرئيس من خلال مداخلاته الأخيرة في اجتماعات إيطاليا أننا ندرك من نحن وما هي إمكانياتنا وأننا أصحاب سيادة وقرار ويجب معاملتنا الندّ للندّ، انتهى عهد التبعية وفرض أمر الواقع.

كما أتوجه لشعبنا الكريم أن اقتصادنا يحتاج إلى إصلاحات موجعة يجب أن يتحملها الجميع الغني قبل الفقير، وأن الصراحة والشفافية والإيمان بأنّ العمل الأمل قائم في غد أفضل هي الوصفة المثالية للشعب التونسي.

سيدي الوزير، كانت تونس في بداية الاستقلال ذات بعد اجتماعي بامتياز، وتمكنت بفضل هذه السياسة أن تكون في مصاف الدول الأولى التي تحترم الذات البشرية وتمتّع التونسي بالتعليم والصحة والسكن اللائق ولقيت الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية حقوقهم.

شيئا فشيئا بدأ دور الدولة يتقلص على المستوى الاجتماعي ويتغير الواقع المعيشي نحو الأسوأ، فما هي سيدي الوزير رؤيتكم في إعادة هذا الدور الاجتماعي للدولة بل وتعزيزه؟ وهنا سأذكّر بمجالين فقط من خلال ما ألاحظه في معتمديتي بئر الحفي وسيدي علي بن عون وهو الانقطاع المبكر عن التعليم واليد العاملة الفلاحية النسوية خصوصا التي تعاني وتمرض وتموت ونطالبها بالأمن الغذائي دون أبسط الحقوق.

كما نطالب بخارطة فلاحية ترسم ملامح الفلاحة في كل ولاية حتى نتمكن من تحقيق الأمن الغذائي في ظل غياب استراتيجية واضحة لاحتواء وتخزين الفائض خاصة في مجال الحبوب والألبان وزيت الزيتون.

فقد شهدنا في سنوات ليست ببعيدة عدم قدرة الدولة على احتواء وتخزين الفائض ما جعل الفلاح يتخلى عن النشاط في هذا المجال ويلتجئ إلى زراعة الطماطم مثلا على سبيل المثال والتي تستنزف المائدة المائية.

سيدي الوزير، لدينا عدد كبير من الآبار الفلاحية في كامل البلاد غير مرخصة، لماذا لا تتم تسوية وضعية هذه الآبار وفرض مبلغ مالي على كل فلاح حتى بألفي دينار، وهو ما يمكّن من تعزيز ميزانية الدولة خصوصا وأن عدد الآبار يفوق تقريبا 150 ألف بئر غير مرخّصة؟

يمكن أن نفرض على كل فلاح زراعة جزء من أرضه حبوب كشرط من شروط الحصول على الترخيص، وهو ما يمكّن أيضا من تحديد دقيق لعدد الآبار الشيء الذي سيسهل على الدولة مراقبتها ومنع كل فلاح أن يتجاوز الحدّ المسموح لضخّ المياه والإضرار بالمائدة المائية.

سيدي الوزير، سيادتكم تحدثتم عن أن رسم ملامح التنمية والتخطيط يبدأ على مستوى جهوي لأن أهل مكة أدرى بشعابها. اليوم السلطة الجهوية في سيدي بوزيد لا تخطيط ولا رؤية ولا تصوّر.

اليوم الماء والكهرباء منقطع عن أغلب الجهات بصفة متواصلة وهذا يرجع إلى غياب التصوّر والتحضير والاستباق للأزمات وكان بالإمكان تجاوز هذه الأزمة لو كانت هناك رؤية منذ بداية السنة، مع العلم أن جميعنا يعرف أننا مقبلون على صائفة ستشهد ارتفاعا شديدا في درجات الحرارة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد **يوسف التومي** عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير وإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، حقيقة كنت أنتظر قرضا يكون فيه الاستثمار محكما في القطاع الفلاحي وأتحدث هنا عن تجربة رائدة ونقطة

مضيئة في ولاية سوسة وتحديدا بمعتمدية الزاوية القصيبة والثريات، حيث أن هناك منطقة سقوية بالمياه المعالجة ونستغل مياه التطهير بالمناطق السقوية. وهذه المناطق تزرع أعلاف الحيوانات، وكذلك تستغلها لسقي أشجار الزيتون والدليل على ذلك أن هذه المنطقة قدّمت حقيقة إنتاجا جيدا وهذه التصفية التي نتحدث عنها هي تصفية ثلاثية وهي محطة تطهير ضخمة بحمدون، لكن تنتظر دعم الوزارة، لأن المشروع امتد أكثر على 500 هكتار أخرى وهي على مدينة قصيبة سوسة والثريات وأيضا يريد أن يمتد إلى مدينة مساكن تحديدا منطقة الفرادى وكذلك سيدي الهاني وهو مشروع رائد وكبير جدا وننتظر تمويله.

لكن الفلاح في هذه المنطقة رغم وفرة المياه الموجودة يعاني ويشاهد الماء فيه تصفية ثلاثية يصبّ في البحر والأرض عطشى، لماذا؟ لأن وقت الذروة واستغلال الكهرباء لا يمدونهم بالكهرباء، يعني حين يكون الماء متوفرا في وقت معين خاصة في فصل الصيف ويصير هذا الإشكال بداية من شهر جوان لا يصير توفير الكهرباء بالمحطة حتى يتم ضخ هذه المياه ليتحصل الفلاح على أعلاف، ويتمّ سقي أشجار الزيتون، وهو مشروع رائد جدا ويستقطب اليد العاملة من الشباب، وقد حلّ إشكالية كبيرة للتشغيل لكن اليوم الأرض عطشى منذ شهرين لأن الكهرباء غير متوفّرة، يعني أن أبسط الأشياء تعطل مشروعا بأكمله، وقد اقترحنا في جلسات أخرى وقلنا لمَ لا نستغني عن الكهرباء ونلتجئ للطاقات البديلة والمتجددة فقد تطوّر العالم.

سيدي الوزير، نودّ أن نعطي الأهمية القصوى لهذا الموضوع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، مقعد 39، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكامل فريقه.

سيدي الوزير، من الجيد أن تكون لكم نظرة استباقية للموسم الفلاحي القادم من أجل تأمين الغذاء للشعب التونسي عبر دعم منظومة الحبوب وتماشيا مع مقولة لا خير في أمّة تأكل من وراء البحار.

سيدي الوزير، إذا كان هذا القرض مخصص بأكمله لتوريد وتمويل إنتاج الحبوب فهذا أمر مشجع، إلا أنه عندما أتصفح مجالات تدخل هذا القرض ينتابني خوفا من ضياع هذا القرض، فهل أن الظرف ملائم لتكوين شركات التعاونية لتجهيز مخابر المعهد الوطني للبحوث الزراعية؟ ما معنى إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب والشعب يصطف أمام المخابز؟

أمر مضحك فعلا في تمويل اقتناء عربات نقل الحبوب عبر السكك الحديدية لعل المولى سبحانه وتعالى يرحمنا بنزول المطر ومن بعد ذلك سنحمله إن لزم الأمر حتى على ظهورنا.

ما معنى تكوين إطارات ديوان الحبوب والهياكل المتدخلة بمنظومة الحبوب وكأنه لأول مرة سننتج الحبوب؟ هل الظرفية ملائمة لمرافقة برنامج تحيين النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحوث الزراعية؟ ما معنى أن نصرف أموالا على تقييم نموذج تثمين نتائج البحوث الفلاحية؟

سيدي الوزير، عوض أن تصرفوا أموالا وتضيعوا وقتكم في هذه النقاط التي تأكدوا جيدا أنها ستضيع كما ضاعت في السابق، توجهوا مباشرة إلى الفلاح وساعدوه خاصة في المناطق السقوية مثل القيروان وسيدي بوزيد وسوف ترون النتائج أحسن بكثير، توجهوا كذلك إلى باقي الجهات المعروفة تقليديا بإنتاجها للحبوب والتي أصبحت مرتبطة بالعوامل المناخية.

سيدي الوزير، لماذا لا تعملون على أن تكون سنة 2024 سنة للحبوب والأمن الغذائي عبر التعبئة الميدانية والإعلامية والمالية وستكون بحول الله سنة التخزين للحبوب.

سيدي الوزير، نسقوا مع وزير الفلاحة وتحوّلوا على عين المكان لسهول القيروان التي تحتل سنويا المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب السقوية والتي ما زالت بها أراضي شاسعة لم يتم استغلالها، فلو يتم استغلالها ستكون النتائج جيدة مثل أراضي سيدي محمود وسيدي على والهوارب والشبيكة وهنشير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، مقعد 66.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

نحن نواب كتلة الأمانة والعمل ندعم مشروع الاتفاق المعروض علينا اليوم وسنصوت بنعم لهذا القانون المتعلق باتفاقيه القرض بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمساهمة في تمويل دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

إن تونس ليست بمعزل عن العالم حيث أن تداعيات الصراع الروسي الأوكراني الذي تسبب في الارتفاع المشط للأسعار العالمية زد عليه تتالي سنوات الجفاف نتيجة للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم وعليه فإن هذه الاتفاقية تعتبر سبيلا لحلحلة هذه الاشكاليات، نثمن كذلك الأبعاد الاستراتيجية المضمنة بهذه الاتفاقية حيث أن التدخلات المزعم القيام بها ستقدم إصلاحات جوهرية في منظومة الحبوب.

سيدي الوزير، إن كانت هذه الاتفاقية مهمة جدا فإني أريد الإشارة إلى ضرورة المحافظة على البذور التونسية الأصيلة من خلال إحداث منصات إكثار ويجب تشريك كل المتداخلين.

سيدي الوزير، آن الأوان للمؤسسات التونسية أن تضطلع بدورها التاريخي في هذا التوجه الوطني وهو المحافظة على الجينات الأصيلة، ونؤكد أن البذور أساسية جدا لثقافات الشعوب ومنظوماتهم الغذائية، فإن التحكم فيها هو بمثابة التحكم في الحياة، وبالتالي وجب حماية المزارعين والحفاظ على بذورهم الزراعية التقليدية والسيطرة عليها وتطويرها.

سيدي الوزير، تونس كما أكد سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد هي دولة ذات سيادة وإننا في كتلة الأمانة والعمل نريد لفت أنظاركم إلى أنّ المراجع العلمية تشير إلى توفر الشروط المناخية بتونس لإكثار البذور بعدة مناطق بالبلاد التونسية ونذكر على غرار ذلك ولاية توزر حيث سجلنا نجاحا باهرا لمنصات إكثار البذور عن طريق إحداث مركز نموذجي قصد تقليص العجز الوطني من البذور والانتقال من حالات الطوارئ إلى حالات النشاطات التنموية التي ستضيف على الصعيد الوطني والمحلي.

كما تجدر الإشارة أنه يمكن استغلال نسبة من المياه الجوفية لإنجاح هذا المشروع الذي يمكن أن يكون نموذجا إقليميا ودوليا للزراعات الصحراوية الكبرى اقتداء بالتجارب المماثلة وأخص بالذكر جنوب الشقيقة الجزائر وحيث أشرتم خلال الجلسة العامة المنعقدة البارحة أنه يجب استغلال خصوصية كل جهة فإن لتوزر خصوصية تتمثل في الطاقة الشمسية، فإننا نطالب بإنشاء محطة كهروضوئية لاستغلال الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء لضخ المياه في كل الآبار العميقة الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفة مرحلية وتشاركية مع الأطراف ذات الصلة، وهذا سيخفض من كلفة الإنتاج حيث أن الطاقة تمثل حوالي 70% من التكلفة، كما أنه سيمكّن الدولة التونسية من الإيفاء بتعهداتها فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وذلك بتخفيض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، ويمكن في هذا الإطار إيجاد مصادر تمويل خاصة وإن التوجهات العالمية المتفق عليها بقمة المناخ هي ترسيخ الاقتصاد الأخضر.

سيدي الوزير، في نفس السياق بادر المجلس الجهوي لولاية توزر برصد اعتمادات لكهربة ستة آبار بالطاقة الشمسية، غير أنه اصطدمنا بعدم توفر التسمية المتعلقة بهذا النشاط قصد تحميله على الميزانية وقد وجهت لكم رسالة في الغرض بتاريخ 10 جويلية 2023، فالرجاء التدخل العاجل سيدي الوزير.

إن التمور تساهم بشكل كبير في توفير العملة الصعبة للدولة التونسية حيث أن صادراتها بلغت خلال سنة 2022 760 مليون دينار تباع للأسف على قارعة الطريق، فالرجاء التدخل العاجل لوضع مخطط عملي بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة وكل المتدخلين في القطاع قصد تركيز سوق للتمور يحترم الشروط الصحية.

سيدي الوزير، يجب وضع استراتيجية لترويج داخلي للتمور حيث يمكن إقرار شهر للتمور وهذا سيساهم في تقريب المنتوج للمواطن بكامل تراب الجمهورية.

سيدي الوزير، إن المحافظة على الأمن الغذائي هو مسؤولية مشتركة ومن هذا المنبر أدعو كافة المواطنين والمؤسسات للانخراط في تطوير وتعصير الانتاج الفلاحي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد التونسي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، المقعد 207، تفضل.

نقطة نظام هل لديك مطلب كتابي؟ 30 ثانية للنائب شفيق زعفوري، مقعد 71.

السيد شفيق الزعفوري

بإيجاز في عشر ثواني، أطلب أن تجدوا لنا حلاّ في الكهرباء في سيدي بوزيد، منذ قليل وفاة امرأة بسبب انقطاع التيار الكهربائي، إلى متى؟ إلى أن يموت كل المواطنين؟ المرأة كانت تحت الأجهزة الطبية، إلى متى ستبقى سيدي بوزيد في هذه الوضعية، ألن نجد لهم حلاّ؟ إننا نقتسم التيار الكهربائي بالساعة وهو منقطع منذ 24 ساعة. لماذا ماتت هذه المرأة؟ حسبنا الله ونعم الوكيل فيمن كان السبب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، مقعد 207، فليتفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن اليوم بصدد مناقشة هذا القانون الذي ينقسم إلى قسمين قسم استهلاكي يتمثل في تمويل توريد الحبوب 100 ألف طن قمح صلب و50 ألف طن شعير علفي، وفيه جزء ثاني يتمثل في دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، وهو عنوان هام وعنوان استراتيجي فعلا وفي صلب اهتمام وزارتكم واختصاصها، وقدرها أن تكون متداخلة بعديد الوزارات، لهذا فإن الحديث اليوم كان فيه تداخل كبير مع وزارة الفلاحة وهو معقول جدا.

حسب اعتقادي إنّ مثل هذه القروض التي تخلق تنمية ونموا تتطلب فعلا أن نصادق عليها، لأن فيها فائدة كما قلت لخلق النمو والتنمية في البلاد، غير أنّ هذا يتطلب حسب اعتقادنا في كتلة الخط الوطني السيادي رؤية كاملة وتخطيطا في علاقة مباشرة بأهم عنصر في توفير وتحقيق الأمن الغذائي وهو الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وهو كذلك يقتضي مرة أخرى تخطيطا ورؤية أعتقد أننا نفتقدها كحكومة وكوزارة.

فيما يتعلق بالكيفية المثلى للتصرف في الأراضي الدولية لا بد أن تكون لنا رؤية في كيفية التصرف فيها واستغلالها واستثمارها على الوجه الأفضل لعلاقتها بتوفير الأمن الغذائي، توفير وإعادة إنتاج البذور المحلية، توفير الأدوية ودعم الدولة خاصة لصغار الفلاحين لضمان ديمومة المنظومة ومردود القطاع.

كل هذا يتطلب مرة أخرى ضرورة استشراف وتخطيط لكل هذا، وتصور وإرادة وعزيمة ومنوال تنموي مختلف تماما عن السائد والتقليدي، لأن في مرحلة وفي وضع آخر مختلف خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي الذي شكّل عدم الاهتمام بكيفية استغلاله في عديد المنتوجات التي تشكّل استنزاف للثروة المائية ولها علاقة مباشرة بالتصدير إلى خارج البلاد في إنتاج الباكورات من الطماطم والدلاع والسلاطة، وهي استنزاف للمادة المائية التي كنا نستطيع توفيرها من أجل زراعات استراتيجية توفر لنا الأمن الغذائي.

سيدي الوزير، هذا كلّه يتطلب تخطيطا ورؤية واستراتيجية واضحة على المدى المتوسط والبعيد نستطيع من خلالها الحدّ من الاقتراض الخارجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المواد الاستراتيجية كالحبوب والألبان واللحوم وغيرها من المواد.

نعم لمثل هذه القروض، نعم لمثل هذه القروض التي كما قلت تخلق التنمية وتخلق النمو، ليس للقروض التي تزيد كاهل الدولة وكاهل المواطن وتسير في جانب استهلاكي ولا تعطينا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، مقعد 103.

الكلمة للنائب المحترم السيد عادل بالضياف عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، مقعد 135، فليتفضل.

السيد عادل بالضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجدّدا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن نعلم أن منظومة الحبوب في تونس تشهد طيلة السنوات الأخيرة صعوبات عدة متعلقة أساسا بضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة والتغيرات المناخية المستجدة والتي أدت إلى ندرة المياه وإطالة فترة الجفاف مما أثر سلبا على الدول التي لا تمتلك استراتيجيات ومخططات واضحة للخروج من أزمه تراجع الإنتاج بصفة عامة والإنتاج الفلاحي بصفة خاصة.

سيدي الوزير، إن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO ذكرت أن واردات تونس من الحبوب ستزيد بنسبة 20% خلال السنوات القادمة نظرا لضعف الإنتاج بسبب الجفاف والحرب الروسية الأوكرانية، لسائل أن يسأل تونس تخصص معظم أراضيها الزراعية الخصبة لزراعة القمح الصلب دون تحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود وهو 3.4 مليون طن سنويا، بل تستورد في المقابل القمح اللين والشعير بالعملة الصعبة من عدة بلدان أجنبية.

سيدي الوزير، إن مشروع هذا القانون مهم من حيث دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب وتحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي لبلادنا عن طريق تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير ومساندة صغار الفلاحين على رفع القدرة الإنتاجية، لكن هناك عديد التساؤلات المثيرة للقلق ألا وهي:

لقد تم إحداث ديوان الحبوب منذ 1962، فلماذا لم يتم التفكير في إصلاح منظومة الحبوب منذ ذلك التاريخ رغم الأموال الطائلة التي صرفتها الدولة في هذا المجال؟

هل قامت الدولة باستصلاح الأراضي المهملة والراجعة لها بالنظر وتمكين الشباب العاطل عن العمل وأصحاب الشهائد العليا من بعث مشاريع رائدة في المجال الفلاحي؟

سيدي الوزير، حين أنظر إلى أهداف المشروع في ظاهرها تنموية استثمارية من بينها إحداث خط تمويلي لدى البنك التونسي للتضامن لتزويد صغار الفلاحين بالمعدات الفلاحية من أجل مجابهة الصعوبات التي يتعرضون إليها ولكن لا ننسى أنّ هذا القرض لا يخلو من الصبغة الاستهلاكية لجزء منه مخصص لتوريد شحنات من القمح الصلب والشعير، فما هو مصير هذه الشحنات؟

سيدي الوزير، إن اختيار إنشاء مراكز خزن للحبوب يخضع لدراسة معمقة ودقيقة وذات جدوى ومنها قرب الخزان من مواقع الانتاج وليس القرب من المطاحن والمصانع. فالاختيار المطروح للمشروع أعتبره إهدارا للمال العام ومنفذا للفساد، فنحن نعلم أن أكبر منتج للحبوب والأعلاف بولاية تونس هي منطقة سيدي حسين 1346 هكتار حبوب تساهم في 23.37% من نسبة الإنتاج بالولاية، 1119 هكتار أعلاف تساهم في 19.43% من الإنتاج بالولاية، والأصل في الشيء أن يكون الخزّان بجانب المنطقة الزراعية تجنّبا لهدر المحصول وإمكانية تلوّثه جرّاء المناطق الصناعية المجاورة.

سيدي الوزير، إن ترشيد استهلاك الحبوب ومشتقاته لا يجب أن يخضع لمنطق التحسيس بل لمنطق الردع بموجب نص قانوني واضح يردع كل تصرف يهدد الأمن القومي الغذائي.

سيدي الوزير، لقد انخرطت تونس في برنامج بنك البذور منذ سنوات، ولكن لم يتم إلى حد الآن استرجاع البذور والأنواع الجينية التونسية الأصيلة المنقرضة والموجودة ببعض بنوك الجينات بالخارج والمقاومة للجفاف والملوحة.

إن التطور الحاصل في العالم من أجل إنتاج أصناف نباتية مقاومة للجفاف يدعونا إلى التساؤل حول مصير مخابر البحث العلمي الموجودة بالكليات ومعاهد البحوث الفلاحية بتونس والفائدة المرجوة منه، فالبذور المستعملة حاليا تتلاءم فقط مع المناطق البيومناخية والرطبة والشبه جافة على غرار أوتيك وريحان وحيدرة ورزّاق وكريم ولكن تمّ إهمال المناطق الجافة والصحراوية منها تطاوين وقابس وقبلي وتوزر ومدنين التي بينت تجارب البلدان الشقيقة المجاورة كالجزائر أنها ممكنة وأن أصنافا من الشعير القديم عربي وسويحلي وعرضاوي بإمكانها أن تعطي نتيجة إيجابية.

سيدي الوزير، هل قامت وزارة الفلاحة بمتابعة دقيقة لشركات الإحياء وبناء تطبيقها لكراس الشروط؟ طبعا لا، لأنّ جزءا من هذه الشركات تخلّت عن زراعة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والمعذرة مرة أخرى من الزميل المحترم عادل ضياف، لقد أضفنا إليك ثلاثين ثانية.

الكلمة الآن للمحترم على زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، وله سبع دقائق، فليتفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى شرفاء وأحرار وحرائر مدينة بن قردان الصامدة،

تحية إلى معالي وزير الاقتصاد والتنمية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن في كتلة لينتصر الشعب نتساءل عن مستقبل شعبنا بعد عشر أو عشرين سنة في ظل عدم وضع حدّ لسياسة التداين، لكننا ملتزمون معكم في المساهمة لإنجاح العمل الحكومي والتصويت على مشروع هذا القرض لا لشيء سوى أنه سيوفر الحبوب ومادة الشعير والأعلاف لتربية الماشية التي تغطي حاجة كبيرة لجزء كبير من مربّي الماشية.

سيدي الوزير، لديّ مطالب تتعلق بالاستراتيجي والتشخيصي الحيني بجهتي على مستوى محلّي بجهة بن قردان، حيث تتميز جهة بن قردان بالجمع بين الساحل والصحراء وتتميز بطول شريط ساحلي حوالي 70 كلم وتحتوي على أحسن بحيرة في المتوسط وهي بحيرة البيبان، كما تحتوي على مواقع أثرية هامة أهمّها هنشير بوقرنين "Villa Magna Privata" وهنشير المدينة زوخيس ويرجع تاريخها إلى القرن الثاني قبل الميلاد وتضم مدينة بن قردان كذلك ثاني أكبر محمية وطنية محمية سيدي التّوَيْ وتحتوي على حيوانات صحراوية ومتحف بيئي ومشاهد طبيعية فريدة.

وتمت زيارة الوكالة العقارية السياحية للجهة في السنة الفارطة، وتم توفير عشرة هكتارات بجهة بوقرنين على ملك الدولة ليقع استثمارها في إنشاء وحدة فندقية سياحية، حتى يتسنى لنا الاستفادة من إحداث مسلك سياحي ثقافي فريد يضاف إلى المسلك التقليدي جربة-جرجيس.

سيدي الوزير، نرجو من سيادتكم وفي إطار حسن التخطيط وفك عزلة المناطق الحدودية الحرص على إدراج الاستثمار السياحي

بن قردان، والتدخل لتهيئة مقاسم على طول شاطئ مرسى القصيبة حتى يتسنى للمستثمرين الانتصاب والشراء والكراء ونضمن دخول موارد إضافية للبلدية والدولة.

الأراضي الدولية على طول ساحل المدينة فعمّروها وارفعوا أيادي المؤتمن العدلي عليها بأجزاء كبيرة من الشوشة وكذلك من قطْعَاية الشّيخْ.

سيدي الوزير، مدينة بن قردان قدّمت الشهداء ودافعت على إعلاء راية الوطن في فجر 7 مارس أمام قُوى الردّة والظلام، وتم توصيفها في تلك الفترة من أعلى هرم بالسلطة بكونها عاصمة تونس، لكن سرق العنوان مثلما سرقت مطالب شغل حرية كرامة وطنية.

سيدي الوزير، ألا نخجل من أنفسنا أمام أهالينا الذين يطلبون أبسط حقوق الحياة الكهرباء والماء المقطوع لأكثر من شهر والطرق المقطوعة بالرمال ورغم ذلك لم يهجرها أهلها وحاولوا بكل الوسائل البسيطة أن يعمروها، غرسوا الزياتين أكثر من 3 مليون شجرة وبنوا المحلات وشيدوا المعاهد والمدارس، لكن أين حضور الدولة؟ وأين مكافأة الشرفاء والشهداء والأحرار في هذه الربوع الصامدة؟

سيدي الوزير، نطالبكم بالتنسيق مع وزارة الفلاحة وإنشاء فرع محلّي للديوان الوطني للزيت لتخفيف عبء التنقل والترويج للصّابة ووضع حدّ للمحتكرين في مواسم الزيت.

سيدي الوزير، بن قردان أعطت ولم تأخذ ولم تكافأ وحان الوقت للاعتراف بها والتواجد فيها وبقوة لأنها البوابة الشرقية للبلاد التونسية وهي قادرة بما تكتسبه من مقومات وإرادة أن تضطلع بهذا الدور وتشارك في النهوض بالاقتصاد الوطني.

سيدي الوزير، المنصة الاستراتيجية للحوم الحمراء بن قردان 10 مليارات لا بدّ من التفكير في تفعيل نشاطها وديمومتها لأن ما نلاحظه الآن هناك نيّة لقتلها في المهد، خاصة أمام ما نلاحظه من تضييق وغياب دعم للفلاحين ولقطاع تربية الماشية وعدم توفّر الأعلاف والمواد الضرورية، فكيف سنطور القطيع والقطاع؟ وماذا سنذبح فيها غدا؟

سيدي الوزير، الغاز الطبيعي يمرّ من أراضي بن قردان ولا تتمتع به. أيّ إقصاء هذا؟ وأي تهميش هذا؟ ألا نستحي من أهلنا ومن شرفاء وطننا؟ نطالب بربط وتزويد مدينة بن قردان بالغاز الطبيعي مثل بقية جيرانها.

سيدي الوزير، الطريق تنمية ويمكن أن يتحول أيضا لجدار عازل، وهذا ما وقع في مدينة بن قردان حيث تم غلق كل مداخل المدينة من الناحية الجنوبية، وتم وعد الأهالي بمحوّل على الطريق السيارة على مستوى منطقة بنّيري وتم التنكر لنا بتعلاّت واهية وغير مقنعة.

سيدي الوزير، أرهقتنا الحواجز الأمنية والسواتر الترابية وأرهقتنا المناطق العازلة وتراخيص المرور والعبور والدخول. أين نحن سيدي الوزير؟ نحن بناة الوطن، نحن حماة الوطن، نحن لسنا بغزاة حتى نعامل بكل هذه القسوة، أرجوكم أن تنزلوا وتعاينوا وترفعوا الضّيْم على أهل هذه المدينة الثابتة والصامدة والتي حمّلتني رسائل عديدة والأمانة ثقيلة فأعِينونا عليها سيدي.

يقول أهلي: "مَانَاشْ مِلّي يْذْلّو ومَانَاشْ مِلّي وَسْطَ الطَرِيقْ يْوَلّو"، لذلك نحن حريصون على إنجاح مسار 25 جويلية، ونريد العدل والإصلاح والمحاسبة والبناء محلّيا وجهويا ووطنيا، ونريد أن يكون لنا موقع تحت الشمس وفوق الأرض بهامات مرفوعة ورؤوس عالية.

قَدَرُنَا التاريخي والجغرافي وضعنا على أن نكون على الحدود، هل نُعاقَب اليوم بكوننا منطقة حدودية في الدول التي تحترم شعوبها؟ هذه المناطق تمثل مناطق حرة ومناطق ازدهار ورفاهية اقتصادية، لكن للأسف في بن قردان جنينا منها حصد أرواح عديد الشباب برصاص ومطاردات أمنية، وشرّدت العائلات وأفلست بالمحاضر الديوانية والإجراءات الحدودية S17، هل هذه هي التنمية التي تريدون أن تقدموها أو أن تقدمها دولتنا الموقرة لشباب بن قردان؟

عفوا سيدي الوزير، ربما قلت ما لا يمكن قوله أو ما لا يرغب بسماعه المسؤولو، لكن هذا دوري وأنا أعتبر نفسي ابنا بارّا بجهته وليس عاقّا لوالديه.

شكرا سيدي الوزير على رحابة صدرك واستماعك لي، وأرجو تفاعلكم معنا، وإن كان لنا في العمر بقية سنشارككم عملية الإصلاح والبناء بهذه الجهة.

تحيا تونس وللوطن الحب والأمن والسلام ولينتصر الشعب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم **المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق، فليتفضل.**

السيد المعز بنيوسف

سيدي الوزير، واضح أن هذا القرض ضروري لتمويل خاصة مقتنياتنا من الحبوب، يبقى في بعض النقاط الأخرى مثلا تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية فهذه الشركات حسبما نراه في الواقع لم تعد تساعد الفلاح صراحة.

الشركات التعاونية بأغلب أنواعها للحليب أو العلف أو غيرها وأتصور على الأقل المنظومة في الإدارة على مستوى الإدارات المحلية للفلاحة أن كل هذه العمليات التي تقوم بها الشركات التعاونية يمكن أن تقوم بها الإدارة مع تقوية إمكانياتها بما في ذلك اتحاد الفلاحين والمشاكل التي حدثت مع الفلاحين.

أتصور أن تقدموا هذا لإدارتنا فيمكنهم القيام بدورهم ولا ينقصهم شيء، فهم على دراية بكل ما يتعلق بالأرض والفلاحين وغير ذلك. نرجو أن يقع التقليص من الشركات التعاونية صراحة سيدي الوزير لأن أغلبيتها في الأخير تصبح شركات ذات صبغة سياسية وليست فلاحية.

دائما أقول بأن كل شيء مرتبط بإمكانيات الدولة في توفير الأموال، فمبلغ 200 أو 300 مليار موجودة في البلاد وأعطيك مثالا بسيطا جدا فالميزان التجاري بيننا وبين تركيا فهم يوردون لنا بـ 5 آلاف مليار ونصدّر لهم بـ 800 دينار تقريبا في هذا الحدود، إلى متى هذا النزيف؟ إلى متى استنزاف الاقتصاد التونسي من الجانب التركي؟

ما وقع في السنوات الأخيرة من اتفاقيات مالية بقيمة 5 أو 6 آلاف مليار مقابل 800 مليار لا بد من طرحها على الطاولة لمراجعتها، فنحن كإدارة تونسية ووزارة اقتصاد ومالية أليست لدينا القدرة أن نأخذ منها على الأقلّ 1000 أو 1800 وهذا موجود لأن السلع التركية اليوم غزت كل البلاد التونسية في كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي تقريبا اليوم لا يوجد أي فلاح لا يملك آلة للزيتون غير تركية، كما أنّ التجهيزات التركية دخلت إلى مطابخنا أيضا.

سيدي الوزير، مسألة أخرى أريد الإشارة إليها وهي التمييز الإيجابي، فهو لم ينفع لا المناطق الداخلية ولا المناطق التي خرج منها التمييز الإيجابي واليوم لدينا مناطق صناعية محاذية مثلا السبيخة والكندار واحدة في التمييز الإيجابي والأخرى في السلبي ولا يفصل بينهما إلا 200 متر.

مسألة أخرى سيدي الوزير تتعلق بانقطاع الماء المتكرر في سوسة بداية من الساعة الثامنة مساء، حيث نلاحظ معاناة المستثمرين في قطاع السكن وتأجير المساكن حول هذه المسألة ممّا يعيق استرجاع مصاريفهم خلال فترة الصيف، كما أنّ القطاع السياحي تضرر كثيرا في سوسة نظرا إلى انقطاع الماء المتكرر وهذا غير معقول.

سيدي الوزير، مسألة أخرى ولو أنّ الوقت لم يعد كافيا، لا بد من النظر في وضعية الشركات الوطنية اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة المصاحبة له،

نرحب بكم ولو أننا نلاحظ اليوم أن كل الزملاء يتوجهون إلى وزير الفلاحة رأسا والذي كانت له معنا جلسة مبرمجة لكن للأسف تم تأجيلها.

السيد الوزير، كانت لنا معك لقاءات ونعرف رحابة صدرك وإن شاء الله تبلغ ما ناشده كل الإخوة لأن القرض مرتبط بالفلاحة والحبوب وهذا ثاني قرض صادقنا عليه هنا كمجلس نواب شعب ولو أننا نأمل أن يكون هذا القرض فيه جانب استثماري وجانب لخلق الثروة وهذا ما نحتاجه ولسنا في حاجة للقروض الاستهلاكية لكن سيدي الوزير القرض الثاني هو لاقتناء الحبوب حيث أنّ لدينا نقصا كبيرا في الحبوب هذه السنة نظرا للتغيرات المناخية، لكن مادة الدقيق والفارينة ما زالت إلى اليوم منقطعة ومازال المواطن البسيط يعاني ولا يمكن لربّ الأسرة حين يقتني 10 "باقات" أن يلبّي حاجيات عائلته نظرا لأنّ "الباقات" بوزن 220 غرام سابقا نشتريها اليوم بوزن 150 غرام.

سيدي الوزير، استبشرنا بهذا القرض لأن فيه جانب هام جدّا لتحديث طاقات الخزن وكيفية نقل الحبوب، لكن إن نحتاج في صراعنا وتحقيق سيادتنا الوطنية التي تعتبر سيادة الأمن الغذائي ركنا من أركانها، ولا يتأتى الأمن الغذائي إلا حين تكون لدينا البذور المحلّية الخاصة بنا. وقد أتلفت بذورنا المحلّية لسنوات وأصبحنا في تبعية للبذور الأجنبية المهجّنة والمستهلكة للكثير من المياه، ويدعون أنها ذات إنتاجية ومردودية كبيرة وجيدة، لكنها تعتبر كذبة كبيرة جدا، تجعلك في تبعية، والمردودية غير بعيدة بل بالعكس أؤكد لك سيدي الوزير أن حبوبنا وبذورنا وإنتاج السميد فيها أعلى بكثير من الحبوب المهجّنة التي استوردوها بالعملة الصعبة.

سيدي الوزير، لدينا هنا مشكلة مياه وتغيرات مناخية كبيرة جدا، هل فكرنا كيف نحقق سيادتنا الغذائية وكيف يجب أن يكون استهلاك وترشيد المياه؟

منذ سنة 2015 سيدي الوزير ونحن نسمع بأن هناك فائض مياه الشمال سيتم جلبه إلى الوسط ومنطقة الساحل وإلى اليوم نسمع عن هذه المسائل وفي مرحلة الدراسة ولم نر شيئا.

منطقة القيروان التي حققت النسبة الأولى في إنتاج الحبوب 900 ألف طن مساحات سقوية ويوجد استهلاك واستنزاف كبير للمائدة المائية، هل من منقذ لترشيد استهلاك المياه في المنطقة التي تسمى بـ "bassin " للمياه في كامل الوسط؟

سيدي الوزير، هناك نقطة أخرى هامة وهامة جدا وهي الأراضي الدولية، وهي تذكرنا بالمؤسسات العمومية مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والخطوط التونسية وديوان الموانئ التونسية وكلها كانت مؤسسات عمومية مربحة وتدرّ أموالا طائلة لخزينة الدولة والآن أصبحت مؤسسات مفلسة والنتيجة ظاهرة للعيان وهي التهيئة لخوصصتها.

ديوان الأراضي الدولية في الفجيج من معتمدية نصر الله...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

سيدي الوزير، من المفارقات الكبرى الغريبة أن بلادنا تعيش اليوم وضعا صعبا استثنائيا وفي المقابل هذا البلد الصغير من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان والكبير بتاريخه وحضاراته وتجاربه يعيش وضعا استثنائيا، هذا البلد فيه كل ما يجب أن يتوفر لبلد يعيش ظروفا مختلفة عن الظروف التي نعيشها.

هذا في اعتقادي سيدي الوزير يعود بالأساس إلى عدم القدرة على حوكمة هذه الموارد المتوفرة، لدينا شريط ساحلي مهم وموارد طبيعية محترمة وكفاءات وأدمغة قادرة على تحويل واجهة البلاد موجودة والأغلبية منها هاجرت ولم نفعل شيئا ولم نحافظ عليها.

إذن هذا يعود بالأساس إلى الحوكمة وإلى نقطة أخرى مهمة في اعتقادي هي عبارة تلغيم إداراتنا منذ سنة 2012 بأناس موجودين ويبدو أنهم يعملون ضد مصلحة البلاد، وحين يتصل بك سيدي الوزير باعثون ومستثمرون ويعلمونك أننا اليوم لا يمكننا أن نصدّر كمستثمرين لضخّ العملة الصعبة مثلا في قطاع "déchets" لمادة الخيوط وهذا موجود لدى خمس شركات في تونس اتصلت بي لأنّ السلط تعلمهم بأن كراس الشروط تغيرت من 1 وأصبحت 2، تخيل سيدي الوزير أن المستثمرين لما استعدوا لتصدير سلعهم تعطلت الإجراءات وتوقّف كل شيء والأطراف الأخرى التي ستتقبّل السلع تبقى في الانتظار ويقف كل النشاط وانظر مآل سمعة تونس هنا، فهل تعمل الدولة ضد نفسها أم ماذا؟

وحين يحدّثك باعث مؤسسة يشغّل عددا كبيرا من اليد العاملة ويعلمك بأنه يسدّد كل الأداءات والضرائب الموجبة ويقوم بكل ما هو مطالب به والمنتوج الذي ينتجه في بلاده يجده نفس الإنتاج الذي يرد علينا من دول أخرى بنصف الثمن برعاية أطراف من المفروض أن يحموا مصالح الدولة.

إذن سيدي الوزير، إننا لعمري نعيش وضعا استثنائيا وهو في اعتقادي وهذا شعاري الخاص لا يعالج إلا بإجراءات استثنائية وفي مقدّمتها الضرب على الأيادي العابثة بقوة، تنظيف وتطهير الإدارة من مخلفات الخوانجية وأقولها بوضوح ورغم تعييناتهم في كل مكان إلاّ أنهم لا يزالون يمثلون خطرا، وكلامي واضح أوجّهه لهم وهم في الاستماع إليّ.

ثانيا، الوضع الاستثنائي في اعتقادي يمكن أن يتمثل في مجلس أعلى للكفاءات التونسية واليوم المهندسون والإطارات والخبراء يجب أن يكون لدينا حدث، مجلس أعلى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، وله ثلاث دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مرة أخرى والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، حين نتأمل هذا التقرير الخاص بالقرض لاحظت ثلاث نقاط: لم يتطرق هذا التقرير إلى مسألة المياه والمناطق السقوية لأنني حين أعود وأتحدث عن منظومة الحبوب يمكنني أن أتحدث عن مؤسسات دولة طبعا ديوان الحبوب والمؤسسات المختصة في البحث العلمي إلى جانب البنوك والدعم.

ونتحدث كذلك عن الأرض والفلاح كعنصر أساسي في هذه المنظومة والماء إلى غير ذلك. كيف يمكن أن نقنع الفلاح اليوم في ولاية القيروان وفي حاجب العيون وفي العلا أن هذا القرض سينفعه بطريقة مباشرة، وهو ينتظر حلولا فقط على مستوى المياه؟

الشباب اليوم في المناطق الداخلية يطالب بتوفير الماء طبعا بكهربة الآبار، إما أن تكون في شكل مناطق سقوية تبعثها الدولة أو تكون في شكل رخص لحفر آبار عميقة مكهربة. هذه مشكلة أولى تتعلق بالمياه وليست مضمنة في هذا التقرير.

أيضا لدينا نقطة أخرى في التقرير، ونتحدث عن شحنات الشعير العلفي، ولا يمكننا اليوم أن نقنع الفلاح ونعلمه أنّ هذا القرض خاص لنستورد به الأعلاف، وهو يعرف أن الأعلاف يوزعها اتحاد الفلاحين الذي يشترط عليه الانخراط مرتين وثلاث وأربع مرات وإن لزم الأمر عشر انخراطات. ومن المفروض السادة النواب وكل الحضور وهذا الأمر غير مسكوت عنه أنّ هذه أموال الشعب الذي سيتحمّل بدوره هذه النتائج، وفي الأخير يحصل على الأعلاف بطرق ملتوية، ولا يعقل أن تتكفّل منظمة غير حكومية بهذا الموضوع.

النقطة الثالثة سيدي الوزير تتعلق بالبنك التونسي للتضامن الذي بقي بالنسبة إلي نقطة سوداء في تاريخ تونس في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل. هذا البنك لا يقدّم أية حلول للمواطنين سواء الذين يريدون أن يبعثوا بمشاريع وحتى في هذه النقطة سيدي الوزير فالمواطن يمضي سنتين وثلاث وأربع سنوات في إعداد وثائق الملف، ولا يتحصل على الوثيقة الأخيرة إلاّ وقد استوفت الوثيقة الأولى الأجل، وهكذا دواليك حتى يفقد المواطن الأمل.

سيدي الوزير، ربما يكون هذا القرض مبادرة جيدة ولكن رجاء حين نرى القيروان والتجربة الناجحة، وتقريبا القيروان هي الأولى في إنتاج الحبوب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لديك ثلاث دقائق فقط حسب ما هو مدوّن لديّ هنا في الورقة.

الكلمة للنائب السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

لن أتحدث عن خاصيات منطقتي ولكن سأتحدث عن التشريع ونحن في كتلة الأحرار أول ما لدينا من اهتمامات هو التشريع والتشريع للقرن 21.

وما نسمعه من حديث متداول منذ 25 سنة أنّ تونس هي بلاد في طريقها للنمو وبالنسبة إلي أنّ الإشكال الكبير هو إشكال تشريعي بامتياز لأننا في طريقنا للنمو منذ 25 سنة ولم نصل بعد إلى النمو والمشاكل التي طرحها السادة النواب ككل يمكن أن تتكرر خلال هذا البرلمان والبرلمان القادم والذي يليه في ظل التشريع في القرنين 19 و20 الذي عشناه.

نريد الاستثمار وهذا التشريع هو تشريع القرن الماضي، ولا يمكن أن يشجع على الاستثمار. أما مجلّة الاستثمار فقد أكل عليها الدهر وشرب، وكذلك الشأن بالنسبة إلى مجلّة الصرف.

الفصل 96 للمجلّة الجنائية والمديرون العامون المرافقون لكم على معرفة بالفصل 96 ومخاطره على الإدارة، كما نرى أنّ كل إطارات الإدارة مكبّلة بهذا الفصل، وأعتقد أن الجميع يعرفونه ويوافقونني الرأي، وقد عرض هذا الفصل على مجلس وزاري ولكن لم نجد رؤية في تنقيحه أو تغييره.

لدينا محطات الفوتوفولتييك "les stations Photovoltaïques" المتوقفة عن النشاط لأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تخاف على مونوبول الإنتاج والتوزيع الخاص بها " Monopole de Distribution et de Production" وهذا نعتبره مشكلا كبيرا ووجدنا "Photovoltaïques des Stations" جاهزة منذ عامين وثلاث سنوات ولم يمكّنوهم من "les raccordements" لأنّ "STEG" خائفة على "المونوبول" الخاص بها ولست أدري إلى متى ستكون الشركة التونسية للكهرباء والغاز أقوى من الدولة؟

سيدي الوزير، لفت انتباهي مسألة تبيّن من خلالها مشكلة كبيرة وهو غياب أيّ وزارة إلى حدّ اليوم عن تقديم قانون يرتقي إلى قانون القرن 21 وكل الوزارات قدمت مشاريع قوانين مختلفة مثلا على سبيل الذكر من يريد صندوق وهناك من يريد تغيير فصل من الفصول، ولا يوجد أيّ مشروع وقع تقديمه لهذا المجلس النيابي الذي هو مجلس تشريعي، أقولها وأكررها مجلس تشريعي ونريد تشريعات للقرن 21، ولا نريد تشريعات ترقيعية، أقولها وأكررها في كل مداخلاتي.

يجب تغيير قانون الصفقات العمومية لأنه لما ننطلق في إجراء صفقة عمومية وبعد بلوغ آجالها نجد أنّ التجهيزات التي كنا سنشتريها غير موجودة، ومثال على ذلك ما حدث في محطة تصفية المياه، وصلنا للمشروع ثم وقع عرضه على لجنة الصفقات العمومية أين تم قبوله، وحين أردنا شراء الآلات نجدها مفقودة،

فلماذا نقوم بكل هذه الإجراءات؟ أين قانون تطوير الجباية واستعمال التقنيات الحديثة وأين رقمنة الإدارة؟ وأين قانون الصكوك؟ أين قانون إدماج الاقتصاد الموازي؟ أما المعاملات بالسيولة فلا بدّ أن يقع إلغاؤها.

سيدي الوزير، تحدثت بالأمس عن رجال الأعمال ونحن نريد منك أن تبلغ كلامنا لرئيس الجمهورية لأن الجميع يعتبرون رجال أعمال ولا يقتصر ذلك على من يمتلك معمل فقط، بل أنّ النجار وبائع الخضر وكل من يعمل في الاقتصاد يعتبر رجل أعمال وأؤكد لك أنّ 90% من رجال الأعمال كلهم يريدون تطوير تونس ويحبّذون العيش فيها وليس تونس التي في طريقها للنمو منذ 25 سنة.

نودّ من رجل الأعمال أو الفنان أو المبدع أن يربح خلال هذا العام 100 والعام القادم 200 وبذلك يعطي حقّ المجموعة الوطنية وينال حقه.

أنت كوزير اقتصاد وتخطيط تعرف أنه في ظل هذا التشريع الموجود ودائما أرجع وأعيد الحديث عن مشكلة التشريع لأن بالتشريع الموجود يمكن أن تقدم مخططا 23 – 25 ولكن لن نصل لشيء في ظل هذا التشريع الموجود وأعيدها مرة أخرى لا توجد أية وزارة إلى حدّ الآن بعثت إلينا بمشروع قانون يرتقي إلى مشروع قانون القرن 21 ليتقدم بالبلاد. ومن هنا فصاعدا سوف أقول ذلك في جميع مداخلاتي وأكررها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي وله ست دقائق باعتبار أن السادة النواب فتحي المشرقي ومحمد حسين ومنير الكموني تنازلوا عن حصتهم في التدخل لفائدته.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أبدأ كلمتي بملاحظة تنظيمية ونقطة نظام حيث أنه أحيلت للسادة النواب ثلاثة مشاريع قوانين مطوّلة أيضا اتفاقيات قروض في ظرف وجيز لا يمكّننا من دراستها.

نحن في جلسة يوم الأربعاء وأنهينا الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل وتمت الإحالة يوم الخميس مساء ويوم الجمعة لدينا جلسة ونحن مطالبون بدراسة كم هائل جدا من القروض في ظرف يستحيل قراءته. هذه الملاحظة الأولى.

إذن وضعنا النواب أمام استحالة أداء مهامهم بالشكل المطلوب وأقول بأن اتفاقيات هذه القروض ورهن البلاد ورهن الشعب ورهن الأجيال القادمة لا تخاض بهذه الطريقة وكانت هناك اتفاقية منها ممضاة بتاريخ 29 أفريل وكان يمكن أن تحال في شهر ماي أو شهر جوان ولكن هذه الاتفاقية أحالوها في الدقيقة 90 وطلبوا استعجال النظر وأصبحت أشك أن هذه مسألة متعمدة حتى لا يقدر النواب على دراسة المشاريع ليس التمعن فيها بل وحتى مجرد قراءتها.

هذا قانون وحيد به أكثر من 100 صفحة بالإضافة إلى تقارير اللجان، هذه النقطة الأولى، ونعرف أن هناك عطلة، ولكن رغم ذلك أقول غير مطلوب استعجال النظر، إما أن نوافق عليه بعد العطلة أو أن نعقد جلسة استثنائية ونأخذ وقتنا، لأن هنا مستقبل الشعب التونسي.

ثانيا، هذا قرض استعماري وملف فساد بامتياز، هذا القرض يفرض شروطا، هو استعمار اقتصادي واستعمار فلاحي، ولن ينال الفلاح أي شيء من الامتيازات التي قرأتها هنا.

اليوم نتحدث عن القمح، وهذا ثالث قرض عن القمح والشعب التونسي يفتقد الخبز والسميد والماء، ونتحدث في هذه الاتفاقية عن استنزاف الثروة المائية، حين نتحدث أنهم سيفرضون علينا زراعة "الكولزا" التي تستنزف الثروة المائية والتي يرفض الاتحاد الأوروبي أن يزرعها في أرضه ويفرض علينا أن نزرعها في بلادنا.

"الكولزا" التي فيها من المخاطر الصحية الكثير وفيها من المخاطر على الأرض الكثير حيث تستنزف الأرض والثروة المائية وفيها حتى "l'OGM" المنتجات المعدلة وراثيا والتحوير الجيني.

وحتى نكون واضحين بخصوص هذه الاتفاقية، من هي الخمس شركات التي ذكرتها سيدي الوزير التي سيتم تمتيعها في القسم الثالث الذي تتحدث حوله عن 66 مليون دولار؟ ما يقارب 200 مليار من التونسيين ستحصل عليها عائلات متنفذة ولم تذكرْ الشركات الخمس النافذة وأعرف بدوري الخمس عائلات بالاسم.

دعم العائلات الاحتكارية والرّيْعية من قبل الحكومة، وهناك عملية تآمر على الشعب التونسي والمستفيد الأول من هذا القرض هم القوى الاستعمارية والاتحاد الأوروبي والمستفيد الثاني هم بيادقهم داخل هذا الوطن.

تلك العائلات التي أعرف أسماءها جيدا والتي سرقت هذا الشعب طيلة سنوات ولا زالت تسرقه واليوم هذه العائلات نفسها هي سبب فقدان المواد الغذائية في تونس وأعرف جيدا ماذا أقول، وهي المتلاعب الأساسي والرئيسي بالمواد الغذائية وهي التي تقوم بتجويع الشعب التونسي واليوم سنمرر لها قرضا نرهن به الأجيال ونضعه في جيوبهم وجيوب الاتحاد الأوروبي.

الشركات التعاونية التي تحدثتَ عنها جميعها يلفّها الفساد، ألا تعلم أن هناك مشروع رئاسي اسمه الشركات الأهلية؟ ألا تعرف سيدي الوزير أن هناك توجّها آخر للدولة؟ نحن نتّجه فقط للفساد لنشبع بطونهم.

السيادة الغذائية هي الحلّ ولا بديل لها حين نريد الحديث عن الحبوب دعم الفلاح التونسي الذي نكلت به هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة أيّما تنكيل.

اليوم الفلاح التونسي لن يناله شيء من هذه الاتفاقية وسيتم استنزاف الثروة الفلاحية والفلاحين التونسيين ومزيد تفقيرهم وتجويعهم بهذه الاتفاقيات الاستعمارية المذلة واتفاقيات فساد بأتم معنى الكلمة.

اليوم سألت السيدة الوزيرة التي لم تعد وزيرة المالية بل وزيرة القروض والجباية قائلا: لماذا تشترون من الفلاح التونسي 130 دينار للقنطار من القمح وفي المقابل تشترون من الفلاح الأوروبي بـ 220 دينار؟ وسوف أعيد سؤالي وأكرره عديد المرات ما دمت لم أتحصل على الجواب. وإلى اليوم حكومتكم تأخذ نفس التمشي، كما لم يعالج هذا الأمر في هذه الاتفاقية وإذا يريد هذا البنك أن يموّلنا بقرض بتسهيلات كبيرة 25 سنة لماذا لا يمنحنا الأموال ونحن من نقرر كيف نصلح فلاحتنا؟ نحن نعرف ما هي أرضنا وما الذي يصلح بهذا الوطن.

هنالك مليون بديل للبدائل العلفية وليست الكولزا بل ما تنتجه أرضنا وأعطيك بإحصائيات علمية وبـ "les articles scientifiques" مثل عباد الشمس...

السيد نائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. أولا وبالذات الملاحظة التي قدمها زميلي المحترم وله الحق في تقديم ما له من الملاحظات، لكن أقول له أنّ النظام الداخلي يسمح بالآجال المختصرة المنصوص عليها بالفصلين 75 و125 وعليه تم احترام الإجراءات بإعلام السادة النواب في أجل 48 ساعة وبالتالي نحن دائما حريصون على احترام النظام الداخلي الذي صادقتم عليه، قوموا بتغيير النظام الداخلي وسوف نحترم الآجال الجديدة.

انتهت المداخلات والكلمة للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير سعّيد، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب على تفاعلكم وملاحظاتكم القيمة التي تكون بها في بعض الأحيان الكثير من الحماس ونحن نتفهم ذلك لأن الوضعية صعبة على الجميع " je comprends et je reçois le message " وأنا اليوم في موضع مسؤولية ومن واجبي أن أتطرق إلى كل هذه النقاط وأعتذر مسبقا على عدم الإجابة عن كل هذه الأسئلة اليوم ولكن من الممكن أن نتداول جزءا كبيرا منها في اجتماعاتنا القادمة إن شاء الله وقد قمنا بمجموعة اجتماعات في إطار التخطيط تشمل 24 اجتماعا مع كل الولايات بدار الثقافة وقد حضر كل الممثلين والفاعلين في مجالاتهم وفي مناطقهم.

أدعوكم إلى اجتماعاتنا القادمة إن شاء الله في المنتصف الثاني من شهر أوت لأنّنا نقوم بعقد اجتماعات بشكل دوري، كما نقوم باجتماعات إقليمية لما نجتمع بمجموعة من بعض الولايات لأسباب برغماتية، لكي تكون لدينا إمكانية جدولة 24 ولاية بشكل منتظم.

"donc la deuxième série" سنقوم بها لمتابعة كل ما عملنا عليه مع بعضنا خلال سنة 2022 وسيكون ذلك في المنتصف الثاني من شهر أوت إلى منتصف شهر سبتمبر إن شاء الله.

بالتالي نوجّه إليكم دعوة للحضور معنا لنتبين كل النقاط التي تهم المناطق لأنه عمليا وكما ذكرت الزميلة من المستحيل أن أتمكن من الإجابة عن كل هذه النقاط ولا أزعم كوني أعرف كل الأجوبة، بكل صراحة وكنت أتمنى أن يكون معي السيد وزير الفلاحة ولكن أشكر زملائي من وزارة الفلاحة الذين أمدّوني بمجموعة من النقاط والتي سأتطرق إليها بعد قليل من النواحي الفنية.

إذن، أريد أن أركّز على وجهة نظر التخطيط خاصة لأن هذا دوري وأريد أن أبدأ بوضع الإطار العام الذي تحدثت عنه قليلا يوم أمس ويمكن بعض التفاصيل الإضافية.

لماذا نحتاج إلى تخطيط؟ لماذا نحتاج إلى رؤية؟ ولماذا لا نشتغل بشكل مباشر دون كل ذلك؟ لأنّ فنّ وعلم التخطيط تطوّر وأصبح يقنع الأغلبية اليوم بأنه أفضل الممارسات وهناك مقولة أنقلو سكسونية تقول: "التخطيط بدون التنفيذ هو مجرد أحلام يقِظة، والتنفيذ بدون تخطيط هو أحلام مزعجة" ونحن نحتاج إلى الاثنين التخطيط على المدى الطويل ونحتاج إلى العمل والتنفيذ.

كما ذكرت البارحة لدينا رؤية 35 التي في إطارها سيتم وضع مخططات لتنفيذها في مخطط يكون مكمّلا كذلك بخطة استراتيجية من الوزارة القطاعية، مثلا وزارة الفلاحة تشتغل على خطة استراتيجية 35/23 لتنفيذ الرؤية 35 بشكل مبرمج بمبادرات وبمجموعة مشاريع وإصلاحات مدقّقة وتفصيلية.

وفي إطار هذه الخطة هناك جزء للخطة الفلاحية للمخطط 25/23. إذن سيتم تحقيق رؤية 35 من خلال ثلاثة مخططات 25/23، 30/26 و35/31 في إطار هذه الرؤية والخطة الاستراتيجية للوزارة القطاعية مثلا وزارة الفلاحة ولدينا عشر وزارات لديهم أيضا خطط استراتيجية، سيكون هناك تخطيط جزء للفلاحة الذي سيتم ترجمته عمليا في الميزان الاقتصادي.

إذن، الميزان الاقتصادي هو الترجمة السنوية لتنفيذ ما تم تخطيطه في المخطط الخماسي أو الثلاثي بشكل استثنائي هذه المرة وهذا المخطط وهو الميزان الاقتصادي الذي هو سنوي سنضع فيه بشكل تفصيلي كل المبادرات والإصلاحات التي سيتم العمل عليها خلال السنة، وهذه سيكون لديها بطبيعة الحال ترجمة في " loi de finance" ميزانية الدولة لكي يكون هناك تطابق وتجانس بين ما يتم تخطيطه وتنفيذه بإعانة الميزان الاقتصادي، وما يتم رصده من أموال لتفعيل وتنفيذ هذه الإجراءات وهذه الأعمال.

من خلال كل هذه الأعمال نضع لها مؤشرات قياسية بالآداء "وهو مؤشر قياس الآداء" كي نتأكد من التنفيذ بشكل منتظم حتى نبلغ أهدافنا وإذا كان هناك حياد عن تنفيذ هذه الأهداف يجب التدخل بشكل سريع للمراجعة أو للتعامل مع الخلل الذي يمكن أن يحدث.

بالتالي نحن إلى الآن بصدد دراسة المخطط الجديد للإحصائيات السنوية وسنأخذ بعين الاعتبار ما وضع برمجته في المخطط لكي نقيّم ونحسّن من إحصائيات تونس حتى تكون لدى "l'INS" كذلك دور في وضع المؤشرات لقياسها وذلك هام جدا لأنه إذا لم نقم بوضع المؤشرات ولم نتابع الآداء فلن يكون هناك أي شيء على الميدان.

إذن، فهذه العملية في ظاهرها معقّدة بعض الشيء ولكنها في مستوى كل قسم أو كل فريق أو كل وظيفة ممكنة جدا وسنضع إن شاء الله الآليات لمتابعتها بشكل آلي حتى يسهل عملية النجاعة في هذا التنفيذ.

إذن بالنسبة إلى القطاع الفلاحي الذي وضعناه بصورة عامة، أول مسألة ما هو موقع الفلاحة في الاقتصاد التونسي؟ مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي 10.2 وهي تساهم بنسبة 12% من الصادرات الجملية وتوفر 14% من فرص التشغيل، ونسبة النمو التي قمنا بتسجيلها في المخطط السابق 1.9 % وبالنسبة إلى المخطط الجديد 25/23 نهدف إلى نسبة نمو 2.5% سنويا ونهدف إلى رفع نسبة التغطية من 79 إلى 82% لتغطية الواردات.

إذن، فإن الاكتفاء الذاتي ربما لن يكون بكل المنتجات بالمنتج بالمنتج ولكن بشكل كلي، بصفة عامة فإن قطاع التغذية قطاع متنوع ولدينا جزء كبير من الاكتفاء الذاتي عند اعتماده بشكل مجّمع.

بالنسبة إلى برنامج إنتاج الحبوب لهذه السنة 2024/2023 سيكون لدينا تخطيط زراعة 1.5 مليون هكتار والتوسع في مساحات القمح الصلب، توفير 700 ألف قنطار من البذور المراقبة، إنتاج حوالي 30 مليون قنطار من الحبوب، تجميع 12 مليون قنطار من القمح الصلب والإنتاج الباقي من الحبوب الذي يمثل 50 % من الاستهلاك الذاتي من البذور والأعلاف.

هناك مجموعة من الإصلاحات التي لا بد أن نتعمّق فيها ونطوّرها ونشتغل على تنفيذها ومن الممكن أن نذكر البعض منها إن شاء الله خلال جلساتنا للمخطط بمعيّة السيد وزير الفلاحة ونأمل أن نتطرّق إلى مزيد التفاصيل في الخطوط العريضة معه وسنشتغل على تحسين التوظيف الأمثل للأراضي الدولية.

وقد تساءل بعض الزملاء منذ قليل حول إمكانية وجود خطة طوارئ اقتصادية؟ فعلا كما ذكرت بالأمس فقد وضعنا خطة طوارئ اقتصادية في بداية سنة 2022، وضعنا 42 إجراءً ومن جملة هذه الإجراءات ذكرنا القيام بجرد لجميع الأصول المملوكة من الدولة، كما يجب وضع برنامج زمني لاستغلال هذه الأصول بما فيها بطبيعة الحال ويمكن على رأسها الأراضي الفلاحية وخاصة الأراضي الدولية.

إذن، هناك الآن عمل جرد لهذه الأراضي ومتابعة لآداء الأراضي التي تم إسنادها للكراء وكذلك هناك تعاون بين وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة لجرد بقية كل الأصول ونحاول القيام بعمل بالتوازي لكي نسرّع في إنهاء هذا الإجراء.

كما أننا نشتغل على توسيع مظلّة التأمين وآليات التمويل لأنّها تتماشى مع بعضها لكي نحفّز البنوك ونشجعهم على تمويل القطاع الفلاحي الذي نعتبر مخاطره عالية في بعض الأحيان، توفير تأمين إضافي مثلا في الجفاف أو الآفات أو التغيير المناخي الذي نعيشه الآن الذي بإمكانه أن يقلّص من المخاطر كما نسميه في لغة " les jargons des financiers" وذلك هام جدا للتحفيز حتى يجعل البنوك تهتم أكثر بهذا القطاع الحيوي والمصيري لمستقبل الأمن الغذائي في تونس.

سوف أتطرّق بعد قليل للحديث عن الدراسة وقد قام البنك الإفريقي للتنمية بدراسة لسنة 2021 لكافة منظومة الحبوب ومن جملة الاستنتاجات وجدنا أنّ تمويل صغار الفلاحين كان ضعيف جدا وقد استفاد 1% من الفلاحين بشكل مباشر وواضح من التمويل وهذا غير مقبول وبالتالي يجب أن تقع دراسته في العمق ووضع الإطار المناسب لكي نخلق التحفيز.

قد تحدثنا حول بنك "BTS" و"BNA" كذلك بإمكاننا التحدث عن "micro finance" الذي من الممكن أن يلعب دورا كبيرا في ذلك ولا يجب استبعاد أية آلية لتمويل الفلاحين وكذلك يجب دراسة المعوّقات، لماذا؟ لكيْ لا تعزف البنوك وقد ذكر على سبيل المثال موضوع " Titre ولو" un petit lot de terrain le faite d'avoir un titre individuel ça aide même la banque c'est rassurant d'avoir un titre"، إذن سنقوم بكل ما يمكن لتحفيز وخلق المناخ المناسب لتمويل هذه الفئات إن شاء الله.

كذلك إرساء تنظيمات مهنية وهنا سنشجع بشكل خاص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية لنجعله في إطار سلاسل القيمة وفي إطار الميزات التنافسية التي تمتاز بها الجهات، سنعمل على توفير كل السند الكافي حتى تنضم جميعها في مجموعات والمجموعة تكوّن قوة ونوفّر الإحاطة اللازمة لكي نتمكن من التقليل من مخاطر المشاريع وتحسين ظروف نجاحهم حتى نمكّن في مرحلة ثانية من تمويل هذه المجموعات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية وكان يجب أن يكون التمويل مستداما لأنه إذا قمنا بالتمويل ولم يتم السداد في ظرف سنة أو سنتين بطبيعة الحال فإن البنوك ستعْزف عن القيام بذلك.

لا يمكن لنا القول أنّنا نبيع الأحلام وسنقوم بفسخ القرض لكي نعيد كل شيء من جديد، فإذا قامت البنوك بذلك في العام الأول ومرة أخرى في العام الثاني الذي يليه فلن تقوم بالتمويل لاحقا، بل بالعكس يجب علينا أن نتعاون مع البنوك ومع وزارة الفلاحة ونتعاون مع كل من يوفّر هذه الإحاطة لخلق ظروف النجاح لكي يتمكن الفلاح من النجاح في عمله وإذا تعرض إلي ظروف قاهرة فإن التأمين هو الذي سيغطي هذه المخاطر حتى نخلق الاستدامة وظروف النجاح.

إجمالي الاستثمارات الفلاحية التي وضعناها في المخطط الثلاثي 6460 مليون دينارا، تقريبا نصف القطاع عمومي ونصف القطاع الخاص، عدد من المشاريع الضخمة موجودة خاصة أن أغلبية المشاريع متواصلة وتعلمون جيدا محدودية الأموال العمومية الآن ولكن هناك مجموعة مشاريع جديدة سنتطرق إليها عندما نبحث مع بعض المخطط 25/23.

تحدثنا حول قطاع المياه وفعلا ليس بإمكاننا الحديث عن الفلاحة دون التطرق إلى قطاع المياه، نعلم جيدا أن البلاد التونسية موجودة في منطقة خطرة ونحن مع الأسف ضحية تغيير المناخ في شمال إفريقيا، وبشكل خاص لدينا في تونس لهذا السبب تقاليد تاريخية وأحسنّا إدارة بناء السدود وإدارتها منذ الستينيات وهذا فخر لتونس ويجب مواصلته ونسعى إلى دعم تعبئة الموارد المائية السطحية لبلوغ 95% في مخطط 25/20 مقابل 92% في 20/20 وقد رصدنا 1320 مليون دينارا استثمارات لهذا الغرض.

هناك نقطة أريد ذكرها وهي المياه المعالجة وآمل أن نركز في ذلك جميعا ويجب أن تكون لدينا ثقة في العلم، لأن البعض يظن أن المياه المعالجة هي مياه غير صحية، بإمكاننا أن نعالج من النواحي الطبية ويجب عليكم أن تثقوا في العلم، بإمكاننا أن نصل ولن أقول 100% ولكن إلى نسبة أفضل مما لدينا في المياه المعدنية، وهي تتمثل أساسا في ماهية الاستعمالات ونسبة توفيره وتخصيصه لهذه المياه المعالجة ونضع التقنيات اللازمة.

وعندما نصل إلى "Tertiaire" ونقوم بالتنفيذ ولدينا حاليا نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة في حدود 8% فقط سأعتمد مثالا على ذلك البلد الشقيق الأردن التي وصلت إلى حدود 78%، فقبل أن نفكر ربما في حلول مكلفة مثل مسألة تحلية مياه البحر، ونحن مضطرون لاحقا أن نلتجئ إلى ذلك، لكن يجب أن يكون لدينا وعي بأنها مكلفة ومن الأفضل والأنسب أن نرفّع في هذه النسبة، لهذا السبب قمنا بتغيير هذا المخطط واتفقنا مع وزيرة البيئة ووزير الفلاحة أنه خلال هذا المخطط وبالتوازي في 24 ولاية الموجودة في تونس سيتم دراسة فرص استثمار في المعالجة الثلاثية واستعمال هذه المياه على الأقلّ لأعلاف الحيوانات التي نقوم باستيرادها اليوم وهذا صميم موضوعنا لأنه سيمكننا من الأمن الغذائي.

إذن، من الضروري أن تكون لدينا كذلك آليات جديدة للتمويل لأننا إذا اعتمدنا على الأموال العمومية فقط فلن نتمكن من الوصول إلى كل ذلك، لهذا السبب أعطينا الأولوية لـ "PPP" عندما يكون ذلك ممكنا، الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام لكي نتمكّن من بعث أكبر عدد ممكن من المشاريع.

ولكي نصل إلى هذه الشراكة وإلى النجاعة لتنفيذ هذه المشاريع يجب أن نفكر من الآن في مشاريع مندمجة، فعندما نخطط لمعالجة ثلاثية وتخطط للاستثمار في هذا المجال يجب علينا أن نتبين مسبقا ما هي الاستعمالات وما هي الأراضي التي يمكن لها استغلال هذه المياه بشكل مُربح، ويجب أن يكون كذلك وتكون الفرص متوفرة في هذا المجال.

اسمحوا لي أن أوجّه نداء لأنه لا أعتقد أن لدينا اليوم وعيا كافيا بدقّة الوضع بالنسبة إلى شحّ المياه، فنحن اليوم تحت الخط الأحمر الذي نعتبره تحت 500 مترا مربعا للاستهلاك السنوي للفرد ونحن نستهلك حوالي 350 مترا مربعا. لذلك نوجّه دعوة إلى كل مواطنينا بكل لطف سنسلك اتجاه ترشيد استعمال المياه في كل الاستعمالات، وأذكر خلال اجتماع من اجتماعاتنا في واحة من واحات الجنوب هناك من طرح سؤلا خلال اجتماع عقدناه في دار الثقافة وهو يتمثل فيما يلي: بعد عشرين سنة هل هناك ماء متوفر لمواصلة الاستثمارات التي نقوم بها في الواحة؟ حينها لم يكن هناك بالقاعة من لديه رد قاطع حول هذه المسألة، فنحن لدينا إشكالية كبيرة في مسألة المياه ويجب علينا معالجتها وأن تتظافر الجهود وستعتمد المرحلة الأولى حول مسألة الترشيد.

كذلك هناك نداء ثاني، رجاء رجاءً إنّ الآبار العشوائية ليست بالحلّ الأنسب لأن الحلّ يكمن في التنظيم وليس بإمكاننا المواصلة بهذه الطريقة، لأنّه "on est en train de pomper" أكثر من الطاقة و"finalement on est en train de récompenser " الناس الخارجة عن القانون وسيدفع ثمن ذلك الناس التي التزمت بالقانون وأخذت حصتها وفي غالب الأحيان لم تصل للحصول على حصتها.

لذلك سيكون هناك توجّه لمعالجة هذه النقطة، لا يمكن السماح بها، مع توفير حلول، لكن لا يمكن أن نسمح بالآبار العشوائية وبالضخّ بهذا الشكل خاصة أن البعض اليوم يظن أن الطاقة الشمسية " c'est gratuit, mais ce n'est pas gratuit ça coûte les yeux de la tête" فنحن نقوم باستنزاف المياه من الأرض.

المعذرة عن الإطالة لأن نقطة المياه ربما هي نقطة مصيرية بالنسبة إلى البلاد التونسية ويجب الانتباه إليها ومعالجتها.

لقد تحدثنا حول ضرورة دعم صغار الفلاحين وتحدثنا كذلك عن الأسعار، فعلا إن الأسعار في بعض الأحيان لا تغطي التكاليف بالنسبة إلى الفلاحين، وهذه المسألة غير مقبولة، لهذا السبب تم مراجعة الأسعار لهذه السنة وقد وردت علينا هذه النقطة من وزارة الفلاحة: فقد تم الترفيع في أسعار الحبوب سنة 2022 وهي زيادة مشجعة وتعادل تقريبا الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية.

إذن فقد ارتفعت من 90 دينارا القنطار الواحد سنة 2021 إلى 130 دينارا القنطار الواحد سنة 2022 وسترتفع إلى 140 دينارا بالنسبة إلى القنطار الواحد سنة 2023، كذلك تم اتخاذ إجراء استثنائي لتعليق الخصم من أسعار الحبوب بسبب الجودة المتدنية خلال سنة 2023.

وبالرجوع إلى الموضوع الذي ذكره السيد رئيس اللجنة فيما يخص الدراسات ومثلما ذكرت سابقا أنه قبل أن نصل إلى هذا القرض هناك دراسة عميقة قام بها البنك الإفريقي للتنمية حول كل منظومة الحبوب وهذه الدراسة متوفرة وسأرسلها إليكم وسأطلب من البنك أن يضعها على الموقع الإلكتروني البنكي، لأنها تهمّ كل التونسيين، ولكي تتظافر كل الجهود ونشرّك كل ما يمكن أن يضيف القيمة لإيجاد الحلول المناسبة من كل الجوانب بما فيها جوانب الدعم التي ربما لم ننجح في شأنها مائة بالمائة لأن الفئة المستهدفة لا تستفيد منه دائما وفيها تبذير وبها " malheureusement contre bande".

لذلك لا بد من إيجاد طريق إلى الحلّ وسوف نجده إن شاء الله حتى يبقى الخبز في متناول الجميع ونحافظ خاصة على كل ما يمكّن الأسرة التونسية من العيش الكريم وفي نفس الوقت نجد آليات لإصلاح المنظومة بأكملها لأنها تتطلب ذلك.

كل القروض التي يتم تمويلها يتم دراستها في العمق، وسوف أرسل إليكم أيضا دراسة الجدوى التي وقعت بالنسبة إلى المشاريع الموجودة لهذا القرض ولا يقوم بها البنك بمفرده بل مع الإطارات التونسية وخاصة الإطارات التي تعمل بالوزارات وفي مراكز البحوث والجامعات الذين يساهمون بشكل مباشر ولن نطلب أي قرض إذا لم تكن هناك قناعة خاصة من الوزارة المعنية التي بصفة عامة تتعامل مع القطاع الخاص وأهل المناطق والمهنة وتتم الموافقة على ذلك في مجلس الوزراء بحضور جميع الوزراء وبالتالي تتم دراسة كل الجوانب الموجودة به.

لقد تحدثنا حول مسألة البذور وهي نقطة هامة جدا وبإمكاني أن أتطرّق إليها قليلا لو تسمحوا، هناك مسألة الحبوب المحلّية، تعتمد بلادنا في إطار إنتاج الحبوب على البذور المكثّرة محلّيا التي يتمّ استنباط أغلبها بمخابر البحث الفلاحي وسيتمّ تزويد منتجي الحبوب بأسعار مدعمة للتشجيع على استعمالها بما يطوّر الإنتاج وذلك في حدود 350 ألف قنطارا وكذلك دعم موسمي في حدود 25 مليون دينارا.

أريد أن أؤكد على أن البحوث في موضوع البذور في غاية الأهمية ويجب علينا أن نثق في العلم، لدينا مراكز بحوث وهناك جزء من هذا القرض سيوظف لتعزيز هذه المراكز وقد تحدثنا اليوم عن القرن 21 ونحن نتمشى اليوم في قانون اقتصاد المعرفة في اتجاه التجديد وفي اتجاه البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، واليوم العلم هو جزء من الحلّ وبالتالي فإن مراكز البحوث في تونس يجب عليها أن تواصل وأن تتبين ما هي البذور التقليدية التي تطلّبت قرونا لكي تتحسن وتتطور حتى نعتمدها في هذه البحوث ونوفّر أحسن ما يمكن توفيره.

بالنسبة إلى الموسم المقبل فقد اتخذت الدولة إجراءات استثنائية لإعداد الموسم الفلاحي والكميات الحالية هناك 500 ألف قنطار من بذور القمح سيتمّ توفيرها و20 ألف قنطارا من بذور الشعير مقابل 350 ألف فقط في الموسم الفارط، وجاري العمل حاليا من طرف وزارة الفلاحة وديوان الحبوب على وضع هذه البذور على ذمة الفلاحين بداية من شهر سبتمبر 2023، هذا بالتوازي مع إجراءات استثنائية لتوفير قروض ميسّرة من طرف البنك التونسي للتضامن بمساندة البنك الفلاحي وتخطّي الأزمة الراهنة.

كما تحدثنا كذلك ومشكورون الإخوة من وزارة الفلاحة فقد أمدّونا بالعديد من البيانات ولكن ليس لدينا الوقت الكافي لنتمكّن من الاطلاع على مجملها وكما اتفقنا فسيكون لنا موعد ثاني للدخول في التفاصيل بالنسبة إلى كل سلاسل القيمة للفلاحة ولمنظومة الحبوب.

بالنسبة إلى الخزّانات التي تكلمنا عنها، فقد وقع التساؤل حولها ولماذا هي موجودة في تونس وليست قريبة من مناطق الإنتاج؟ فعلا هناك توازن وهناك إعادة تأهيل لخزّانين وهما موجودان برادس وبنزرت وبطبيعة الحال فإن تكلفة إعادة التأهيل أقل بكثير من الإنشاء، والإنشاء الوحيد هو الموجود في جبل الجلود، كما لدينا 200 مركزا لخزن 7 مليون قنطارا في الخزّانات بمناطق الإنتاج وكذلك هناك خزّانات محورية بمناطق الاستهلاك لإحكام توزيع المطاحن والمخابز.

"En fait il y a une optimisation " لأن كل ما يقع بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك ومواقع التحويل وبالتالي يمكن لوزارة الفلاحة أن تقدم المزيد من التفاصيل عن المعايير التي يتم اتخاذها لاختيار الأماكن.

هنا ذكرنا أيضا القطاع الخاص والقطاع العام، فإنه ليس هناك تنافس في ذلك ويمكن أن تكون الخزّانات محلّ شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وكل ما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في هذا بطبيعة الحال في إطار تسعيرة متفق عليها مع ديوان الحبوب فهي ستوفّر أموالا عمومية يمكن استغلالها في استثمارات تنموية.

في خصوص التفويت في توريد الشعير والأعلاف للخواص، فقد تم السماح لمهني صناعة الأعلاف قصد توريد احتياجاتهم من الشعير مباشرة وبالتوازي يواصل ديوان الحبوب توريد الشعير وتزويد المربين دون تغيير الأسعار المدعومة، يعني 50 دينارا للقنطار الواحد لفائدة الفلاح.

كما تحدثنا كذلك حول مسألة القروض التنموية والقروض الاستهلاكية، في الحقيقة فإن هذا الموضوع عميق، ونحن اليوم في ظروف استثنائية، لماذا نقترض من البنك الإفريقي لاقتناء الحبوب؟ وهنا للشفافية كذلك لم نقترض من البنك الإفريقي للتنمية فقط بل أيضا من البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، اقترضنا حوالي 1650 مليون دينار لاقتناء 913 ألف طن من الحبوب، لأننا نعيش ظرفا استثنائيا ونحن نسعى لكيْ لا تكون هذه المبالغ على حساب الاستثمارات.

أريد أن أشكر كل ما ساندنا في هذه الظروف الصعبة وبشكل خاص البنك الدولي والبنك الإفريقي وفي الحقيقة كل البنوك حتى البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار لأن منح القروض الاستهلاكية ليست من تقاليدهم، ولا يمكننا النظر إليها من هذه الناحية، فنحن مجبرون في هذا الجانب والمعذرة مسبقا للأجيال القادمة بحيث نقترض اليوم الأموال لكيْ نستهلكها لتقوم الأجيال القادمة بتسديد قروضنا الاستهلاكية هذه ولكن " on a besoin de survivre" ولكن وعدا منا أن نقوم بكل ما يجب أن نقوم به لكي لا نلجأ إلى هذا مستقبلا.

لماذا هي ظروف استثنائية؟ في الحقيقة ليست تونس فقط من عاشت هذه الظروف الاستثنائية بل كل البلدان المستوردة للنفط والمستوردة للمواد الأساسية تعيش ظروفا صعبة جدا من الناحية المالية لأن الأسعار ارتفعت وقلّ الإنتاج وارتفعت فاتورة الاستيراد.

لهذا السبب أصريت في الاجتماعات العمومية أو البنك الدولي أو مع البنك الإفريقي للتنمية أن يكون هناك برامج خاصة لهذه البلدان المستوردة للنفط وللمواد الأساسية حتى تكون هناك مساعدة بقروض " nous ne voulons pas de l'aumône" نحن لا نريد الصدقة، ولكن نريدها بكدّنا وحزمنا.

هذا ظرف استثنائي تطلّب إجراءات استثنائية من المؤسسات الدولية "peut-être G7 et G20" نقول "ربي يهدي" لأنّنا ضحية هذا المناخ الذي تغير ولسنا السبب في ذلك، ومن كانوا سببا في ذلك تملّصوا الآن من مسؤولياتهم رافضين دفع التعويض لكل التراكمات التي وقعت طيلة قرن أو قرن ونصف الآن من التلوث الذي خلق درجة الحرارة والذي خلق الظروف التي جعلتنا ضحية.

هو قوس فتحته بالنسبة إلى هذه القروض الاستهلاكية لكنها ضرورية وهدفنا هو القروض التنموية التي تخلق النمو وتخلق الثروة.

سأختم بالموضوع الذي ذكرناه منذ قليل بصفة برقية حول مسألة الاستثمار، لدينا فعلا قانون جديد وهو ليس بالجديد بل تعديل وتحسين إجراءات الاستثمار لأننا اليوم في منافسة قوية مع عدد من البلدان وكل بلدان العالم أن تستقطب المستثمرين وحتى في البلدان المتقدمة يقومون بتقديم تحفيزات استثنائية لاسترجاع النشاط الصناعي الذي لم يكن مربحا وكانوا يصدّرونه.

اليوم لا بد من تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات لدفع الاستثمار في تونس وهو بصدد المناقشة الآن في مجلس الوزراء وسننظر فيه بالتفصيل في سبتمبر إن شاء الله، وقد ذكرنا القرن 21 ربما المقترحات الجريئة والتقنين الجريء الذي يجب علينا أن نعتمده لأن اليوم هو عصر المعرفة ولدينا إن شاء الله قانون اقتصاد المعرفة، يعني التجديد.

ونريد أن نتجه إلى التجديد وهو التوسع في "startup act" الذي خلق المؤسسات، ونحن فخورون بها في مجال التكنولوجيا، نريد إعطاء ميزات لجميع القطاعات وليس للتكنولوجيا فقط أو لـ "Télécom" أو "L'informatique" لأن المعرفة الآن أصبحت تغزو كل القطاعات.

لا بد من تحفيز ووضع آليات جديدة لكي نمكن مراكز البحوث والجامعات والمعرفة بصفة عامة لخدمة النسيج الوطني والاقتصاد التونسي وبالتالي نريد أن نقرّب الجامعات ومراكز البحوث من مشاغل واهتمامات الصناعات التونسية والاقتصاد التونسي حتى نرتقي في سلّم القيمة، إضافة إلى أن تونس معروفة كوجهة التكلفة التشغيلية ليست مرتفعة.

نريد كذلك أن تكون تونس معروفة " comme une destination d'intelligence" كوجهة للذكاء لأن لدينا كفاءات حقيقة عالمية ولست أنا من قال ذلك بل يقوله المستثمرون الذين اختاروا تونس رغم كل التعقيدات التي لدينا والتي يجب علينا معالجتها ولا بد من خلق مجال لهذه الكفاءات لكي تمكّننا من الرقيّ في سلّم القيم لجميع الأنشطة القطاعية.

الكلمة الأخيرة، هناك زميل طلب مني رسالة طمأنة، رغم كل الصعوبات التي نعيشها فقد بدأنا في طريق الإصلاحات وهو طريق صعب ولكن كلما أجّلنا أي إصلاح ولو يبدو أليم فإن الألم سيكون أكبر لاحقا لذا لا يجب أن نخاف " il faut s'attaquer, il faut faire ces réformes" بشكل تدرّجي يحمي الفئات الضعيفة ويوفّر ظروف النجاح والرّيادة لكل التونسيين لكي يساهموا، وقد تحدثت حول التمكين الاقتصادي بعجالة يوم أمس وسوف نرجع إليكم ونتطرّق بإذن الله في الاجتماعات الإقليمية القادمة التي سنعقدها، لأن طلبنا مجهود محلّي ومساهمة محلّية جهوية، لأن المخططات بها بطبيعة الحال جزء وطني وخاصة 24 جزء من كل ولاية ونريد أن تكون المساهمة محلّية.

ما أريد قوله أن طريق التفاؤل هو العمل ولا شيء غير العمل، لقد فقدنا ثقافة العمل ويجب أن نعود إلى ذلك، المواطنة ثم المواطنة، يجب علينا أن نتّحد من أجل بلادنا، أنا مرهق وأيضا زملائي في الحكومة مرهقون، جميعنا نعمل حتى في عطلة نهاية الأسبوع ولم نحصل على عطلة ولو بيوم واحد واجتهدنا وأصبنا في بعض الأشياء ولم نصب في العديد من الأشياء وبمساعدتكم ستتظافر الجهود بحول الله من خلال العمل التشاركي وعندما نبني على أكبر ميزة لتونس ألا وهي الكفاءات البشرية بحول الله لن نجد سوى الخير، فيجب أن ننظر إلى المستقبل بتفاؤل ولكي يمكن لنا أن نتفاءل يجب أن نخطط ويجب أن نعمل وأن نقيس الأداء ويجب أن نؤمن بحظوظنا.

شكرا على حسن انتباهكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت دونما شك في مزيد توضيح بعض المسائل العالقة وتحسين فهم مقاصد المشروع محلّ النظر.

والآن زميلاتي زملائي سنمرّ إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بالفصل 109 للنظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

النتيجة: 77 نعم، 5 محتفظين ومعترض وحيد. المجموع 83، وقعت المصادقة على المرور إلى المرحلة الموالية.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره إلى التصويت.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على جملة التوضيحات

العنوان:

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب (عدد 2023/20)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 89 نعم، 14 محتفا ومعترض وحيد. المجموع 104، وقعت المصادقة على العنوان. تفضل اللجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره سبعة وثمانون مليونا ومائة ألف (87.100.000) دولار، للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 88 نعم، 17 محتفظ ومعترض وحيد. المجموع 106، وقعت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الزملاء الاستعداد للتصويت.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 84 نعم، 18 محتفظ ومعترضين اثنين. المجموع 104وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب عدد 20 لسنة 2023.

شكرا للسيد الوزير، شكرا لجميع الزميلات والزملاء الذين استسمحتهم للمرور إلى مناقشة المشروع الثالث والأخير في جدول أعمالنا.

نمرّ مباشرة إلى النقطة الخامسة وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023، بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة عدد 21 لسنة 2023.

نجدد التحية للسيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له ونواصل أشغالنا للنظر في مشروع القانون الثالث والأخير المدرج بجدول أعمالنا ومثلما تمليه الترتيبات المضمنة بالنظام الداخلي تتم تلاوة تقرير لجنة المالية والميزانية التي نحيل إليها الكلمة مجددا. فلتتفضل اللجنة لاستعراض تقريرها.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

ورد علينا كذلك صلب لجنة المالية مسار دراسة مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة.

سيدي الرئيس، كالعادة لدينا العديد من الملاحظات فيما يتعلق بهذا المشروع، حسب شرح الأسباب لهذا المشروع هو يتعلق بتأهيل الطرق المصنفة، صحيح أنّ الطرق في الجمهورية التونسية في كافة الولايات تعاني من إشكاليات كبيرة ويتضمّن هذا المشروع أربع ولايات باجة وجندوبة والكاف ونابل، وكلها تابعة لمدينة تونس، وأيّ مشروع يهمّ البلاد التونسية نحن نثمّنه من حيث المبدأ.

هذا المشروع المتعلق بقرض في حدود 160 مليار، فلن أتحدث في الأمور التقنية لأنه إذا أخذنا المشروع بصفة كاملة يعني 160 مليار على 30 سنة تسديد بنسبة فائدة تقدر بـ 3 % بعملية حسابية بسيطة جدا سنجد أنفسنا بعد 5 سنوات نسدّد 5 مليارات، تقريبا 5.49 يعني مسألة بسيطة جدا وعادية فيما يتعلق بهذا القرض وعندما نرى الإنجازات التي ستحدث تباعا جراء هذا القرض نثمّنها.

ولكن سيدي الوزير، أنا دائما لدي مؤاخذات حول التخطيط فالمشكل ليس في قيمة القرض أو نسبة الفائدة ونسبة التسديد، وأنا كما صرّحت لبعض الإخوة 160 مليار بنسبة فائدة 3 % على 30 سنة سنسدد 5.5 مليار كل سنة وما يغيب دائما وأنا لديّ تحفظات فيما يتعلق بالتخطيط.

عند قراءتي لمكونات المشروع أجد إنجاز جسر بوادي مجردة على طول 307.8 مترا، ما أعرفه أنا عند دراسة المشاريع أن هناك Quatre volets: la planification, la direction, l'organisation et " le contrôle" هذه هي " les quatre processus" في أي مشروع فإذا طبقنا هذا على أنفسنا سنجد أن لدينا فقط " le processus de contrôle " ونحن سنراقب المشروع، ودورنا كنواب سنراقب المشروع أما "la planification" وهي الأساس التي بنيت عليها فعندما أجد أن هناك إنجاز جسر بوادي مجردة على طول 307.8متر، أريد أن أعرف متى سيتم ذلك؟ إذا كان سيتم قريبا سأقول بأننا في المسار الصحيح، أما إن كان سينفّذ بعد ثلاثين سنة أستطيع القول بأن هذا المشروع لن يمكننا من إنجاز ولو كيلومتر واحد، أليس هذا الواقع الموجود بين أيدينا؟

سيدي الوزير، عندما نتحدث عن تخطيط نتحدث عن "timing" عن وقت وعن أعوام وعن الكلفة المدرجة في نطاق هذا المشروع، لذلك لا نستطيع الحديث عن تخطيط استراتيجي في بناء أو في تجهيز ولا نعطي "timing" واضح، فأنتم تعرفون كلفة المشاريع مع ما نعيشه اليوم، من يوم لآخر ترتفع تكلفة المشروع في أي قطاع، فإذا كنا سنطبق هذا المشروع بعد 30 سنة أو بهذا المبلغ الهائل ويكون التنفيذ بعد 30 سنة فلن نستطيع إنجاز كيلومتر واحد، فبالمبلغ الموجود وبعد هذه المدة لن يتبقى شيء.

أنا تمنّيت من وزارة التخطيط عند مدّنا ببرنامج مفصّل تكون فيه دراسة معقولة ومقبولة لكي يسهل علينا نحن كنواب وقد تحدث عن التقنيات أمور عادية جدا 5.5 مليار سداد كل سنة بعد أربع سنوات على 30 سنة تعتبر مسألة بسيطة، ونحن عندما نرى أن هذا المشروع وهو قرض سننجز به التهيئة بينما الدراسة غائبة.

سيدي الوزير، هنا السؤال المطروح لن نستطيع بالطريقة العلمية السير في هذا المشروع ونحن لا نملك استراتيجية " long à terme" فممكن أن يقع تطبيق هذا المشروع بعد 20 سنة أو بعد سنة فحسب، فإن تم تطبيقه في السنة القادمة عندها ممكن أن تكون له جدوى ومعقولية، بينما إن كان سيطبق بعد 20 أو 30 سنة أقول لكم حينها سيدي الوزير يجب أن تتم مراجعات في التخطيط فيما يتعلق بهذا المشروع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة
على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023
بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بالرباط بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

ويقدر مبلغ هذا القرض بـ 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 160 مليون دينار تونسي ستخصص للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة.

ويهدف هذا المشروع إلى الإسهام في تحسين خدمات النقل البري وتأمين سلامة السير على الطرق المصنفة بالإضافة إلى تيسير سبل التنقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وفك العزلة عن عدد من المناطق وذلك من خلال إعادة تأهيل وتدعيم حوالي 121 كلم من الوصلات في شبكة الطرق المصنفة في أربع ولايات (باجة، جندوبة، الكاف ونابل).

1-عناصر المشروع:

يتكون المشروع أساسا من العناصر التالية:

1-سد الثغرات بالطريق الجهوية رقم 76 بولاية باجة:

- إنجاز جسر على وادي مجردة بطول 307.80 م،
- إنجاز 16 منشأة مائية،
- أشغال الترتيبات وإنجاز الطبقات المهيكلة للطريق والحواشي،
- أشغال تصريف مياه الأمطار،
- أشغال التشوير الافقي وتركيز العلامات المرورية.

2-تهذيب الطريق الجهوية رقم 75ا2 بولاية جندوبة:

- توسيع الطريق إلى عرض 7.6 أمتار وتقوية المعبد،
- تحسين مسار الطريق بما يتناسب مع المعايير الدولية،
- إنجاز شبكة لتصريف مياه الأمطار،
- تهيئة وإنجاز المفترقات الطرقية،
- انجاز جسر على وادي تاسة بطول 140م،
- أشغال التشوير والسلامة المرورية.

3-أشغال تهذيب الطريق الجهوية رقم 173 بولاية الكاف:

- توسيع الطريق إلى عرض 7.6 أمتار وتقوية المعبد،
- بناء وتوسيع وإعادة بناء المنشآت المائية،
- بناء مجاري المياه الجانبية للطريق لتصريف مياه الأمطار،
- تهيئة وإنجاز المفترقات الطرقية،

- أشغال إصلاح الانزلاقات الأرضية،
- إنجاز جسر على وادي العلق،
- أشغال التشوير والسلامة المرورية.

4-أشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بولاية نابل:

- توسيع الطريق بالخرسانة الاسفلتية،
- شحن الحواشي وتغليفها،
- تعهد المنشآت المائية،
- إنجاز التشوير الأفقي والعمودي.

5-الخدمات الفنية:

تشمل الاستعانة بمكاتب وبيوت خبرة استشارية لإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية وخدمات الإشراف على التنفيذ وإعداد أيّ دراسات أخرى من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف المشروع.

II – تنفيذ المشروع :

تشرف وزارة التجهيز على تنفيذ المشروع ومتابعة الإجراءات اللازمة لإنجاز مختلف مكوّناته.

III –كلفة المشروع وتمويله :

قدرت إجمالي تكاليف المشروع بحوالي 237 مليون دينار تونسي وذلك باعتبار الأداءات، وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 160 مليون دينار تونسي تمثل نسبة 87 % من كلفة الأشغال دون احتساب الضرائب والأداءات. وتتمثل الشروط التمويلية لقرض الصندوق العربي فيما يلي:

- عملة القرض: الدينار الكويتي،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 3 %سنويا،
- فترة السداد: ثلاثون (30) سنة منها أربع (4) سنوات إمهال.

II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وجذاذة اقتراح عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء ونص اتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، أكّد النواب على أهمية مشروع القانون المعروض ودوره في تحسين خدمات النقل البري على الطرق في ولايات باجة وجندوبة والكاف ونابل وتأمين سلامة السير عليها إضافة إلى دوره في تيسير سبل التنقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وفك العزلة عن عدد من المناطق بالولايات المذكورة من خلال إعادة تأهيل وتدعيم حوالي 121 كلم من الوصلات في شبكة الطرق المصنفة.

كما اعتبر عدد من النواب أن هذا التمويل سيمكّن الوزارة المشرفة على تنفيذه من القيام بالأشغال اللازمة لسدّ الثغرات بالطرقات والقيام بأشغال تهذيب وتدعيم الطرقات بالولايات المستهدفة، إضافة إلى توفير الخدمات الفنية اللازمة وإعداد الدراسات والإشراف على التنفيذ والمراقبة الفنية. كما أكّدوا قيمة التمويل في مواصلة معاضدة مجهود الدولة في مجال تطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع الجديدة قصد تحسين وتهذيب الطرقات والجسور وبناء وتوسعة المنشآت المائية.

كما أكدّ عدد من النواب أن شروط تمويل هذا القرض معقولة حيث تخول التمتع بفترة سداد تمتد على ثلاثين سنة بداية من سنة 2027.

وثمّن عدد من النواب جدوى هذا القرض في دفع عجلة الاستثمار ودعوا إلى مواصلة العمل مستقبلا على أن توجه القروض المتحصل عليها إلى تمويل المشاريع التنموية ودفع التنمية بكل مناطق الجمهورية وعدم الاقتصار على اقتناء المواد الأساسية أو توجيهه لسداد قروض حل أجلها.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على الجهد المبذول والآن ننتقل إلى النقاش العام والكلمة للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، المقعد 94.

السيد عماد الدين سديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس النواب،

الإخوة أعضاء المجلس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

بالنظر إلى المشاريع المقترحة والهادفة للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنّفة والمموّل من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومشروع القرض المموّل من طرف البنك الإفريقي للتنمية من أجل المساهمة في تمويل المشروع المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، وفي قراءة عاجلة للمشروع الأول فإن البعد التنموي غير خاف عن العيان، فتعبيد الطريق الجهوي رقم 173 من ولاية الكاف والرابط بين الطريق الجهوية رقم 78 من معتمدية ساقية سيدي يوسف عبر الطويرف أكثر من ضروريّ.

فهذه الطريق وطولها 45 كلم لها من الأهمية الشيء الكثير، فتأثيره على تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ضمان السلامة لمستعملي هذه الطريق التي تربط العديد من التّجمعات السكنية، إضافة إلى تدفق الإخوة الجزائريين عبرها، فهذا الإنجاز هو الآن في شكل مسلك ريفي، وهو ملاذ المهربين ومقبرة للمتسرّعين ومستعملي العربات الثقيلة والسريعة، لذا ولأهمية الطلب فإني أدعو زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب للتصويت بنعم لفائدة هذا المشروع.

أما بالنسبة إلى المشروع الثاني والخاص بتطوير منظومة الحبوب فإنه من الضروري الحرص على تطوير منظومة الخزن بالنسبة إلى الحبوب والأعلاف وذلك بالسعي إلى تشجيع الباعثين

على إقامة خزانات بأراضيهم أو بمراكز الجمع الموسمية والمنتظمة وهي آلية وقع السعي لاعتمادها في التسعينات إلا أنها تعطلت، وهي..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم، لقد صادقنا على مشروع القانون وانتهى، نحن الآن نناقش المشروع الثاني. معذرة يجب أن نحترم الإجراءات، ذلك المشروع تمت مناقشته والمصادقة عليه وقد تفضلت بإبداء رأيك في المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ورأيك محترم ولكن لا بد من احترام القانون.

السيد عماد الدين السديري

حسنا لدي سؤال إلى السيد الوزير، باعتبار أنّ منوال التنمية متحوّل والعديد من الخيارات السابقة أصبحت طيّ التاريخ، فما هو الخيار الاستراتيجي للدولة لمجابهة التحديات التي تنتظرنا؟ فهي في علاقة بالشحّ المائي متعدّد الأقطاب الاقتصادية عالميا، وهي أقطاب متوحشة التّعامل معها ضروري ولكن بحسن الدراسة وتحديد الخيار الأمثل يمكن النجاح في تحقيق النقلة النوعية لتونس خاصة وأن الأهداف التي تنتظرنا أهداف كثيرة ووزارة التخطيط والاقتصاد مطالبة بمواكبة التحديات وبرفع هذه التحديات باعتماد استراتيجيات مثلى، وخاصة وأؤكد خاصة على القطاع الفلاحي وقطاع خزانات الحبوب، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار وله دقيقتان، المقعد 37.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، تضعون بين أيدينا مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشاريع إنشاء وتأهيل الطرقات المصنفة، ولا أجد بين كلّ هذه الطرقات الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين الفوّار ورجيم المعتوق وما لهذا الطريق من دور مهم في فكّ العزلة على المنطقة بصفة عامة وهو شريان الحياة الوحيد ويمكن له أن يساهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار والتنمية بالجهة وبالرغم من انتهاء كل الدراسات الفنية لهذا الطريق منذ أكثر من ثلاث سنوات وفي كل مرة نفس الإجابة المستفزة ألا وهي لا يوجد تمويل.

ألا ترى سيدي الوزير أن الاستفزاز مضاعف عندما تطلبون منا التصويت على تمويل طرقات مصنفة ولا يوجد من بينها هذا الطريق المهترئ بالرغم مما يكتسيه من أهمية أمنية واقتصادية واجتماعية مهمة؟ سيدي الوزير، متى سيتم الانطلاق في أشغال الطريق الوطنية رقم 20؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله عشر دقائق.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

سيدي الوزير، وفي مجال تدخلي حول مشروع القانون عدد 21/ 2023 والشيء المفرح أنه يمس المناطق الداخلية الكاف وجندوبة وباجة ونابل وإعادة تهذيب وتهيئة الطرقات وإنجاز جسور ومنشآت مائية وخرسانة إسفلتية، من الإيجابيّ أن نفكّر في البنية التحتية والمناطق الداخلية التي ستساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لكن لا ننسى ولاية تطاوين التي ما زال يوجد بها طرقات رمليّة "piste" وغير معبدّة أساسا، تمّت في شأنها عديد البرامج والمخططات لكن التنفيذ ما زال ضائعا ولا نعلم متى سينجز.

أتحدث عن ربط قرية برج بورقيبة بالطريق الوطنية رقم 1 على مستوى كمبوت-رمادة، وعندما أقول برج بورقيبة أقول البرمة أقول البترول، الذهب الأسود والملف الذي لا تريدون أن تتحدثوا عنه للأسف، ولا يوجد به لا مخططات ولا استراتيجيات ولا شفافية ولا وضوح، لا من طرف وزير الاقتصاد ولا من وزير التخطيط ولا من وزير الصناعة ولا من الرئيس المدير العام للأنشطة البترولية ولا من رئاسة الحكومة خاصة بعد 25 جويلية وتونس الجديدة وتونس الأمل والوضوح.

أيضا مشروع غاز الجنوب والمحطة المبرمجة والمخططة في القرضاب من ولاية تطاوين، فالتخطيط تقريبا منذ سنة 2012 وانطلاق المشروع 2018 ونحن في سنة 2023 والمشروع ما زال معطّلا لعدة أسباب يطول شرحها، لكي لا أقول ملف فساد يجب معالجته أكيد جدّا.

فالغاز منبعه من صحراء تطاوين، حقل نوّارة كلّكم تعرفونه، الأنابيب تصل إلى قابس ويقع إنجاز محطة في ولاية قابس وتكون جاهزة في وقت قياسي وبدأت في توزيع الغاز الطبيعي الأنابيب للحامة والمعتمديات التابعة له، بينما تطاوين الولاية المنتجة للغاز فالمحطة لم تبدأ حتى في الإنجاز وما زلنا لم نتحدث عن توزيعه على المعتمديات التابعة للولاية والمناطق الصناعية والتي ستدفع عجلة الاقتصاد، للأسف التخطيط في واد والإنجاز في واد آخر.

سيدي الوزير، سأعود للحديث عن الجسور والطروقات، فمن فضلكم اتقوا الله في هذا الشعب، فكل مسؤول وكل مقاول يستلم مشروع من الدولة لا يعتبره ملكية خاصة، يرحم والديكم فهو مال المجموعة الوطنية، وهنا أريد الحديث عن جسر بكلفة 3 مليارات أو يزيد بوادي قراقر من منطقة قصر أولاد بوبكر، وهي منطقتي من معتمدية البئر الأحمر من ولاية تطاوين، ويسمى جسر الموت، للأسف حصد عديد الأرواح رحمهم الله لأن المقاول والتجهيز خططوا جيدا وبأمور علمية مدروسة قاموا ببناء فتحة وسط الجسر يدخل ويخرج منها المواطنون لنفس الطريق، فعوض أن ينجز فتحة طريق في أول الجسر للخروج منها وآخر الجسر طريق يؤدي إلى الطريق 19 في اتجاه تطاوين أرادوا الاقتصاد في تكلفة المشروع على حساب أرواح بشرية بريئة للأسف ذنبهم أنهم تونسيون والذين أنجزوا المشروع تونسيون أيضا للأسف وهذا موضوع للمتابعة أيضا.

سيدي الوزير، عندما أتحدث عن مخطط يجب أن يكون هناك التزام لمدّة إنجاز أي مشروع في العالم، لكن في تونس العزيزة المخطط يمدنا بتاريخ والإنجاز ونهاية الإنجاز تاريخ آخر، وبعيد كل البعد عن الواقع، وإن كنا سنواصل هكذا فلن نستطيع أن نتقدّم للأسف.

وهنا أريد الحديث عن المشاريع المعطلة المبرمجة ومعطلة بطريق الحزامية تطاوين وحماية مدينة تطاوين وغمراسن من الفيضانات،

وقعت برمجة المشاريع منذ سنوات ولم يقع إنجازها، كالطريق السريعة التي تربط تطاوين بالطريق السيارة، ومشروع المعبر الحدودي الذهيبة - وازن معطّل ولم يكتمل منذ سنة 2012، تصوّر مشروع مند 2012 لم يكتمل إلى اليوم نتحدث عن مخططات وإنجازات.

سيدي الوزير، رجاء عندما نخطط يجب أن نكون فاعلين ونحرص بكل جدية وبالقانون أيضا لتطبيق مخططاتنا والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، المقعد 71.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

الإخوة النواب أعتذر منكم على الانفعال منذ قليل، فلقد أرهقنا كل ما قام به أولئك المفسدون والمخربون في هذه البلاد.

سيادة الوزير، الرجاء القضاء نهائيا، سأصوّت بنعم وكل ما ستحضرونه سأصوّت عليه بنعم ولن أعارض بشرط وحيد القضاء على كل مفسد في هذه البلاد، سؤال فقط هل أنتم قادرون على إخراج كل المفسدين من الإدارات والذين لا يزالون موجودين في كل ركن من أركان الإدارات في كل مكتب؟

لو كان هذا الإنجاز منجز في ولاية سيدي بوزيد كنت سأناقشه بطريقة أخرى، ولكن بما أنه في باجة وجندوبة ونابل وصفاقس والكاف وقفصة فهنيئا لهم هذه الإنجازات وأتمنى أن تكون تونس كاملة بهذه الصفة ولكن لو كان في سيدي بوزيد أتعرف ما هو السؤال الذي كنت سأطرحه عليكم؟ هل هذا الإنجاز هو أولوية؟ هل هذه النواة التي ستزرع في هذه الأماكن هي من أولويات باجة وجندوبة والكاف ونابل؟

إذا كان من الممكن التفكير في أولويات أخرى والسعي وراء مشاريع أخرى أفضل من هذه الطرقات، فيمكن أن نصبر على هذه الطروقات الموجودة، يمكن التنقل بسهولة في هذه الطرق لكن هذه الطرقات من أين وإلى أين ستؤدي؟ هل ستؤدي إلى مستشفى مهترئ لا ماء صالح للشراب لا كهرباء؟ هل سيؤديني إلى مدرسة بدون سور؟ هذه كل الأسئلة التي تراودني.

إذا كان هذا المشروع وفي المكتوب طلب في شأنه استعجال النظر إذن فهو أولوية، وكل له تفكيره، أنا أرى أن هذا المشروع ليس له أولوية، كان من الممكن التفكير بطريقة أخرى أو أن من بين هذا القرض إجباري أن يتجه إلى نوعية هذه المشاريع فليس لدينا ما نقوله، إذن فليكن الأمر كذلك، لكن يجب التفكير قليلا في الأولويات، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم منير الكموني غير منتمي، له أربع دقائق باعتبار تنازل النائبة المحترمة منال بديدة عن حصتها في التدخل لفائدته، المقعد 215، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير والوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، نعرف أن الاقتراض في ميزانيّتنا قدر لا مفرّ منه في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ونحن نتفهّم أكثر بحثكم عن مموّلين خارج منظومة النقد الدولي خاصة بعد قرارها الأخير بل أطلب منكم مضاعفة جهد ديبلوماسيتنا للرفع من نسبة المساهمة العربية والإفريقية في تجاوز الصعوبات التي يمرّ بها اقتصادنا وفي إنعاشه، لكني أريد أن أعبّر عمّا انتابني وأنا أتأمل وجوه صرف القرض الذي بين أيدينا المتعلق بتأهيل الطرق المصنفة بأربع ولايات، نحن نغبط هذه الجهات التي تمتعت بهذه الأولوية في إنجاز مشاريع الطروقات والغبط غير الحسد، لأننا لا نرجو زوال النعمة التي وصلتهم بقدر ما نرجو أن ينالنا ما نالهم.

نحن بجهة المهدية ننتظر منذ أكثر من عشر سنوات إتمام أشغال طريق جهوية في نقطتين حوالي 30 كلم بين السواسي ومنزل حشاد، قيل لنا حين انطلقت الأشغال بأنه سيقع تعبيدها بالخرسانة الإسفلتية ولكن منذ 2012 ضاعت الاعتمادات ونحن ننتظر الآن برمجتها وتمويلها.

لذا أريد أن أستغل وجودكم بيننا سيدي الوزير لأتساءل متى يتمّ اعتماد طريقة علمية للتوزيع العادل للثروة والاعتمادات والتنمية؟ متى يتمّ اعتماد قاعدة بيانات رقميّة شفافة وموضوعية توضّح نسب التغطية في كل المجالات وفي كل الجهات؟ نحن نريد مقاييس واضحة مقنعة في إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع، وهي مطالب المواطنين وتمويلها محليا وجهويا ووطنيا.

سيدي الوزير، وزارتكم هي أساس التنمية لأن التخطيط هو السبيل الوحيد للنّجاح، أريد أن أتساءل هل قمنا بتشخيص دقيق لعوائق اقتصادنا؟ هل تساءلنا عن أسباب هجرة المستثمرين إلى دول مجاورة منافسة؟ هل السبب في مشاكلنا هي ترسانة من القوانين المكبّلة أم في إدارة بيروقراطية تفتقد روح المبادرة والرغبة في التجديد وهي أيضا تكبّلها القوانين؟ أليست مشاكلنا في فقدان قيمة العمل؟

سيدي الوزير، نحن أضعنا ونضيّع الكثير من فرص التنمية وفرص الاستثمار فلكل تلك الأسباب ننتظر منكم استراتيجية فعّالة، ننتظر منكم مشاريع واضحة في انتظار التحوّل الرقمي والاقتصاد الأخضر والتّجديد الطاقي ونشكركم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة أمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية، لها خمس دقائق.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مجددا وبالطاقم المرافق لك،

نحن في البداية ككتلة صوت الجمهورية سنصادق على مشروع القرض مادام سيساهم في تمويل مشاريع استثمار تنموية في الجهات، وهذا ما نحتاجه للبناء ولتدور عجلة التنمية والاستثمار وتلبية حاجيات البنية التحتية للجهات.

سيدي الوزير، كنت بالأمس معنا وتحدثت عن استراتيجية الوزارة في الانفتاح على الأسواق العالمية وعلى النقلة النوعية للمنوال التنموي، والذي سيمكننا من ترويج منتوجاتنا وتدعيم المستثمرين للتصدير للخارج وخلق التوازن ما بين ما سنصدره وما سنستورده لافتتاح أسواق جديدة.

سيدي الوزير، كلامك هذا كلّه أمل وتفاؤل، ولكن حين نتحدث عن التصدير لا يمكن أن نتغافل عما يحدث في مركز النهوض بالصادرات "CEPEX" من إخلالات، وحين نجد في نفس المعرض منصة عرض "CEPEX" وبجانبه منصات "APIA"و"API" و"FIPA" وغيرها فأين توحيد مجهودات الدولة حين تقوم مؤسسة وطنية أو وزارة بالدفاع عن نفسها بمفردها؟ ما هو دور "CEPEX" إن لم يمثل المصدر والمستثمر التونسي في جميع المجالات وإن لم يمثل مؤسسات الدولة في المعارض العالمية؟ فهل من فائدة في كثرة منصات العرض أو أن نجعل منصة وحيدة يكون للدولة التونسية ممثّلا في "CEPEX" مع جميع المتداخلين ويمكن أن نقدم به صورة جديدة واضحة وشاملة لاقتصادنا ولمنواله الجديد؟

فهل من السهل تنظيم "stand" في المعارض الدولية أموال وعملة صعبة وغيرها، أم أننا نبحث فقط عن مهمة في الخارج والتجوّل على حساب الشعب.

نقطة أخرى وفي نفس الإطار ودائما مع وزارة التجارة: كيف تخلق الوزارة آلية جديدة؟ حين تراها من بعيد تفرح وتقول لدينا "Tunisia Export Team " وهذا تم حتى يحاول أن ينظم وينسق المعارض الدولية، ولكن لماذا صارت المسألة الآن؟ حدثت المسألة سابقا أن هناك شركة "ABC" كانت تابعة لمستشار لأحد الرؤساء السابقين والتي في وقت من الأوقات أخذت مكان "CEPEX". نجد أنفسنا دائما نعود إلى "CEPEX"التي يجب أن نصلحها من الداخل وإن خلقنا هياكل أخرى فسنخلق منها مشكلة أيضا.

سيدي الوزير، نعرف أنّ الموضوع لا يمسّ مباشرة وزارتك لكن يمسّ وزارة التجارة، ولكن هذا يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الذي نفكر فيه لدعم وتعزيز تعاملنا الخارجي.

أردنا أن نبدأ بتصحيح المسار، وحين نبدأ به يجب أن نخلق منوال اقتصادي جديد ليعطينا الصورة التي نحتاجها للمسار الذي سنتوخاه.

الآن سأتحدث قليلا عن منطقتي أي المدينة وباب سويقة مركز تاريخي مسجلة منذ 1979، 700 معلم تاريخيّ وأكثر من 40 سوقا منها 16 سوق للصناعات التقليدية و5000 تاجر وأكثر من 62 ألف ساكن وفي النهار يدخل إلى المدينة العربي أكثر من 100 ألف نسمة وحين نتحدث عن كل هذا ماذا نقول؟

نقول بأن لدينا "des potentiels" لخلق الاستثمار وليكون التراث قاطرة، ونتحدث عن الثقافة وعن استدامة الثقافة وحين نعرف أن لدينا أكثر من 300 معلم تاريخي 30% منها على ملك الدولة والبلدية وتحت إشراف وزارة الثقافة، ماذا فعلنا بكل هذا المخزون؟ لم نفعل به شيئا وأتحدث عن ذلك لأنها ستغير صورة الاستثمار لدينا والمنوال الذي نبحث عنه في السياحة الثقافية وما يمكن أن نثمّن به ثقافتنا.

سيدي الوزير، لدينا كل شيء وكل الإمكانيات وقد قمنا بمشاريع تنموية سياحية في المدينة العتيقة وأبرزت أكلها في "les parcours touristiques" أتحدث عن هذا وأعرف أنه ليس له علاقة وإنما له علاقة باستراتيجية وزارتك وأنتم وزارة "transversal" ومهمتكم محاولة حلحلة الأمور في الوزارات الأخرى، فيجب أن تعمل وزارة السياحة على الثقافة وعلى الاقتصاد ويجب أن تعمل منظومة كاملة في نفس النسق ونفس التوجه ونعمل على راية واحدة وعلى استثمار سيتغير وكذلك منوالنا.

أشكرك سيدي الوزير وإن شاء الله فهمت حديثنا الذي أردت إيصاله ولدينا عديد "potentialité" وبذلك يمكن أن نتقدم ونأتي بالأفضل لبلادنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق، المقعد 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نحن كمجلس نواب وعلى الأقل ككتلة الأحرار ملتزمون بالعمل ليلا نهارا للمضيّ قدما بهذا الوطن.

في الحقيقة رغم أنّه لم يكن هناك الكثير من الوقت في تواتر الجلسات خصصنا وقت الراحة وحتى بعد الجلسات لدراسة معمقة للمشاريع التي تفضلتم بها، وأخذناها من كل الجوانب مع السيد رئيس لجنة المالية، كما قال هذه قروض ميسّرة ولا توجد أية إشكالية هنا موجهة للتنمية وهذا مهم جدا.

أين هي موجهة بالضبط؟ حقيقة كان هناك جدال بين بعض الزملاء الذين هم من مناطق فلاحية ويعايشون الصعوبات اليومية للفلاحين ورأيت أن بعض الإخوة كانت لديهم مؤاخذات لأن هذه المشاريع موجهة للنّدوات لكن في الحقيقة ثمن إخوة آخرون أين توجه هذه القروض ورأينا في القرض الأول أنها موجهة لتهيئة الخزانات والبحث العلمي، ونثمن هذه المسألة، ونحن نتوجه في مخطط اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والبحث العلمي وكذلك لبنك التضامن.

رأينا في القرض محل النقاش أنه موجه لتهيئة الطرقات في بعض ولايات الجمهورية وهو مهم جدا وبعض المنشآت المائية، ما أردناه وتمنينا أن يكون موجودا هو دراسة الجدوى الاقتصادية، بما سيربطنا هذا؟ هل سيربطنا بمناطق صناعية؟ أردنا اكتساب أكثر معطيات عن هذه الطرقات حتى نفهم مردودية إنجازها. وأرجو إن كانت لديكم بعض المعطيات أن نعرفها وهذا يعطينا فكرة لأنه مثلما قلت نحن هنا في وزارة التخطيط، إذن مادامت هناك طرقات ما الموجود بعد هذه الطرقات؟

سيدي الوزير، نتحدث هنا عن التمويل، في كتلة الأحرار وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الوطني نرى أنه من الضروري حقيقة الحدّ من التمويل الخارجي للاقتصاد التونسي عن طريق التداين.

المخطط هو دوما مرجعي وقد رأيت أن هناك سعيا ونرى أنه مهم جدا لجلب الاستثمارات ولا يمكن أن نتقدم إن لم يكن هناك جلب استثمارات، نودّ أن تحدثنا قليلا عن برنامجكم في جلب الاستثمارات الأجنبية ونتمنى أن يكون جزء منها موجها للجالية التونسية، فلدينا ما شاء الله من رجال الأعمال خارج الوطن الذين يمكن أن ندفعهم للاستثمار في بلادهم على الأقل في هذه الفترة الحساسة.

مسألة أخرى نودّ أن نعرف رؤيتكم فيها، وهي الحدّ من الخروج غير المشروع لرؤوس المال وخاصة تلك التي تتم عن طريق التسعير الخاطئ في المبادلات التجارية ونعرف "les falsifications" في فواتير التوريد والتصدير، وهذا واقع نودّ معالجته، باعتبارك خبيرا في البنوك في الحقيقة يجب إيجاد آلية لندفع البنوك للمشاركة " pour prendre le risque particulièrement" في هذه الفترة التي تحتاجها فيهم البلاد في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة أو كما تحدثت منذ حين عن "micro finance" مهم جدا.

سيدي الوزير، سأرجع لنقطة مهمة تحدثت معك عنها البارحة قلت بأنّ المخطط بصدد المراجعة لكن دوما أريد العودة معك لـ "FMI" لأنك سيدي الوزير سبق لك في ندوة صحفية أن دافعت وقلت ليس لدينا حلّ إلا في "FMI" وفي مداخلتك في مجلس النواب قلت يوجد "FMI" ولو وجد حل آخر مرحبا به وبمجرد أن نتحدث دوما عن "FMI" ألا يضعف هذا تونس في المفاوضات؟ يعني حين يقول وزير في الحكومة التونسية بأن المخرج في "FMI" هل يضعف هذا تونس في مفاوضاتها؟

رأينا المدير الإقليمي يقول من الممكن ألا يكون هناك قرض في 2023، إذن نحن هنا نتساءل مرة أخرى ما هو البديل خاصة في النسخة التي ستقدمونها لنا "FMI" ستكون من نقاط القوة أم لا؟ ليس لدي أي علم لكن على الأقل أعمل بنسخة شهر جانفي وهي فيها "FMI" والقرض "FMI" في نقاط القوة، أود أن أعرف ما هو البديل إن لم يأتنا القرض من "FMI" حتى ننجح في تحقيق مخططنا 2023-2025...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق، المقعد عدد 109.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مرة أخرى والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سيساهم هذا القرض في تمويل مشاريع طرقات في أربع ولايات تستحقّ مثل هذه المشاريع، لكن هذا لا ينبغي أن ينسينا وجود عديد المشاريع المعطلة في باقي الجهات.

سيدي الوزير، هل فكّرتم في خارطة متوازنة للبنية التحتية في الطرقات؟ هل فكّرتم في تنمية متوازنة للجهات والمناطق الداخلية مثلما فكرت الحضارات القديمة منذ القرطاجيين والرومان الذين قاموا بتركيز شبكة من الطرقات لربط مختلف مقاطعات الإمبراطورية حيث كانت مدن قفصة وسبيطلة وحيدرة وقابس في محور الشبكة الرئيسية لاقتصاد هذه الحضارات، ما هو نصيب هذه الجهات من المشاريع الكبرى؟ تقريبا لا شيء، فقط نذكرها حينما يتوقف الإنتاج أو يرتفع.

هي مدن منسية كان من المفروض استثمارها بطرق ذكية وإعادة إحيائها لتستفيد منها هذه الجهات على غرار خط سكة حديد الساحل القصرين عبر القيروان وخط سكة حديد قفصة الكاف.

سيدي، ما هي برامجكم في خصوص الطريق السيارة جلمة قفصة؟ والطريق السريع قفصة صفاقس؟ والطريق السريعة قفصة قابس؟ ندعوكم إلى ضرورة تحسين وإعادة تهيئة خطوط السكة الحديدية بالحوض المنجمي خاصة خط السكة الحديدية 13 الرابط بين قفصة وصفاقس حتى يصبح خطا باتجاهين لربح الوقت والتسريع بتصدير الفسفاط.

ما هي خطتكم بخصوص القرار الرئاسي لإنجاز مشروع جلب مياه البحر لغسل الفسفاط، ومشاريع ربط قفصة ومعتمدياتها بالغاز الطبيعي، رغم أنه قد وقع تجاوز وحلّ أغلب الإشكاليات فلماذا تتأخر شركة الكهرباء والغاز في إنجاز هذا المشروع إضافة إلى مشاريع الطرق والجسور بجهة قفصة على غرار مشروع الطريق الشمالية القصر عبر وادي المالح ومشروع تحلية المياه؟

سيدي الوزير، هناك تساؤل للزميل في الكتلة النائب رؤوف الفقيري بخصوص دعم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة بمعتمدية غار الدماء وفرنانة وعين دراهم، بودنا لو تجيبنا عن هذا التساؤل الذي طرحه على سيادتكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها أربع دقائق، المقعد عدد 184.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المصاحب،

سيدي الوزير، النصوص القانونية هي بمثابة البنية التحتية التشريعية وترتبط جودة تنفيذ المخططات الاستراتيجية في جانب كبير منها بجودة العملية التشريعية والقانونية خاصة النصوص حيز التنفيذ ولهذا الغرض بات من الضروري العمل في إطار مشترك لمَ لا في ورشات مشتركة لوضع خطة عمل بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

سيدي الوزير، هنا أودّ أن أشير إلى أن وزارتكم الموقرة هي وزارة سيادية بامتياز باعتبار علاقتها بجميع مجالات الدولة على اختلافها وأيضا كامل تراب الجمهورية التونسية.

سيدي الوزير، أود أن أسوق بعض الأمثلة للنصوص القانونية المرتبطة في سياقاتها التاريخية وأذكر على سبيل المثال ما عرفته النصوص التشريعية المتعلقة بحماية الأراضي الدولية من تطور وصيرورة في المجال الذي انطلق منذ عام 1957 في إطار التصدّي أو كردّة فعل الدولة بالعملية الاستعمارية، وفرضت في 1957 رخصة الوالي لتملّك الأجانب في مرحلة أولى، ثم تطوّر هذا فيما بعد في 1964 وأصبح الجلاء الزراعي، وصولا إلى عام 1983، بالطبع نتحدث عن منع تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية.

هنا أريد أن أربط بمجلة التهيئة الترابية والتعمير التي صدرت عام 1994 بمقتضى القانون عدد 122، مثلما نعرف اليوم تشهد هذه المجلة بطئا شديدا في مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية ولم تعد تستجيب لمتطلبات المناطق وخصوصا بعد تعميم النظام البلدي سنة 2016 وتحويل الحدود الترابية للمدن ومثلما نعرف هناك قربة توسعت 13 مرة على المساحة التي كانت من قبل وتضررت من هذا التّوسع العديد من المناطق، وبقيت بعض القرى في عزلة وأذكر على سبيل المثال وأخص بالذكر قربة "قبة الأغا" التي تعتبر معزولة تماما ليس فيها أي مؤشر تنمية غير مربوطة بمياه الصرف الصحي وهذا يشكل خطرا ولا يستدعي أن نكون متخصصين في الصحة حتى نعرف أنها تهدّد سلامة المواطنين وخاصة الأطفال.

أيضا أريد أن أشير إلى مجموعة من القوانين التي صدرت سنة 1975 عدد 33 والخاص بالجماعات المحلية، وكما نعرف ما يليها أيضا في 1975 قانون ميزانية الجماعات وقانون 37 في نفس السنة، قانون صندوق القروض ولكن بصدور القانون عام 2018 الذي بقي دون نصوص ترتيبية ونعرف أن المرفق البلدي تعطل تعطلا شديدا وعرفت البلديات تعثرا كبيرا في هذا المجال. ما أودّ قوله أنّ المخططات الاستراتيجية على أهميتها ومهما كانت الجودة لم يكتمل لها التنفيذ الصحيح إلا بوجود ترسانة قانونية هي أيضا يجب أن تتسم بالجودة.

أشكرك سيدي الوزير على حسن الإصغاء، وأتمنى أن نقدّم خطة عمل في إطار ورشات مشتركة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم للسيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية، وله أربع دقائق، المقعد عدد 195.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

سيدي الوزير، نحن سنصادق على مشروع هذا القانون، نودّ مساعدتكم ودعمكم خاصة أن هذا القرض استثماري وموجّه للتنمية الجهوية، وليس مهما أن يكون موجها لأربع ولايات في الجنوب والشمال، ليس هناك أي مشكل، بالعكس نود أن يكون في نفس الولاية ونود إعداد طريق واحدة صالحة أو ميناء أو مشروع وحيد صالح وكلها بلادنا. ولكن أيضا الشعب التونسي في حاجة إلى مشاريع قوانين ثورية حقيقية تغير حياته وتوصله للرفاه.

سيدي الوزير، "تاعبة العباد وتاعبة البلاد" وهذا ما نريدكم أن تفهموه، لا تجبني بل أود فقط أن تفهمني، وحين يصل أكيد ستكتمل وتنتجون وتقدمون بالبلاد والله العظيم الوضع أكبر من كل العبارات ومن كل كلام وما يحزّ في نفسنا أن لدينا إمكانيات وطاقات وموقع استراتيجي ممتاز، فقط نريد أن نبعث في الناس الأمل من جديد، ولا نريد أن يصبح المواطن التونسي مجرّد مريض نفسي، ونحن بصدد إنتاج مرضى نفسانيين، نشعر بالألم في وجوه الناس، وأنتم في المكاتب ربما لديكم التقارير والأرقام، نحن نتنقل وانتخبنا الشعب التونسي ونقابل الناس ونشعر الألم والمعاناة في وجوه الناس.

سيدي الوزير، لدينا عدة مؤسسات، مررنا بظروف نودّ أن تساعدوهم، فهم القاطرة وقد حدثتنا بالأمس عن هذه المؤسسات وعن القطاع الخاص وتريدون أن يكون قاطرة للاقتصاد التونسي.

أيضا لدينا قطاع النسيج الذي يتعرّض للتّحطيم والتّدمير، فهناك معملان تونسيان على باب الإفلاس في تركيب الألواح الشمسية، هل تعلمون ما هو السبب؟ إنّه التوريد المعفى من الضريبة.

نفس الشيء ما يحصل لمعمل كاميرات المراقبة، على الأقل حين نخصص إعفاء على الضريبة علينا معرفة أين نقوم به؟ ولا ندمّر مؤسساتنا، وإن نريد الإصلاح نود أن نحرس مواردنا ونحمي مؤسساتنا ونكون أنانيين لبلادنا أيضا.

تراجعنا الاقتصادي واضح وملموس ونتائجه كارثية ومدمرة للمواطن التونسي، إن شاء الله تساعدون الشباب وأنتم قادرون على ذلك.

الأراضي في الجنوب موجودة والمياه موجودة، وإن شاء الله موضوع المياه هذا تتم حلحلته خاصة في الجنوب. أنا أصيل ولاية توزر وبجانبنا ولاية صوف الجزائرية تنتج كل شيء، كيف أن بلادنا تفتقر للماء لم نفهم ذلك، بالله عليكم أفهمونا وأفهموا الشعب التونسي هذا الموضوع.

الأرضية خصبة في تونس لاستغلال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية ورمال الصحراء وتحلية مياه البحر، فالدول الأخرى تبغضنا على النعمة التي نحن فيها بينما نحن لا نستغلها، الأمر غريب وعجيب، أفهمونا، نريد أن نفهم ويفهم الشعب التونسي معنا.

إن شاء الله سيدي الوزير تفهمني، لا تجبني عن شيء ولكن افهمني فقط، وشكرا لك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر بن عمر عن كتلة الاحرار وله أربع دقائق، المقعد عدد 105.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

أمضيت معنا هذه العشية المطولة وإن شاء الله تكون ذات جدوى.

سيدي الوزير، أريد أن أعرّج على النقطة الأول وهي المخططات التنموية، مثلما نعرف نحن الآن في إطار المخطط التنموي الثلاثي 2023-2025 لكن هناك مشاريع وقع إدراجها ضمن المخطط التنموي السابق.

هناك مشاريع لم تقع إنجاز دراساتها، وهناك مشاريع حتى إن تمت الدراسات لم تنجز لعدم توفر الاعتمادات، ونطلب من سيادتكم، سيدي الوزير، إعطاء الأولوية للمشاريع التي لم تنجز في المخطط السابق.

سيدي الوزير، هنا أريد أن أعرج على البيروقراطية الإدارية وكذلك قانون الصفقات العمومية ومدى تأثيره على إنجاز المشاريع وتكلفتها النهائية، فالاعتمادات التي يقع رصدها لإنجاز هذه المشاريع تصبح غير كافية وتعطل المشاريع وتخسر دورها الوظيفي.

أريد أن أعرّج هنا سيدي الوزير، فيما يتعلق بمشروع التنمية المندمجة بمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير، لدينا خمس سنوات في الدراسات وافهموا الباقي.

سيدي الوزير، إطار جلستنا اليوم هو قرض لتمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرقات المصنّفة، وهذا ممتاز على اعتبار أنه قرض تنموي بالأساس. لكن سيدي الوزير، في إطار الشفافية هل يمكن أن تعطينا المقاييس التي وقع عليها اختيار هذه المشاريع بالذات؟ لأننا حسب ما نلاحظ يحيلنا هذا الاختيار إلى قانون التّمييز الإيجابي. وأعرّج على قانون التّمييز الإيجابي الذي أضرّ بجميع الأطراف، فلم تستفد منه الجهات التي تتمتّع بالتّمييز الإيجابي، وطبعا الجهات التي لا تتمتّع بالتّمييز الإيجابي بطبيعتها متضررة.

سيدي الوزير، هنا أقترح إعادة النظر في قانون التميز الإيجابي بأن يكون التصنيف بالمعتمديات وليس بالولايات، كذلك لا يعقل أن الجهة التي تعمل وتنتج تعاقب في إطار قانون التميز الإيجابي.

سيدي الوزير، في إطار مهام وزارتكم وهو التخطيط لا يكون هذا التخطيط إلا بثورة تشريعية فعلية، وذلك بتنقيح جملة من القوانين التي أصبحت بائدة ولم تعد تواكب التغيرات العالمية كقانون الصرف وقانون الاستثمار وقانون الصفقات العمومية الذي سبق وذكرته.

هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في قانون إسناد الرخص الذي يعطل ويكبّد الاستثمار ويفتح بابا كبيرا للرشوة والفساد، فمن الأجدى الاعتماد على كراس شروط لكن مع الحرص على مراقبة مدى تطبيقها.

سيدي الوزير، في الأخير أريد أن أقول لك أنّ هذه الحكومة لا تنجح وتحقق تطلعات شعبها إلاّ بوضع أيدينا مع بعضنا سواء الوظيفة التشريعية والتنفيذية أو القضائية وذلك لتخطّي المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمرّ بها تونس والعالم، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، المقعد عدد 98.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مرة أخرى والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، قال السفير الكويتي في تونس يوم 21 ديسمبر 2021 بأنّ التعطيلات الإدارية في تونس أعاقت تفعيل خطّ تمويل كويتي بقيمة 15 مليون يورو موجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، قرض دون فوائد، طلب من الحكومة التونسية تفسيرات ولليوم ليس لهم أي تفسير.

قال أيضا ان المعوقات الإدارية والإجراءات عطلت مشروعا قيمته 14 مليون يورو وكان للمستثمر الكويتي هذا طلب وحيد وهو الاستثمار المباشر، لا يريد الدخول مع شريك تونسي، اندثرت 400 مليون يورو ولم تدخل لتونس.

نحن في تونس لا نريد الاستثمارات المباشرة، إما أن يأتينا مستثمر ندخل معه شركاء تونسيين أتساءل لماذا؟ فقانون الاستثمار في تونس يسمح أن يدخل مستثمر أجنبي بأمواله 100% ونحن بصدد إضاعة المال على التونسيين، ماذا نريد نحن سيدي الوزير؟

نريد القروض والحصول على هذا القرض وقد منحنا الصندوق الكويتي للتنمية قرضا سنة 2017 بقيمة 197 مليون دينار لتمويل أربعة مستشفيات جهوية صنف "ب" طاقة 105 سرير في جلمة وفي حفوز وفي غار الدماء وفي مكثر وفي مناطق من أكثر المناطق فقرا في تونس والتي تحتاج لمستشفيات.

هل تعلم أنه في الشهر الفارط السيد وزير الصحة قال بأننا سنبدأ في مستشفى جلمة في 2024 والقرض حصلنا عليه في 2017، للأسف الشديد هذه المشاريع في جندوبة والكاف ونابل من أكثر الولايات التي يلزمها مشاريع للأسف لن تصير لأن مصيرها مثل مستشفى جلمة.

سنحصل على القرض اليوم وهذه الطرقات حين ستتحدث عنها مجالس التنمية سنقول لهم حينها لا إنها مبرمجة، حصلنا على القرض في شأنها وسيبقى الطريق محفّرا لعشر سنوات أخرى، يا زملائي في الكاف وفي جندوبة لا تفرحوا، فلن يحدث شيء وهذه بلادنا اليوم، وأكبر مثال هو القرض الذي حصلنا عليه في 2017 ولليوم وسفراء دول مثل الكويت وعدة دول أخرى يصرحون للإعلام بأن تونس معطلة للاستثمار وهذا الشيء يحيلنا إلى مسألة قلناها من قبل، الإصلاح.

سيدي الوزير، لسنا في حاجة لوزراء يحضرون هنا ليطلبوا مصادقة المجلس على القروض، سنوافق عليها ولكن لن يحصل شيء، اليوم إن لم تأتني بمجلة استثمار جديدة لا يمكن أن نفعل شيئا وإن لم تعدّ قانون صرف لا يمكن أن نفعل شيئا وإن كان قانون الدولة التونسية الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بأن يستثمر والسيد أراد استثمار 1300 مليار ورفضنا، لماذا؟ لأننا نريد أن يشاركك تونسي، لماذا؟ نحن "نمكس" في هذه البلاد؟ هل يجب على من يأتي لهذه البلاد دفع "المكس" حتى يتمكن من بعث مشروعه؟

هل يوجد المالك والمؤجر في هذه البلاد؟ كلنا مالكون فيها، ويجب أن يرسي قانون الدولة التونسية على كل التونسيين، وهذه البلاد ملك الناس، ما الذي حدث؟ هل يوجد "طرابلسية" جدد في هذه البلاد؟ أعلمونا إن كان هناك "طرابلسية" جدد؟ ما الذي تغير اليوم؟ عليكم اتخاذ إجراءات قوية لحماية هذه البلاد وإلا لن تفعلوا شيئا لا حكومتكم ولا الحكومة التي تأتي بعدكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، وله أربع دقائق، المقعد عدد 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

أتقدم بخالص التحية والترحيب بكم سيدي الوزير نيابة عن زملائي عن كتلة الأمانة والعمل بهذا اللقاء المباشر الهام لمناقشة مشروع قانون قرض موجّه إلى الاستثمار والتنمية.

نحن نثمّن الجهود التي تبذلها وزارتكم لتعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية، ونفتخر بدور وزارتكم، ووجودك معنا سيدي الوزير بين الأمس واليوم لمناقشة ثلاثة مشاريع القوانين إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على جديّة العمل، ونعرف أن هناك عدة مشاريع قوانين من وزارتكم.

إنّ أهميّة هذا القرض لا تقتصر فقط على تمويل المشاريع والاستثمارات بل يمثّل خطوة استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز البنية التحتية، لذلك ندعو إلى تبنّي مقترحات عملية تساهم في تعظيم فوائد هذا القرض وتحقيق أثره الإيجابي.

تلعب الطرقات المصنّفة دورا حيويا في الاقتصاد لعدّة أسباب منها تحسين النمو الاقتصادي لتوفير فرص العمل وتحسين الوصول للخدمات وتعزيز السياحة، باختصار تعتبر الطرق المصنّفة العمود الفقري للاقتصاد، لنجعل هذا القرار بمثابة رسالة قوية للمواطنين والمستثمرين بأننا مصمّمون على دفع عجلة التنمية نحو الأمام.

نحن واثقون بأنّ القرارات التي سنتّخذها اليوم ستحمل ثمارا في المستقبل القريب، لذا نحثّكم على الموافقة على هذا المشروع السادة الزملاء ودعمه بكل قوة وإصرار، فنحن بحاجة إلى إجراءات جريئة لتحقيق التّقدم والازدهار وهو ما سيمكننا من تحقيق رؤيتنا المستقبلية لوطننا العزيز.

إن تحقيق تنوّع أكبر في الاقتصاد يتطلب خطوات جريئة وآثارها تشريعية، وأكررها مرة أخرى سيدي الوزير، لتحقيق هذا الهدف النبيل، لذلك اود أن أعبر عن تطلعاتي وتطلعات مجلسنا إلى إقرار تشريعات وسياسات جديدة تدعم هذا التوجه.

علينا مراجعة الاتفاقيات التجارية غير المتوازية، يجب أن نعمل معا على إقرار قوانين ولوائح تشجع على ريادة الأعمال.

يجب أن نضع خططا تشريعية تدعم الابتكار والتكنولوجيا وتسهّل نقل التكنولوجيا وتطبيقها في مختلف الصناعات.

يمثّل الابتكار العنصر الأساسي لتحقيق التنمية والانتقال إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة.

يجب أن نعزّز التشريعات التي تدعم الصناعات التحويلية وتحفّز على إنتاج منتجات محلية تضيف قيمة مضافة عالية.

علينا أن نستثمر في الصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تحسين توزان الميزان التجاري.

يجب أن نحقق ثورة لتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة، علينا أن نقوم بإصلاحات جذرية في هذا المجال لتوفير بيئة مشجعة للاستثمار والتجارة.

يجب أن نولي اهتماما خاصّا لتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، يعدّ الاستثمار في هذا القطاع فرصا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية خاصة.

يجب أن نعمل على تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل، حيث أن الإنسان يمثل رأس المال الحقيقي وعلينا أن نستثمر فيه بشكل جيد لتحقيق التنمية المستدامة.

إنّ تحقيق الثورة التشريعية أكرّرها مرة أخرى سيدي الوزير، يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الحكومة والبرلمان، لذا أتمنى منكم دعم هذه الرؤية والسعي إلى إقرار التشريعات اللازمة لتحقيق تنوع اقتصادي.

نحن في انتظار مثل مشاريع القوانين هذه من طرف الحكومة وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق، المقعد عدد 108.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

مبروك لكل الولايات التي يشملها هذا القرض مع التحفّظ وفقا لما قاله زميلي الصغير منذ حين لأننا نكاد نشكّ في أن هذه المشاريع ستنجز.

لي بعض الملاحظات أريد أن أسردها أولا.

تتعلق الملاحظة الأولى بسؤال أكرّره مع حضور كل وزير فالحضور الانفرادي لكل وزارة لا يحلّ المشكل، لذلك سيدي الوزير، أدعوكم إلى جانب هذه الاجتماعات التقنية إلى عقد مجالس وزارية في الجهات بكل جهة لأن القضايا تحلّ جهويا بحضور الجميع وهذا ما يدفع بعجلة التنمية حقيقة إن أردنا أن نبحث عن حلول تنموية للجهات.

ملاحظة ثانية، لماذا غابت وزارة الإشراف التي ستشرف على المشروع، وكان الأولى أن تكون حاضرة، وزارة التجهيز، لأننا سنرفع لها جملة من الملاحظات التقنية التي أثارها الكثير من الزملاء.

ملاحظة ثالثة، ألا تفكرون في الأجيال القادمة عندما نتركها مدينة؟ قرض بـ 30 سنة وقرض آخر بـ 24 سنة وهلمّ جرّا من القروض، هل سنفكر فقط في الحاضر؟! فإن الدولة التي تحترم نفسها والشعب الذي يحترم نفسه والمؤسسات التي تحترم نفسها لا بدّ أن تفكر في أجيالها القادمة كما تفكر في أجيالها الحاضرة وعلى هذا الأساس أدعو إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع مثل هذه القروض التي تترك الأجيال القادمة رهينة.

لدي ملاحظة أخرى حول عناصر المشروع، حول إصلاح الانزلاقات، فقد تم إنجاز المشروع في السابق، فكيف وقعت الانزلاقات؟ ألم تكن هناك متابعة ومراقبة ومحاسبة؟ لماذا يهدر مال القرض الجديد في إصلاح ما أفسد؟ وما أفسد فلأي سبب؟

ثم هناك نقاط أخرى لا تفهم، إنجاز 16 منشأة مائية، ما معنى هذا؟ وأين؟ ومن سيستفيد بها؟ وما هي جدواها؟ سؤال إليك أنت سيدي الوزير، لماذا ألغي الملتقى الإقليمي المبرمج ليوم 20 جوان في سبيطلة والذي يجمع بين كل من ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين؟ لماذا أطرح هذا السؤال؟ لأنه في علاقة بغياب الجهة وفقدان حظها من التنمية على غرار بقية الجهات، وحتى لا أتّهم بالجهوية.

في مثل ذلك الملتقى كان مبرمجا في جهة القصرين أن يتمّ إدراج الطريق رقم 13 في مخطط التنمية "سدّ بولعابة" والمنطقة الحرة بتلابت ومركز التكوين والتدريب بالشعانبي وفسفاط جدليان وإعادة تشغيل السكة الحديدية.

وعلى فكرة سيدي الوزير، أحيطكم علما أنه يتمّ التلاعب بالطريق رقم 13، وأطلب من سيادتكم أن تنظروا في هذا الموضوع مع السيدة وزيرة التجهيز، لأن النقطة المحددة عندها هي 180 كيلومتر من صفاقس إلى منطقة بوزقام في حين أن الطريق الوطنية رقم 13 تنطلق من صفاقس وتنتهي في حدود صحراوي حيث المعبر الحدودي القديم برج الديوان وأهالي فوسانة متمسكون بالإبقاء على خصوصية هذه الطريق وعدم تحويل وجهته.

سيدي الوزير، التنمية في الجهة معطلة، والفلاحة مهمشة وصناعة الرخام في تالة وما أدراك وأحيطكم علما كذلك أن قطاع النسيج مهدد بالإفلاس، فلا بد من الالتفات إليه.

أخيرا نداء إلى السيد رئيس الجمهورية: أهل القصرين الذين وقفوا معك يا سيادة الرئيس في مرحلتين أساسيتين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار ولها خمس دقائق، تفضلي. المقعد عدد 68.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيد الوزير وأعضاده،

نستسمحكم في البداية، لفتح قوس صغير خارج جدول الأعمال لأننا نعتبره اليوم حدثا وطنيا يتعلق بالذكرى 89 لتأسيس مدرسة كبيرة من المدارس الرياضية في تونس وهي النادي الأولمبي للنقل، 89

سنة من المجد والعراقة والتاريخ، 89 سنة من التكوين والتأطير وصناعة الأبطال وتصديرهم إلى كافة النوادي الرياضية الأخرى الموجودة، أتمنى أن يعود البريق إلى هذا النادي وإلى هذا الصرح الرياضي الكبير، برجوعه سيدي الوزير تعود الروح إلى الملاسين ومعتمدية السيجومي والزهور كافة وآخر قولي، تعيش "COT".

السيد الوزير، سأنطلق من حيث انتهيت البارحة، وسأذكرك بما ذكرته في مداخلتي بأن وزارتكم بمثابة قاعة العمليات للعمل الحكومي وهي وزارة أفقية بامتياز، والدليل على ذلك أن زملائي وجهوا لك أسئلة عن الفلاحة في جلّ مداخلاتهم عند مناقشة مشروع القانون السابق وأنت وزير اقتصاد وتخطيط.

سيدي الوزير، في خصوص هذا المشروع سأوجه لك سؤالا يهم مسائل تتعلق بالإسكان والتجهيز، وكان الله في عونك، أعلم جيدا أن العديد من الوزارات متداخلة في هذه المسألة، يحز في نفسي سيدي الوزير، أننا نتحدث عن المناطق الأقل حظا في التنمية وما يتبادر إلى أذهاننا أن هذه المناطق هي بصفة عامة مناطق داخلية، الحي الذي أقطن فيه في منطقة الزهور- السيجومي التي تبعد خمس دقائق عن رئاسة الحكومة وثلاث دقائق عن مجلسنا الموقر، يعني أنه في القلب النابض للعاصمة، رغم موقعه الاستراتيجي إلا أنه من بين الأحياء المنكوبة.

نبدأ بأنهج الزهور والسيجومي وهم إلى حد الآن مجرد أرقام بدون أسماء وكأننا نعيش في سجن مدني كبير، حتى أن سيارات الأجرة لا تدخل إليها وتقف عند الشارع الرئيسي وكذلك بالنسبة إلى مسألة النقل، الحافلات لا تجد فيها ولو مكانا لتضع قدميك بسبب الاكتظاظ، يعني عزلة بكل ما تحمله الكلمة من معاني، وعند شراء سيارة خاصة فإن الوقت الذي تمضيه في إصلاحها أكثر من سياقتها "تمتطي السيارة كيلومترا واحدا وعشرة كيلومترات تصليح" وذلك بسبب الحفر التي تعترضنا في الطرقات وحالاتها.

أعلم جيدا سيدي الوزير أننا حتى إن تمكننا من الحصول على قرض لإصلاح طرقات منطقة الزهور والسيجومي وتحسينها فهذا لن يغير أي شيء، لأن المشكل أعمق من ذلك ومتعلق أساسا بمثال التهيئة العمرانية وهو تمرير مثالي للتخطيط الذي هو في صلب عمل وزارتكم.

في الختام، هنيئا لأهالينا بباجة وجندوبة والكاف بهذا المشروع وهنيئا للشمال الغربي ولكن نتمنى ألا يبقى حبرا على ورق مثلما أشار زميلنا السيد ظافر الصغيري، وأكيد سنكون خير رقيب لهذا المشروع.

السيد الوزير، أخيرا، أردت أن أقدم إليكم هدية بدون شروط تفاضلية وبدون نسبة فائدة وأمام الشعب التونسي بدون أي مقابل وهو "cache col COT" قد يذكر اسم النادي الأولمبي للنقل عند عقد مجلس وزاري لتكون "initiative" معنا وشكرا.

سأسلّمه إلى سيادتكم في آخر الجلسة، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، وله أربع دقائق، تفضل. المقعد عدد 132.

السيد صالح السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نحن نصادق على القرض بعد الآخر ولكن لا يهم، هذا أمر بديهي لتعبئة الميزانية أو قروض تنمية واستثمار على الأقل في هذا الظرف الراهن من أجل بلادنا لكن المواطن التونسي اليوم وهو يتابع هذه الجلسات المتتالية يتساءل هل أن هذه القروض أو بعضها سيحل اليوم عاجلا البعض من مشاكله التي استفحلت، وعلى رأسها الماء الصالح للشراب والحد من مشاكل الانقطاع المتواصل للكهرباء، أضف إلى ذلك توفير المواد الأساسية والمواد العلفية وتوفير فرص تشغيل لشبابنا.

السيد الوزير، إذا لم تكن لنا قراءة استراتيجية ترتكز على مخطط تنموي استثماري دقيق قصير ومتوسط وبعيد المدى فسنطل دائما نقترض ونبقى في مديونية مستمرة، نحن في لجنة التخطيط والاستثمار كنا ننتظر من سيادتكم أن تقدموا إلينا جملة من المشاريع على الأقل لتسوية الوضع.

السيد الوزير، تلزمنا قوة الإرادة والصراحة، إن استقرارنا يقوم أساسا على توفير الأمن الغذائي لشعبنا، لقد طالت المدة والدقيق والطحين والخبز والزيت مفقود، مع الانقطاع المتواصل للماء الصالح للشراب والكهرباء، أخشى أن يكون مصير هذا القرض مثل مصير المشروعين الكبيرين اللذين تحدثت عنهما البارحة سيدي الوزير حيث تبلغ قيمتهما 41 مليارا، يعني ربع القرض الذي وقعت المصادقة عليه اليوم ومنذ سنة 2018 ونحن في انتظار هذين المشروعين بمنطقة سلتة وزغمار والعيون ولم نتحصل على أي جواب.

السيد الوزير، إذا كنا نريد بناء اقتصاد متين ونتحرر من المديونية علينا أن نستثمر في أرضنا وفي فلاحتنا وخصوصا في الأراضي الدولية المهملة التي ينهشها الفساد والإهمال وهنا أقول لك السيد الوزير، لدينا 4857 هكتارا في المركب الفلاحي بجلمة و1113 هكتارا في باطن الغزالة، لو قمنا بزرعها حبوبا فسنوفر الأمن الغذائي للبلاد التونسية بأكملها.

الآن، آلاف الهكتارات مهملة وشبابنا عاطل عن العمل، وأنا أطالب السيد الوزير وبكل لطف من هذا المنبر بتشريك شبابنا للاستثمار في هذه الأراضي وبذلك لن نستورد الحبوب ثانية بالعملة الصعبة وسنحقق اكتفاءنا الذاتي.

في نقطة أخرى، عدنا إلى الأرقام 424909 رأس غنم في جلمة و38 ألف في معتمدية السبالة بما معناه 7350 فلاحا بين المعتمديتين يعانون من غياب مطلق للعلف، والجميع يعلم أن المنطقة هي الأولى في توفير اللحوم الحمراء، مشكلة الماء الصالح للشراب نقطة سوداء بالنسبة إلى منطقة لبيّض والبشتية وأولاد خلفة والمغيلة والعامرة وسلتة، جميعها يعاني من العطش وتعتبر هذه المنطقة بنكا من المياه ونحن عطشى والقنوات الناقلة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، تفضل. المقعد عدد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نحن في الكتلة الوطنية المستقلة نصوت بنعم للقروض الاستثنائية، نحن نرحب بكل استثمار في كل شبر من ولايات

تونس، أمطري حيث شئت فإن خراجك لي، لن أتحدث عن ولاية دون أخرى، نرحب بكل تحسن في خدمات النقل البري وتأمين سلامة المواطنين وخاصة فك العزلة عنهم.

السيد الوزير، السؤال المطروح، هل سنتمكن من الحصول على هذه المشاريع، ألف مؤسسة أو لنقل ألف مقاول مهدد بالإفلاس وهذا الشأن يهمك كوزير اقتصاد، 5010 موطن شغل مهددون اليوم بالبطالة، هناك اليوم ديون لمقاولين تصل بين 600 و800 مليون دينار لدى الدولة، اليوم هناك 300 باعث شاب عاجزين عن سداد قروضهم وهم مهددون بالسجن، وقد تم تسريح 4 آلاف عاملا حتى أن الشركات الكبرى تعاني من التهديد بالإفلاس اليوم، لدينا مثل بالفرنسية يقول "quand le bâtiment va tout va ; ça va pas" إن وضع المقاولين اليوم في كارثة.

السيد الوزير، الحلول 30% من صفقات البناءات تستحوذ عليها الشركات الأجنبية، وهذه حلول كارثية، حتى أن مؤسسة "سومترا" التونسية التي كنا نعتمد عليها أفلست، هناك بعض المقاولين اليوم ليس بإمكانهم القيام بأشغال الطرقات مثل طريق التلايلية بقرمبالية وطريق نيانو لأنه ليس لديهم الإمكانيات.

دار الثقافة بدار شعبان وقع حرقها في الثورة، فتح في شأنها طلب عروض ستّ مرات ولكن لم يشارك فيها أي مقاول، بلدية فندق الجديد حي سلتان تقدمت بطلب عروض للمرة الثانية في طرقات لم يشارك فيها أيضا أي مقاول.

الجزء الأول من المدخل الجنوبي لتونس العاصمة الذي يعد أكبر مشروع اليوم يقدر بـ 360 مليار، هناك أربعة أجزاء تعمل والجزء الأول المتمثل في الجسر لم نجد من يقوم بأشغاله لأن شركة "سومترا" أفلست وليس بإمكان أي تونسي القيام بهذا العمل، إذن نحن في حاجة إلى جلب الأجانب مرة أخرى.

السيد الوزير، إن سبب كل ذلك البيروقراطية، المشاريع المعطلة بسبب الانتزاعات وهذا ما يسبب الإفلاس للمقاولين، لماذا؟ نبدأ العمل في أشغال ثانية ونحن لم ننته من الانتزاع، وأكبر دليل على ذلك المشاريع بقرمبالية الذي لم ينته بعد منذ 15 سنة بسبب مشاكل الانتزاع.

سرقة الأسلاك الكهربائية، لقد أصبحت الأسلاك معلقة وعادت إلى الحال الذي كانت عليه في التسعينات ولم يعد بالإمكان وضعها "sous terrain " وستقع سرقتها.

السيد الوزير، زملائي أريد أن أسألكم، هل أن الطريق السيارة هي بالفعل طريق سيارة؟ جميعكم سافر إلى الخارج ويعرف جيدا كيف تكون الطريق السريعة، لا أعتقد أن من يزورنا سيعتبره طريقا سيارة.

سأختم بالملتقى الإقليمي الذي قمتم بعقده في بنزرت سيدي الوزير، لم تقوموا بدعوة نواب جهة نابل ولم تصلنا أية دعوة.

أخيرا أنت وزير التخطيط، أعتقد أنه لا يمكن أن يكون التخطيط حينيا، لن يكون حول العشر سنوات القادمة بل حول الخمسين سنة القادمة، نتمنى عقد جلسة حوارية حول التخطيط لولايات البلاد التونسية خلال الخمسين سنة القادمة، وكيف ستكون البلاد التونسية، أين المطارات وأين "l'électrification" لخطوط المترو؟ هذا ما يجب علينا التخطيط له والاستثمار فيه، ويجب علينا إعداد الدراسات من الآن، لأنها بصراحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق. المقعد عدد 179.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أرحب بالسيد الوزير وكل إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

السيد الوزير، أريد إعلامكم مسبقا أننا ككتلة صوت الجمهورية سنصوت بنعم وذلك من أجل دعم القرض الذي سيكون نقطة مضيئة بالنسبة إلى المناطق الداخلية ولكن سيدي الكريم، أريد تذكيرك بالطريق الجهوية 85 التي تفك العزلة بين معتمدية سبيبة وبقية ولايات سيدي بوزيد والقيروان وسليانة وباقي ولايات الساحل.

السيد الوزير، كثر الحديث خلال العشرية السابقة عن التنمية الجهوية والمحلية العادلة وكان شعار الجميع، لكن إلى اليوم ما زالت ترفع نفس الشعارات في جهة القصرين ولم يتحقق ما ينتظره الأهالي رغم أن الجهة ثرية على جميع الأصعدة.

جهة القصرين يوجد فيها الرخام والفسفاط و" carbonate de calcium" والمنتوجات الغابية، أريد إعلامكم السيد الوزير، أن أغلب هذه المواد يتم إخراجها خارج الولاية ليقع تحويلها، ولا تعود على المنطقة بشيء لا من حيث التشغيل ولا من حيث التنمية ولا من حيث الجدوى الاقتصادية، والسبب أنه لا يقع تسهيل إجراءات الاستثمار لأبناء المنطقة، لأن البنوك تفتح لأشخاص بأعينهم في كل القطاعات والمجالات وتنتصب عائقا أساسيا أمام أبناء هذه الجهات.

السيد الوزير، حان الوقت أكثر من أي وقت إلى مراجعة قوانين الاستثمار لدعم أبناء المناطق الداخلية أو المستثمرين عامة في هذه المناطق للاستثمار وخلق ثروة حقيقية عبر مقاربة تكون التنمية المحلية أساسها.

ختاما، أدعوكم سيدي الوزير، للإشراف على مجلس جهوي ممتاز لولاية القصرين للوقوف على أولويات الجهة وعلى مشاكل المستثمرين خاصة الشبان الذين يعانون من عديد العراقيل، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بديس بالحاج علي، عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 199.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

سأبدأ مداخلتي اليوم من حيث انتهيت يوم أمس.

السيد الوزير، نحن ما زلنا في نفس السياق نبحث عن سبل لتمويل الاقتصاد الوطني، ذكرتم سيدي الوزير البارحة مشروعين حسب رأيي يمكن أن يكونا قاطرة للاقتصاد الوطني وهما مطار النفيضة وميناء المياه العميقة وكنت قد ذكرت في آخر مداخلتي أن هذين المشروعين انتقلا إلى دولتين أخرتين ولكن بإمكاننا تدارك ذلك باعتبار أن موقع بلادنا استراتيجي ويخدم أكثر مصالح التجارة البحرية والتبادل التجاري للدول الإفريقية والأوروبية، يعني بإمكاننا العودة إلى هذا السوق.

سيدي الوزير، على المستوى الداخلي سأركز على التخطيط، وعندما نقول تخطيط فنحن نتحدث عن المدى المتوسط والمدى الطويل لنتجنب بعد 5 أو 10 أو 15 سنة المقبلة سماع نفس الحديث بنفس الحرقة التي تفهمتها سيادتك اليوم وعبرت عنها.

السيد الوزير، داخليا، من المفروض أن نتوجه إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري الذي سبق أن تحدثتم عنه يوم أمس، يجب أن ندفعه في اتجاه المناطق الصناعية المخصصة لهذا النوع من الاقتصاد.

سيدي الوزير، إن كل العالم يتجه اليوم نحو اقتصاد الجيل الرابع وما يسمى باقتصاد الصناعات الصديقة للبيئة والصناعات التحويلية للنفايات، وأنا كنائب عن جهة جربة أطلب منكم بكل لطف، الدفع في اتجاه إنشاء المنطقة الصناعية بجربة بتالبت تحديدا بسدويكش أين يقع مصب النفايات، فالمادة الأولية جاهزة، وتنقصنا المنطقة الصناعية تكون ملائمة لمثل هذا النوع من الاستثمارات التي تتطلب خصوصيات لإحداث مصنع أو مشروع تثمين نفايات، يجب أن تحتوي المنطقة الصناعية على ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، تفضل. المقعد عدد 180.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بكم مرة أخرى سيدي الوزير،

أتمنى أن يكون هذا القرض ليس استهلاكيا، نحن الآن في أزمة غذاء، أزمة قمح، كل المواد الأساسية مفقودة أو فقدت، نحن في أزمة، أزمة بطالة، أزمة تعطيل، تقريبا كل المستثمرين الشبان معطلين خاصة بعد أزمة الكوفيد، واليوم أجد نفسي أمام قانون، يسعى إلى ترقيع الطرقات وتوسيع بعضها، هل أننا فعلا في حاجة إلى مثل هذه الأشياء في مثل هذه الأزمة؟ تمنيت أن يوجه هذا المبلغ المالي إلى تشجيع المستثمرين الشبان أو حل مشاكل المستثمرين الشبان وأنا أصيل جهة القصرين ولدي الكثير من الأصدقاء من المستثمرين الشبان الذين أعلنوا إفلاسهم بعد أزمة كوفيد، وكان بعضهم يتمنى أن يكون عاطلا عن العمل أفضل لأنه حسب القوانين والبرتوكول الذي أقرته البنوك سيكون هذا مصير الشاب المستثمر في تونس خاصة في المناطق الداخلية.

عاطل عن العمل نحو باعث مشروع نحو مفتش عنه بسبب صكوك بدون رصيد، وهذا ما يحدث في العديد من المشاريع وأنا أعرف الكثير من هؤلاء في جهة القصرين وعليه السيد الوزير وأنت وزير الاقتصاد والتخطيط، إن هؤلاء المستثمرين الشبان الذين أفلسوا يريدون القيام بمشاريع لكن البنوك لديها شروط تعجيزية حيث أنها تطلب نسبة 10% من المشروع الذي سينجز، فكيف يمكن له أن يوفر هذا الشرط وهو عاطل عن العمل، لا يمكنه ذلك.

إن الآلاف من المستثمرين وطنيا يواجهون هذه الشروط التعجيزية على مستوى البنوك مما تجعل عملية بعث المشاريع شبه مستحيلة بعد أن تتعطل بهم كل سبل الالتحاق بالوظيفة العمومية، فيتوجهون إلى الاستثمار.

يتجه نحو البنوك مثل "BTS" وإذا به تعترضه هذه الشروط المجحفة وبطريقة أخرى لا يستثمر، ثم إن هؤلاء الباعثين الجدد يجدون أنفسهم في سباق مع مقاولين كبار في بعض الأحيان في التجهيز أو في الولاية، فيدخل معهم مقاول ورجل أعمال كبير له 50 أو 30 سنة يدخل معه باعث صغير ويعاملان بنفس الطريقة، وعليه السيد الوزير، لماذا لا نمكن هؤلاء المستثمرين خاصة المقاولين الصغار الذين هم في بداية الطريق من المشاريع في إطار المراكنة ليتمكنوا من العودة مجددا. أنا لا أعرف الصيغة القانونية قد تكونوا مختصين أكثر مني.

السيد الوزير، للأسف هناك مشكل كبير، لقد رفض المستثمر الخاص الاستثمار في القصرين بتعلة الإرهاب، هناك أشخاص يعتقدون أن هناك مدافع ودبابات في كل الأماكن وكأنها قندهار، للأسف هذا ما يظنه الشعب التونسي، وهذا ما سوّق له الإعلام في فترة معينة، إن القصرين هي ولاية ككل الولايات "copier-coller" للأسف المستثمر الخاص يخشى الاستثمار في هذه المناطق خوفا على حقوقه وله الحق.

السيد الوزير، هناك عزوف من المستثمرين الخواص فلماذا لا تستثمر الدولة؟ مثلا مصنع الحلفاء الذي صرحت وزيرة المالية في الجلسة الصباحية أنه تم إصلاحه، هذا غير صحيح، لقد كنا نصدر عجين الحلفاء وقد تم اليوم إصلاح "chaudière" وهي المرجل ووحدة " l'électrolyse " التي تنتج المواد الكيميائية لغسيل الحلفاء لا تشتغل، هذا يعني أن لا شيء تغير، إن المصنع عاطل عن العمل، نفس الشيء بالنسبة إلى مصنع الآجر الذي كان يصدر إلى دولتي الجزائر وليبيا الآن مغلق، المشكل أن الدولة بدورها شريك في هذا المصنع، أي أن الدولة مدينة للدولة وتغلق مصنع الآجر وهنا يجب على الدولة أن تتدخل.

كل المشاريع الفلاحية والصناعية معطلة بسبب الشركة التونسية للكهرباء والغاز لأن فواتير الفلاح تكون مجحفة وإذا لم يتم سدادها تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقطع الكهرباء وبذلك تموت ألف شجرة، وهنا أدعوكم السيد الوزير إلى مراجعة المعاملات التي تقوم بها شركة " STEG" مع الفلاحين والصناعيين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، تفضل. المقعد عدد 12.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، في الحقيقة، نحن نثمن هذه المشاريع التي تعتبر مشاريع تنموية وتهم البنية التحتية لولاياتنا وستنتفع بهذا المشروع أربع ولايات هي في حاجة إلى ذلك ولكن سأتحدث عن التهميش، ولاية سوسة تعيش التهميش منذ ما يقارب أكثر من عشر سنوات.

السيد الوزير، أين مشروع المياه العميقة بالنفيضة الذي سيدر الكثير من الأموال على ولاية سوسة وعلى الولايات المجاورة وعلى الجمهورية التونسية؟ أين مشروع مترو الساحل. أين مشروع تحلية مياه البحر؟

السيد الوزير، بالنسبة إلى مسألة الجسور في ولاية سوسة لقد أنجز جسر فقط في حي الرياض والزاوقن، إن الاكتظاظ الذي نشهده من سهلول إلى العامرة إلى سيدي عبد الحميد مرورا بالكرة الأرضية زاوية سوسة بدون مشاريع وتنتظر الإنجاز.

السيد الوزير، الطرقات مهترئة مثل GP12 لقد أصبح طريق المدخل الجنوبي لولاية سوسة مهترئا، وهذه فضيحة، كما أنه تسبب في عطب السيارات، كذلك الطريق الوطنية رقم 1 من الكرة الأرضية زاوية سوسة مرورا بمدينة المسعدين وصولا إلى مدينة مساكن، هذا المشروع لم ير النور منذ سنة 2020.

السيد الوزير، لقد طالبنا بإنجاز طريق حزامية من شأنها التخفيض من الضغط على مدن زاوية سوسة وقصيبة سوسة والثريات، قلنا يفتح طريق من جهة سيدي عبد الحميد يربط ولاية المنستير تحديدا بمعتمدية الوردانين.

السيد الوزير، بالنسبة إلى مسألة تهيئة المناطق الصناعية في ولاية سوسة، لم نقم بأي شيء على غرار المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى، نفس الشيء بالنسبة إلى تسريب مياه الأمطار بسوسة.

السيد الوزير، بالنسبة إلى مسألة التطهير ومعاناة المواطنين بولاية سوسة وخصوصا في زاوية سوسة تحديدا حمادة الشرقية، حي بوزعبية، جنينة سعادة، زنقة الفلاح، حي هنشير الساسي، كرة الرمل، حيّ الزياتين القصيبة، الثريات وعديد الأحياء بالقلعة الصغرى على غرار حي الطويل حي بن عون، الرمانية، حي الزعتر، سيدي عبد الحميد، كل هذه المناطق لم يتخذ في شأنها أي شيء، كذلك الاكتظاظ الموجود في المدارس بزاوية سوسة ومدرسة الجمهورية ومدرسة العهد الجديد.

السيد الوزير، مشكل واد حمدون والمشكل البيئي الخطير إلى جانب انقطاع الماء والكهرباء وموت مواطنين اثنين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، تفضل. المقعد عدد 34.

السيد معز بن يوسف

شكرا السيد الوزير على صبركم ومرحبا بكم مرة ثانية في البرلمان،

السيد الوزير، إن المشكل لا يكمن في القرض ونشكر دولة الكويت لأنها دولة صديقة لتونس ومن بين البلدان التي ساندتنا في كل مراحل بناء تونس منذ الاستقلال.

يتمثل الإشكال في أن البنية التحتية مهترئة كليا ويجب أن يتم إنجاز الطرقات، وهذا لا يقتصر على الولايات الأربعة الموجودة في المشروع، إن ما يقلقني هي المسألة التي أردت الحديث عنها منذ قليل ولم أتمكن من ذلك، ما يبعث على القلق أنه ليس هناك أية رؤية واضحة من الحكومة وهذا ما يخيفنا وسأقدم إليكم مثالين:

المثال الأول، أعتقد أن لديكم علما بذلك يتمثل في لجنة الصلح الجزائي، وقد صرحت موظفة أو عضو من أعضاء اللجنة مباشرة على قناة تلفزية أن لدينا صلح بقيمة 30 ألف مليار، وهي ابنة الإدارة التونسية ووقع اختيارها وأن اللجنة لم تتحصل سوى على 5 مليارات فقط.

أعتقد أن العديد من الأشخاص يريدون القيام بصلح مع الدولة، ولكن اليوم يجب أن تعود الثقة مع رجال الأعمال والدولة والحق يقال لأن هناك هرسلة متواصلة في الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي "Facebook" والصحافة بصفة عامة وحتى الوعي الشعبي.

لقد أصبح رجل الأعمال بالنسبة إليهم كأنه ضد الدولة وجميعهم لصوص، هناك عزوف كبير عن الاستثمار، هناك حملة كبيرة على دفع الجباية، الجميع يقوم بدفع الجباية، اليوم هناك من سيدفع 10 مليارات وآخر 20 مليارا أو30 مليارا ولكن يجب أن تكون هناك مصالحة اليوم، ويجب أن نوضح علاقة مؤسسات الدولة برجال الأعمال وبالاستثمار، أعتقد أن هناك 3 آلاف شركة أو أكثر غادرت تونس، وهناك العديد من رجال الأعمال التونسيين يريدون الاستثمار في الخارج.

هناك مسألة ثانية تتمثل في تحلية مياه البحر في سوسة، قدم إلينا السيد المدير العام لشركة "SONEDE" وذكر أنه تم إيقاف هذا المشروع وأنهم لا يريدون المواصلة مع المقاول في حين أن هذا الأخير وصل إلى 60 % من الإنجاز، ذكر أنهم في حاجة إلى دراسة الزلازل لقد غادر الآن هذا المنصب، وجهه الله خيرا.

تمّ مؤخرا عقد جلسة في مستوى رئاسة الحكومة على أساس التوصل إلى حل مع المقاول لمواصلة المشروع لأن هذا السيد من المستثمرين التونسيين وعلى الدولة أن تحافظ عليه وهو يعمل في الكويت والسعودية وأعتقد أن لديكم فكرة عن الموضوع.

لقد قدمت لكم مثالين لأننا نريد أن تكون هناك ثقة متبادلة بين وزارتنا، نريد أن يزورنا الوزراء والمدراء العامون للتوصل إلى حلول لمصلحة بلادنا ولكن كل ذلك لا نجده في بعض الأحيان، نقوم فقط بتمرير مشاريع القوانين في هذا البرلمان ثم كل منا يسلك سبيله، فهذا غير مقبول لأن لدينا مسؤولية إعادة بناء تونس، ولن يتم هذا البناء سوى بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكل التونسيين الذين بإمكانهم مساعدتنا.

فمن غير المعقول أن تحقق البنوك أرباحا كبيرة في حين أن الدولة فقيرة، لا أريد ذكر عبارة أنها سجلت إفلاسا، لأن تونس ليست كذلك فمن غير المعقول ألا يكون هناك أي أمل لشباب تونس ونحن نريد إعطاء الأمل لكي يبقى في بلده ويستثمر فيها.

السيد الوزير، اليوم لديكم العديد من المشاكل، لكن السيدة وزيرة المالية لم تكن مقنعة خلال الجلسة الصباحية، فهل يمكن أن أقوم بدفع 100 ألف دينار في حين أنني أحقق ربحا بقيمة 40 ألف دينار، هل يعقل هذا سيدي الوزير؟

عليكم التخفيض في الجباية لكي يتمكن هؤلاء من خلاصها، كما أن الشركات الوطنية قد أفلست مثل مصنع التبغ وأيضا الشركة الوطنية للخطوط التونسية وشركة الكهرباء والغاز، فلماذا لا يقع تسليمها إلى الخواص، نحن نريد استعادة الثقة لكي تعود "ماكينة" البلاد إلى العمل، كما أعلمك السيد الوزير أنه بإمكاننا ذلك ولكن يجب أن تتحد كل القوى التي في البلاد اليوم، ونعلم جيدا من المتسبب في الوصول إلى هذا الوضع، وهم موجودون إلى حد هذا اليوم .

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله سبع دقائق، تفضل. المقعد عدد 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، سأبدأ مداخلتي حول المشروع، أجد نفسي اليوم محرجا من اقتراض بلادي لمبلغ بقيمة 160 مليون دينار، وبما أني

ابن المؤسسة المالية أقول أن هذا المبلغ لا يسدد مصاريف أسبوع، وسيقع سداد هذا القرض على مدى 30 سنة، للأسف، أقول ذلك بكل ألم، مع العلم أن هناك تونسيين لديهم أكثر من هذا المبلغ في البنوك، يعني أن هذه الاعتمادات موجودة في البلاد، وعندما أقرأ اليوم المشروع لا أجد" des indicateurs" لأقوم بمتابعتها فيما بعد، سد ثغرات في الطريق الوطنية كذا وأنا أبارك الجهات التي ستنجز فيها هذه الطرقات وأتمنى أن يبدأ إنجاز هذه المشاريع من الغد.

أول ما أقرأه في هذا المشروع هي عبارة: قدّرت "تكلفة المشروع بكذا"، "قدّر إجمالي تكاليف المشروع بحوالي 237 مليون دينار"، فمتى قدّر ذلك؟ كم ارتفعت أسعار المواد الأولية بعد أن قدّر، وكم سترتفع بعد أن قدّر سيدي الوزير؟

هنا سأعيد فتح قوس صغير سبق أن فتحه زميلي في الكتلة الوطنية المستقلة، سيدي الوزير، رجاء علينا إعادة فتح ملفات المشاريع المعطلة التي تستوجب الانتهاء منها اليوم لكي نستعيد ثقة التونسي في الدولة وفي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لأن المجلس الوطني للجهات والأقاليم ليس بإمكانه مواصلة إنجاز هذا المشروع فيما بعد، ليس هناك أي شيء "quantifiable" بإمكانك اعتماده.

هناك أشغال التهذيب ثم جسر بطول كذا ثم جسر ثان بدون أية معطيات حول طوله أو عرضه، لا أدري كيف يتم ذلك؟ علينا أن نستعيد الثقة التي بيننا، أعلم جيدا أن وزارة الاختصاص هي التي بإمكانها أن تمدنا بأكثر معطيات وبأكثر عمق، ولكن علينا إقناع التونسيين اليوم.

لماذا يقلق التونسي؟ هو بسيط وطيب ولكنه فطن وذكي، لأنه يفرح عند إنجاز طريق ولكن عندما تكون هناك أشغال لإنجاز قنوات كذا حينها يتأثر كثيرا بما يقع لبلاده، وسأعطيكم مثالا بسيطا جدا، في رمضان سنة 2022 فقدت مادة الزيت بتعلة وجود حرب في دولة أوكرانيا حتى أن سعر 5 لترات من الزيت كان بقيمة 37 دينار، ثم وقع القبض على أربعة أو خمسة مهربين، وفي رمضان 2023 كان سعره 22 دينار، يعني أن فيه تخفيض، هل انتهت الحرب في أكرانيا؟

بالطبع لا، ما زالت قائمة إلى حد الآن ولكن هناك أشخاص يقومون بتعطيل هذا المسار، وأنتم لديكم التخطيط وهذا ما يفرحنا اليوم، فكيف لنا أن نقوم بالتخطيط معا؟

مثلا قانون الصرف وقانون الصفقات العمومية خاصة عندما نتحدث على أقل من عشر سنوات وإذا قمنا بتحديد ذلك نجد أن الاعتمادات قد نفذت بعد شهرين وأغلق المشروع، ثم يبقى المواطنون في أوضاع مزرية وطرقات غير معبدة وكذلك باعثو المشاريع بسبب الفترة التي لا تتجاوز عشر سنوات وهذه هي العراقيل التي تواجهنا، لقد ذكر السيد الرئيس منذ حين أننا جاهزون وليست لدينا أية عطلة ونحن اليوم مستعدون للنظر في أي مشروع قانون لتحسين وضعية التونسي.

السيد الوزير، لديكم غدا في معهد الإحصاء التعداد العام للسكان والسكنى، لقد مرت عشر سنوات ونحن نبارك الرقمنة للحدود الجغرافية للعمادات التي ستساعد كثيرا في القيام بالتحاليل الصحيحة وتكون لدينا "DATA" صحيحة، فعندما تكون لدينا المعلومة الصحيحة حينها بإمكانك إنجاز طرقات حسب عدد السكان والقيام بـ "Projection" لخمس أو عشر سنوات مقبلة حسب عدد السكان في تلك المنطقة وبإمكانك القيام بمثال تنموي صحيح، لن أقول أنه سيكون صحيحا 100% لأنها دائما "des projections" يقربون دائما إلى الحقيقة وبإمكاننا أن نصل إلى 70 أو 80 % أفضل من 20 %.

سيدي الوزير، هناك اليوم أكثر من 500 ألف يسكنون العاصمة لا تزال بطاقات تعريفهم تتبع ولاياتهم ويحسبون عليها ولكنهم موجودون هنا ويقومون بالإنتاج ولديهم عائلات وأبناء ويتنقلون.

السيد الوزير، يجب أن نفكر معا في كيفية التخطيط لنجد طريقة نجعل من خلالها التونسي شريكا معنا في هذا المشروع وعندما أتحدث اليوم على "Tunisie autoroute" الكيلومتر بـ 30 مليم فهذا يعتبر زهيدا جدا، أبلغنا أنك سترفع القيمة بـ 500 مليم وستقوم بتنوير الطريق السيارة من تونس العاصمة إلى الحمامات خلال أربع سنوات، ثم نكرر المسألة بالنسبة إلى السنة المقبلة فيقع تنوير الطريق السيارة من الحمامات إلى صفاقس.

السيد الوزير، إن الإداريين موجودون اليوم ولكن تنقصهم الاستراتيجيات، لقد قدمنا اليوم "les preneurs de décision" للأشخاص الذين يفكرون في التونسيين الذين بدورهم يساعدون كل من يروا أنه يخدم المصلحة العامة، فإنهم يثمنون ذلك ويعملون بعد انتهاء التوقيت الإداري وخير دليل على ذلك الإطارات الحاضرة معنا الآن مساء يوم السبت وذلك لثقتهم فيك السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بعد هذه المداخلات أحيل الكلمة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيّدي الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب،

أودّ في البداية أن أتّطرق إلى الخطوط العريضة للمخطط 2025/2023 فيما يخص الطرقات والجسور التي تعتبر أن لها الحظ في استثمارات البنية التحتية، والتي تمثل تقريبا 20% من إجمال الاستثمارات التي تستثمر في البنية التحتية، هناك شبكة الطرقات المصنفة 20 ألف كيلومترا تقريبا منها 84% معبّدة، المسالك الريفية تقريبا 57.610 كيلومترا منها 44% معبّدة وقد لاحظنا مع الأسف وهذا ما لاحظه كل التونسيين تدهور حالات الطرقات نظرا لنقص الموارد المالية للاستثمارات في الصيانة الدورية وغيرها.

إذن في مخطط 2025/2023 تمت برمجة توسيع شبكة الطرقات السيارة من 663 كيلومترا إلى 766 كيلومترا تشمل تونس-جلمة 188 كيلومترا وخط بوسالم تقريبا 39 كيلومترا، كما يتم إعطاء الأولوية للمحاور العرضية للربط بين الجهات الداخلية للتمكين من التنمية الجهوية وربطها مع الجهات الساحلية التي تمكن خاصة من التصدير نظرا للأهمية إذا نقوم بـ " corridor économique qui permettent d'exporter" لاستغلال تكلفة الطرقات لكي تكون هناك جدوى اقتصادية ومن ورائها جدوى اجتماعية خاصة المناطق الداخلية.

فإجمالي الطرقات المرقمة بالخرسانة يكون حوالي 1129 كيلومترا والمسالك الريفية الإضافية تكون حوالي 1034 كيلومترا وكذلك تم تخطيط 37 جسرا خلال المخطط الثلاثي 2025/2023.

وإجمالي الاستثمارات يكون حوالي 385 مليون دينارا منها الجزء الأكبر هي المشاريع المتواصلة لأنه فعلا أغلبية هذه المشاريع تتطلب الكثير من الوقت وخاصة عددا كبيرا منها مع الأسف عرف العديد من التعطيلات مثل عديد مشاريع البنية التحتية وسأرجع على هذا الموضوع لاحقا.

لقد تحدثنا منذ البداية حول مسألة وجود دراسات جدوى، أؤكد من جديد وسنوافيكم بكل هذه الدراسات قبل أن نفكر في تمويل هذه المشاريع، يجب أولا دمجها في إطار المخططات ولكن مع الأسف عند العمل مع هذه الحكومة لم يكن لدينا مخطط جاهز والذي كان من المفروض أن يكون مخطط 2021/ 2025 وبالتالي انكببنا على إسناد الأولويات وعندما تبيننا أن الموارد المالية محدودة أسندت الأولوية إلى المشاريع القائمة، لكن هذا لم نمنع تمشّينا في مشاريع جديدة بدراسة جدوى معمقة ساهمت فيها وزارة التجهيز والإسكان والإطارات المحلية وخبراء من ممولين دوليين وتحتوي هذه الدراسات على مؤشرات وجداول للمتابعة وبطبيعة الحال ليس بإمكاننا الدخول في التفاصيل الفنية ولكن كل المعطيات متوفرة وهي متاحة لكم.

كما أن هناك آليات للمراقبة سواء من وزارة المالية أو من أجهزة المراقبة التونسية وتقوم الوزارة المعنية بوحدة للتصرف في هذه المشاريع وهناك تقارير دورية، كما أن هناك زيارتين في السنة للممول ويقوم في كل زيارة بتقييم للإنجاز، هذا لا يمنع أن هناك صعوبات في الإنجاز ومن أول الأعمال التي قمنا بها في وزارة التخطيط أننا جلسنا مع الممولين الدوليين ومع الفاعليين الاقتصاديين من مقاولين ومسؤولين في الولايات وفي القطاعات لكي نبحث مع بعضنا البعض على أسباب تعطيل هذه المشاريع وقد عملنا طيلة يومي عمل بدار الضيافة بحضور كل الأطراف المساهمة.

شخّصنا عددا كبيرا من المعوّقات بإمكاني تقديم أهمها على السريع، والتي كانت البنية التحتية والقاعدة التي وضعنا على أساسها المرسوم 68 وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك لتسريع إنجاز المشاريع العمومية ومشاريع القطاع الخاص.

ومن أهمّ المشاكل التي اعترضتنا والتي ذكرت في عديد المرات هي مسألة الصفقات العمومية ونحن لدينا " double passation de marché و passation public" وقد وضعنا نظاما جديدا بالنسبة إلى المشاريع الممولة من قبل ممولين دوليين ونكتفي بإجراءات الممولين الدوليين نظرا إلى كونها إجراءات دقيقة مع مراقبة بعدية من "هايكوب" والإدارات التونسية هذا لكي نختصر المدة وحتى نتأكد من مهنية كل المراحل.

لقد وجدنا مشاكل كبيرة في انتزاع الأراضي وهذه المسألة تتطلب وقتا طويلا، نفس الشيء بالنسبة إلى مسألة تغيير صبغة الأراضي وهي أمور معقدة، في العديد من الحالات هناك بطء في تكوين فرق الإشراف بإدارة المشاريع حتى أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى مساعدة خارجية من ذوي الخبرة، والتي لم تكن دائما متوفرة وبالتالي وضعنا آليات جديدة تمكن من اللجوء إلى مكاتب الخبرة والمستشارين في حالة وجود حاجة لذلك.

وقع تضمين 84 إجراء في مرسوم 68 ونحن مستعدون لتبين ذلك سويا، وإذا نسينا أية مسألة سنقوم بإضافتها وسيتم تقييم هذه التجارب للتسريع لأنه فعلا وجدنا العديد من المشاريع المعطلة لعديد الأسباب منها "L'article 96" الذي تحدثنا عنه البارحة، ويجب علينا حلحلته.

حول مسألة تعقيد الإجراءات الإدارية، ومن جملة الأشياء التي يمكن ذكرها هناك موضوع تغيير صبغة الأرض بالنسبة إلى الأرض الفلاحية وبالنسبة إلى مشاريع الطاقة المتجددة وقد تحدثنا حول هذه المسألة، لماذا نغير صبغة الأرض؟

مشروع الطاقة الشمسية سيكون موجودا لفترة زمنية محددة ثم نقوم برفع الأجهزة وتبقى نفس الصيغة وهي مجرد لزمة تعطى لفترة زمنية بدون تغيير صبغة الأرض من الناحية الزراعية ويمكن المحافظة على الصبغة الفلاحية وفي نفس الوقت التمكين من مشاريع الطاقة المتجددة، وتعتبر البلاد التونسية لديها إمكانيات كبيرة في ذلك ولم تستغلها إلى حد الآن بما فيه الكفاية ولدينا الآن برنامج مثلما ذكرت يوم أمس لتسريع الطاقة المتجددة نظرا للفرصة الكبيرة التي توفرها.

ذكرنا كيفية التعاون مع بعضنا البعض، وبالنسبة إلي فإن التخطيط مسؤولية جماعية وكلما وسّعنا الحلقة لكل من يمكن له أن يضيف القيمة فمرحبا، لقد اشتغلنا على المخطط مع المنظمات المهنية والمجتمع المدني والوزارات التقنية والممولين كذلك في بعض الحالات، وأجدّد الدعوة مرة أخرى وأستأذن السيد وزير الداخلية لأننا نعلم أنه سيشاطرني الرأي لدعوتكم إلى الملتقيات التي سنعقدها في منتصف شهر أوت القادم، لكي تكونوا طرفا معنا كذلك في التصوّر، ونفس الشيء بالنسبة الى النصوص التشريعية التي تهم الاستثمار، أرحب بكل المقترحات بشكل مسبق، لأننا نعيش جميعا الظروف الصعبة ونعلم جيدا الظروف الصعبة التي تواجه المستثمرين التونسيين والأجانب ونعلم كذلك أننا بحاجة إلى تبسيط قوانينا والاشتغال عليها.

هناك تعديلات قانون الاستثمار وتعديلات قانون الصرف وقانون جديد للتجديد وهما جاهزان الآن وبصدد المناقشة الأسبوع القادم وستقع مناقشة كل هذه القوانين بداية من الأسبوع القادم وأعتقد أننا بأشد الحاجة لتبسيط هذه الإجراءات وتفويض القوانين وأرحب مرة ثانية وثالثة ورابعة وعاشرة بمقترح الثورة التشريعية لأننا بأشد الحاجة للتخفيف من النصوص وتعصيرها والمضي إلى أشياء جميلة.

ومن بين الأشياء التي ذكرت موضوع التمثيلية بالخارج وأنا أشاطركم الرأي في ذلك، ولا أرى لماذا تكون لدينا تمثيلية لوزارة الاقتصاد ولشركة "CEPEX" بينما هناك اقتصاديات كبيرة تعتمد تمثيلية واحدة ولديها الإمكانيات البشرية وخاصة الإمكانيات المادية لتسويق صورة البلاد والاقتصاد،ونحن أيضا لدينا ما يمكن ترويجه لتونس، يمكن لنا أن نكون بصفة موحّدة بإمكانيات أقوى وأن نبيع الاقتصاد التونسي ويشاطرني زملائي الوزراء الرأي في ذلك، وبدأنا في الدراسة لكي نتبين ما هي الآليات للتسريع في هذا.

في نفس الإطار بالنسبة إلى جلب الاستثمار سيكون هناك يوم للاستثمار إن شاء الله في نهاية نوفمبر أو في بداية ديسمبر، وقد ذكرنا مسألة "Diaspora" والموارد البشرية، كان لي لقاء منذ يومين مع الكوادر التونسية التي توجد في مستويات عالية في كل العالم، وقد دعوتهم للمساهمة لأن تونس تحتاج اليوم لكل أبنائها وبناتها، ولدينا

مشكل كبير يتمثل في هجرة الأدمغة التونسية، يجب علينا أن نعمل ونوفر الإطار المناسب لكي يبقوا معنا ولكن إذا اختاروا ذلك فإنه اختيار شخصي وهم أحرار للعمل خارج البلد.

هناك إمكانية حتى يساعدوننا، وفي الحقيقة لمست استعدادا وحماسا كبيرا من الكوادر التونسية الموجودة في الخارج لمساعدتنا في أعمال المخطط وفي حلحلة المشاكل التي نعيشها، نحن نبحث معهم الآن سبلا لمساهمتهم بشكل غير سياسي لمساعدة الاقتصاد التونسي وليس وزير الاقتصاد، هذا فيما يخص موضوع الاستثمارات.

وقد تحدثنا حول العديد من النقاط الأخرى مثل مسألة عزوف المقاولين عن المساهمة في المشاريع وأتمنى أن تعيد الإجراءات الجديدة التي اتخذناها الثقة تدريجيا لأني أريد أن أعطي الأولوية إلى مؤسسات المقاولين التونسيين والمؤسسات التونسية، كما أننا نصصنا على ميزة في قانون 68 على أن تكون هناك أفضلية إلى حدود 20% للمقاولين التونسيين وأعطينا كذلك إلى حدود 10% من المشتريات، وستوجه الإدارة التونسية هذه المشتريات للشركات الناشئة لأن كل البلدان المتقدمة فتحت مجالا للنموّ للشركات الناشئة وقدمت إليهم مزايا خاصة بالنسبة إلى المشتريات العمومية.

نريد أن تكون الشركات أمثال شركة " InstaDeep " التي نفتخر بها جميعا وهي الشركة التي أنجزت من خلال الذكاء الاصطناعي "Simulation" للخلايا واشترتها "BIENTEC" الشركة الألمانية ومع الأسف نظرا لكونها وصلت إلى حجم كبير وهذا شيء جيد بالنسبة إليها ولكن لم تكن لدينا الإمكانيات لمواكبة التمويل ومراحل التطور ووجود بيئة مناسبة للمحافظة عليهم وإمكانية تشجيع مثل هذه الشركات، فعندما تمكنهم المشتريات التونسية من بلوغ الحجم الذي وصلت إليه شركة "InstaDeep" فهذا من شأنه أن يفتح المجال لمزيد بعث المشاريع المجددة.

بالنسبة إلى المقاولين في الإجراءات الاقتصادية العاجلة أعطيناهم الأولوية فيما يتعلق بسداد المتأخرات وسنواصل مع بقية المزودين للدولة وأنا آسف لكل هذا وأقدم اعتذاراتي كوزير للاقتصاد إلى كل من أسدى خدمات للدولة التونسية وكانت الدولة غير قادرة على سداده في التوقيت المحدّد.

أعلم جيدا قيمة تكاليف ذلك ومؤثراتها وسنعمل على إيجاد الحلول في أقرب الأوقات لذلك وسنحاول القيام بتوظيف إذخار الأفراد والادخار التونسي نحو تمويل التنمية في تونس وتمويل ميزانية الدولة، فذلك يساعدنا على لعب أدوارنا وليس من دور المزود تمويل الدولة التونسية، بل بالعكس يجب على الدولة التونسية أن تقوم بمساعدته لكي تكون لديه الخزينة والسيولة التي ستمكنه من مجابهة احتياجاته.

لقد تحدثنا حول مسألة ميناء النفيضة وتثمين النفايات وسأتحدث عن هذا الأخير لاحق، أما بالنسبة إلى موضوع ميناء النفيضة فنحن في مراحل متقدمة حول مشروع المياه العميقة مثلما تحدثنا سابقا في المخطط ونحن الآن في المراحل الأخيرة ويجب علينا أن نستعجل الآن لاتخاذ القرار لأن هذه الفرصة تتضمن مساحة ظرفية محدودة وإذا سبقتنا البلدان المنافسة في ذلك فستصبح الأمور معقدة أكثر.

كما أنها ستعطينا فرصة أكثر، فإلى جانب ميناء النفيضة نريد إحداث منطقة اقتصادية والقيام بـ "Smart City" ومناطق سياحية وفلاحية ونشاط اقتصادي مرتبط بالمدينة الصحية بمدينة القيروان والطريق السريعة موجودة، يمكن لها أن تقوم بدفعة اقتصادية كبيرة جدا ويمكن أن تقوم كذلك بدفعة للاستثمار الخارجي لأننا بأشد الحاجة إلى استثمارات داخلية وخارجية وسنشتغل على إحداث قانون استثماري جديد لتيسير الأمور على المستثمرين أو الأجانب على حد السواء.

لكن أريد أن أؤكد مسألة اليوم، فنحن نرحب بالمستثمر التونسي والأجنبي ومن واجبنا أن نضع كل المستثمرين على نفس قدم المساواة ولا يمكننا التميز، فنحن في منافسة مع دول أخرى لاستقطاب المستثمر الأجنبي والمعاملة بالمثل هذا ما تنصّ عليه الاتفاقيات الدولية وعلينا احترامها.

تحدثنا حول التّعداد السكاني وهي نقطة هامة جدا، وهذا التعداد الجديد الذي سنشتغل عليه في الأشهر القادمة وسنلتجئ إلى الرقمنة لكي تكون لدينا بيانات دقيقة في مستوى كل عمادة مستقبلا إن شاء الله وسيتكون هناك معرفة دقيقة لدى السيد العمدة بكل السكان المتواجدين بما فيهم المواصفات " socio démographique" وهذا هام جدا لأنه سيمكننا من توجيه المساعدات الاجتماعية للمستحقين، لكي تكون لدينا البيانات لاتخاذ القرار السليم والمسّى بالنسبة إلى مخطط الإحصائيات أضفنا المخطط الوطني والاستراتيجية الوطنية لمعطيات الإحصائيات والذكاء الاصطناعي لكي نواكب عصرنا.

أعلم جيدا أن الذكاء الاصطناعي أحدث ثورة ومن المؤكد أنكم قد علمتم بمسألة "L'intelligence Artificielle Générative" هناك تفكير كيف يمكن استغلال النقلة النوعية الموجودة الآن من النواحي العلمية ومن نواحي البيانات لكي نحسن من نجاعة الإدارة التونسية وأداء كل المؤسسات سواء القطاع الخاص أو العام.

تحدثنا حول الإصلاحات ولا أريد التوسع أكثر حول مسألة صندوق النقد الدولي نظرا للانتقادات التي شهدناها حول ما ذكرناه في جلسة البارحة ولكن ما أريد قوله بالنسبة إلى أن هناك " Synonyme " بين الإصلاحات وصندوق النقد الدولي أو بديلهم، وما يهمني الآن هي الإصلاحات على أن تكون ناجعة وعميقة، وأن نساهم فيها جميعا لأن الوضعية صعبة ولكنها ليست مستحيلة.

عندما نتحدث حول إصلاح الوظيفة العمومية هل يمكن لنا أن نواصل برقم قياسي عالمي إلى رواتب الوظيفة العمومية بعد التوظيف العشوائي الذي وقع بعد الثورة؟ وهل نراجع أم لا نراجع؟ لا يمكنني الإجابة لأن ذلك لا يعتبر موقفا وإنما سأطرح سؤلا فقط، هل يمكن لنا أن نواصل بمؤسسات عمومية تطالب بتسديد الفواتير بسبب تحقيق خسارة في أواخر كل سنة وبذلك تسدد الدولة الخسائر على حساب الاستثمارات الاجتماعية؟

أقول ذلك وأنا فخور بانتمائي إلى المؤسستين العموميتين في قطاع تنافسي والحمد لله فقد كانت مربحتين رغم وجود عمالقة دوليين وأنا لست ضدّ المؤسسة العمومية، بل بالعكس أنا فخور بذلك ولكن يجب أن تكون المؤسسة العمومية مصدر إيرادات للدولة وألا تقوم باستنزافها.

إذن علينا أن نشتغل مع بعضنا البعض وأن نضع خطط إنعاش وظروف نجاح لكل المؤسسات العمومية، في نهاية المطاف إذا لم تتمكن مؤسسة عمومية من منافسة القطاع الخاص فإما أن

يقع بيعها وخوصصتها أو نغلقها أو نستعمل إيراداتها أو أن نستعمل المعدات في مشاريع مجدية أكثر وأن نستعمل الموارد البشرية في مشاريع ذات جدوى أعلى وبهذه الطريقة يمكن لنا أن ندخل إيرادات للدولة وأن تكون مورد إيرادات للدولة لكي لا نلجأ للاقتراض لكي نغطي الخسائر.

عندما نقول توجيه الدعم للمستحقين وإصلاح منظومة الدعم فبطبيعة الحال يجب علينا أن نفكر في الفئات ذات الدخل المحدود ولكن هذا لا يعني أن نغضّ الطرف عما يحدث حاليا من تبذير ومن "Contre Bande" بشكل كبير وسنة 2022 قمنا بدفع 12 مليار دينارا للدعم وتقريبا 8 مليار دينارا لدعم المحروقات وتقريبا 4 مليار دينارا لدعم المواد الأساسية ويا ليتها كانت كذلك بل جزء كبير منها وقع تبذيره.

إذن نحن بأشدّ الحاجة لتحسين توظيف هذه الموارد في أشياء نافعة، ويجب أن يكون الإصلاح نافعا اقتصاديا واجتماعيا وسأطرح سؤلا: هل بالبيئة والمشاكل التي نعيشها اليوم هل سنواصل دعم التلوث؟ هل حان الوقت لتوظيف الجباية لكي تكون صديقة للبيئة؟ يجب علينا أن نفكر جميعا في جباية تسهل المشاريع الاجتماعية وفي جباية تكون صديقة للنمو، وفي نفس الوقت جباية تمكن وزارة المالية من الحصول على الإيرادات الكافية لمجابهة كل هذه المصاريف، كل ذلك إصلاحات ولم أتحدث عن "FMI" أو عن بديل "FMI" تحدثنا عن الإصلاحات الضرورية التي تخدم مصلحة البلاد والأفضل نظرا لصعوبة بعض هذه الإصلاحات أن تكون بشكل تشاركي ويساهم فيه كل من يريد أن يضيف القيمة.

مشكورون الإخوة من وزارة التجهيز والإسكان فقد مدونا بعدد من الأجوبة عن تساؤلاتكم وعلى الطريق السريع الوطنية 20 بين الفوار ورجيم معتوق مبرمج ضمن مخطط 2029/2023 والدراسة جاهزة وقد وصلت إلى جهة تطاوين ومن المتوقع الانتهاء من أشغال القسطين الأول والثالث في ديسمبر 2023 أما القسط الثاني فمن المؤمل الانتهاء منه في الثلاثية الثانية لسنة 2024 إن شاء الله وقد وافق البنك الدولي على التمديد في صلوحية التمويل بنسبة إضافية لاستكمال الإنجاز.

بالنسبة إلى الطرقات المبرمجة لدينا الطريق الجهوي 76 بباجة وهي منطقة ذات طابع فلاحي مما يعزز تشجيع النشاط الفلاحي بها، الطريق الجهوية 173 أساسا هي لتعزيز السلامة المرورية خاصة أن موقع المشروع في منطقة جبلية وعرة، الطريق الجهوي 43 بنابل يهدف إلى تشجيع التنوع الاقتصادي والسياحي ولدينا منطقة سياحية والمنطقة الصناعية كذلك، بحيث تتواجد خمس مؤسسات صناعية بمسار هذا المشروع.

الطريق الجهوية 173 بالكاف الصفقة جاهزة للمصادقة ومن ثمة الانطلاق في الأشغال وبالنسبة إلى الطريق الجهوية 43 بنابل في مرحلة المصادقة على الصفقات وهناك قسطان لهذا المشروع والانطلاق المباشر في الإنجاز، الطريق الجهوية 75 E2 جندوبة مع كذلك الطريق 76 إجراءات عقد الصفقة مدمجة، ومن المؤمل انطلاق الأشغال خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2023،

المعذرة إذا لم نتمكن من إعطائكم كل البيانات ولكن سيكون ذلك في المرة القادمة، وسأذكر أنه سيكون لدينا في الملتقيات الجهوية "J'ai demandé à l'équipe de prendre note" لكل تساؤلاتهم ومن واجبنا العودة إليكم وإن شاء الله ستكون لدينا ردودا مسبقة في هذه الأيام.

وقد تساءل الأخ من القصرين لماذا تم إلغاء البرمجة لـ 20 جوان؟ فالوزارة لم تبرمج برنامجا إقليميا في سبيطلة، وكما ذكرت فنحن بصدد برمجة ملتقيات، ومع هذا فقد وجهتم إلى الدعوة وأنا أقبل بها وسأكون معكم في أقرب فرصة إن شاء الله وما أريد قوله بالنسبة إلى جهتي سبيطلة والقصرين وبالنسبة إلى المناطق الداخلية فقد لاحظنا أن عددا كبيرا من المواد الأولية لا يتم تحويلها على عين المكان وأنا أعتبر ذلك هزيمة يجب ألا تحدث.

فالتوجه السليم يجب أن يكون في إطار سلاسل القيمة وفي إطار الميزات التنافسية لكل منطقة، يجب تحويل المواد الأولية على عين المكان وجلب الاستثمارات والتمويلات اللازمة للقيام بهذا ونحن بحاجة إلى مزيد الاستثمار في هذه الجهات أولا من أبناء المنطقة، لنقل ذلك بصراحة تامة، كما نريد منهم أن يكونوا أول المساهمين في مناطقهم، وثانيا أن يكونوا من جميع المستثمرين التونسيين أولا لأنهم سيكونون مثالا يحتذى به بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب وأريد أن أؤكد أن هذه المناطق مؤمنة والشكر وكل الشكر لقوات الأمن وقوات الجيش الوطني الذين يؤمنون كل التراب الوطني وأن تونس بلد آمن لا شك في ذلك.

كما أننا تحدثنا حول معايير وآلية كيفية اختيار المشاريع، في الحقيقة هو سؤال معقد وليس لدينا منهجية علمية مائة بالمائة لأن عددا كبيرا من المشاريع تنتمي إلى قطاعات مختلفة في مناطق مختلفة بدراسات جدوى ليست كلها في نفس المستوى وبالتالي نحن بصدد التعمق في هذا الموضوع لكي نضع المعايير الأولية، كيف نشتغل إلى حد الآن، أول مسألة نتطرق إليها هي جاهزية المشروع ونريد من الجميع تفهم ذلك، فعندما استعجلنا وجئنا بالتمويل ثم وجدنا أراضي على الميدان غير منتزعة وأن صبغتها الفلاحية لم تتغير، وتعطلت المشاريع لعديد الأسباب التي كان من الممكن أن نكون على علم بذلك مسبقا قبل أن نقترض وأن ندفع رسوم عمولة الالتزامات الخاسرة، وبالتالي فقد وضعته اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية في قائمة المعايير.

كذلك تفادي الأضرار التي تنتج على تأخير الأشغال باعتبار أن حركة المرور على الطرقات المعنية هذا بالنسبة إلى مسألة الطرقات وضرورة فكّ العزلة على المناطق الداخلية وبالتالي قدمنا أولويات ولو أن بعض المشاريع لم تكن جاهزة مائة بالمائة إلا أننا نعلم جيدا أهمية هذا الربط.

بالنسبة إلى التمييز الإيجابي فقد ذكرت يوم أمس أنّ العنصر السادس وليس الآخر وإن كان الأخير في التركيب هو التنمية الجهوية، أؤكد أننا سنعمل بهذا التمييز مع مراعاة وجود مناطق داخل المناطق الساحلية وهي فقيرة ولن ننساها، وبالتالي سأعطي مؤشرا أولا وسأتطرق لهذا الموضوع بأكثر تفاصيل في استعراض المخطط.

عندما نتبين الاستثمارات في المخطط مقارنة بعدد سكان المناطق سيكون هناك 67 % للمناطق الداخلية أعلى من المناطق الساحلية، أعلم جيدا أن هذا الموضوع حساس ولا أريد التعمق فيه كثيرا، ولكن أريد أن يكون هناك حوارات بنّاءة، ونحن جميعنا أبناء تونس وأنا من منطقة ساحلية وسأقول أن المناطق الداخلية لم تحظى بحجم كاف من الاستثمارات وسأتحمّل المسؤولية كاملة في ذلك وأعتذر من أبناء بلدي وأبناء الشريط الساحلي وسيكون لدي القليل من الانحياز للمشاريع الداخلية والمعذرة مسبقا.

أظن أنّنا أتينا على أهم النقاط التي ذكرت، أريد أن أنهي الكلمة بشكر السيدة التي أهدتني سترة النادي الأولمبي للنقل، أريد أن أقول لك مثل آلاف التونسيين عشقنا النادي الأولمبي للنقل الذي خلق النجوم وأعتقد أن أبناء الجهة يعرفون ذلك جيدا أمثال الهيشري ومنذر المساكني ومحي الدين هبيطة ونتمنى العودة لهذه التقاليد بالإمكانيات المحدودة وشكرا جزيلا، شكرا للجميع أحسنتم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات القيّمة.

وسنمر الآن إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء من الزملاء الالتحاق بأماكنهم والاستعداد للتصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

86 نعم، 6 محتفظين، لا يوجد من يعارض، المجموع 92. وقعت المصادقة على المرور وإحالة الكلمة إلى رئيس لجنة المالية والميزانية، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي تقدمتم بها،

العنوان:

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد للتصويت على العنوان.

بداية عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

84 نعم، 7 محتفظين، لا يوجد من يعارض، المجموع 91. وقعت المصادقة على العنوان.

الكلمة لرئيس لجنة المالية والميزانية، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا، ورد علينا فصل وحيد وهو يتعلق بمشروع القانون،

الفصل الوحيد،

تتم الموافقة على إتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بالرباط بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره 16 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد لعملية التصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

84 نعم، 9 محتفظين ولا يوجد من يعارض، المجموع 93. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بعملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

85 نعم، 9 محتفظين، لا يوجد من يعارض، المجموع 94 وبذلك تمّت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة عدد 21 لسنة 2023.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير،

السادة أعضاء الوفد المرافق للسيد الوزير،

نشكركم على هذا الأداء الجيّد ونعلم أن مجلسنا مستعدّ حتى أثناء العطلة لقبول مشاريع القوانين لأن في نظامنا الداخلي تبقى اللجان تعمل بصورة مستمرّة ونريد مشاريع قوانين من شأنها إصلاح الوضع الاقتصادي، إصلاح الإدارة، إصلاح الإجراءات في المحاكم سواء الإجراءات المدنية أو الإجراءات الجزائية أو الإجراءات التجارية وما قمنا به هذا الأسبوع هو رسالة إلى الحكومة وإلى الوظيفة التنفيذية بأننا على استعداد تامّ للتناغم معها في كل ما ينفع البلاد وما يحقّق آمال شعبنا الكريم لأن هدفنا الأسمى هو استرداد ثقة الشعب في العمل البرلماني وإعادة اللحمة الوطنية لكي نعمل معا لإنقاذ بلادنا من هذا الوضع.

شكرا لكم وبذلك نرفع الجلسة. (تصفيق) رفعت الجلسة

(كانت الساعة الثامنة والربع ليلا)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".